الموسم الثاني
للانصات المركزي

الاتحاد الوطني .. مطالب عاجلة لشعب كوردستان، أمام رئيس الوزراء الاتحادي

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 29
الثلاثاء
2023/08/01
No. : 7823

اوراق الغزو الصدامي

السعودية: صدام خان شعبه وطموحاته دمرت البلد

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- بيان :حماية كيان الإقليم الدستوري ومساندة اتفاقات تشكيل الكابينة التاسعة
- الرئيس بافل: ذكرى عاشوراء استذكار للحق واعلاء للقيم المقدسة
- قوباد طالباني: ذكرى عمليات الإبادة الجماعية فرصة لتعزيز الشعور بالمسؤولية
- رئيس الاقليم: وحدة الصف والوئام هو السبيل الوحيد المؤدي إلى عزتنا وانتصارنا
- مطالب عاجلة لشعب كوردستان، أمام رئيس الوزراء الاتحادي
- قيادة عمليات كركوك تشيد بجهود " كوماندو " في محاربة الارهاب
- رئيسا الجمهورية والوزراء: أهمية التكامل بين السلطات
- رئيس الجمهورية: حماية استقلالية القضاء لبناء دولة ديمقراطية
- رئيس الجمهورية: أهمية التركيز على الواقع المائي وتطويره
- الرئاسات الثلاث: العلاقات الخليجية العراقية تمضي بشكل جيد
- الرئاسات: محادثات مثمرة، وعلاقات متينة مع دولة الكويت
- بلاسخارت تؤكد دور ايران البناء حيال القضايا المتعلقة بالعراق

مئوية لوزان وحقوق الشعب الكردي

- شعب كامل الأوصاف .. وصول لآمال سيفر وإخفاق في إتفاقية لوزان

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- محمود خوشناو : الفاسد يبني والصالح يهدم
- عبر الاستثمار ونفوذه الاقتصادي.. منافسة خليجية إيرانية في العراق

اوراق من الغزو الصدامي للكويت

- ملف خاص...في ذكرى الغزو الصدامي وخيانة الطاغية

العدد: 7823... 2023-08-01

حماية كيان الإقليم الدستوري ومساندة اتفاقات تشكيل الكابينة التاسعة

البيان الختامي لاجتماع الاتحاد الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي

عقد المكتبان السياسيان للاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني اجتماعا يوم الاحد ٢٠٢٣/٧/٣٠ بحضور بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، في دباشان بمدينة السليمانية. وفيما يأتي نص البلاغ الختامي:

البلاغ الختامي لاجتماع الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني

«اجتمع اليوم المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني والمكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني، وبعد بحث مستجدات الوضع في المنطقة عامة والعراق وكوردستان خاصة، اكد الطرفان حماية كيان إقليم كوردستان وحقوقه الدستورية، وبذل كافة الجهود لمواجهة التحديات في سبيل مصلحة المواطنين ومعالجة مشكلاتهم.

وبهدف تكثيف الجهود المشتركة، اتفق الطرفان على النقاط الآتية:

١- يدعم الطرفان اجراء انتخابات برلمان كوردستان في الوقت الذي يحدده رئيس إقليم كوردستان بعد مشاورة الأطراف السياسية في إقليم كوردستان.

* * * * * * * * * * * * * * * *

٢-من اجل تقديم المزيد من الخدمات لجماهير شعب كوردستان من كافة النواحي، ينبغي إزاحة العقبات والخلافات الصغيرة جانبا والسير معا نحو معالجة المشكلات.

* * * * * * * * * * * * * * * *

٣-قررنا استمرار عملية إعادة تنظيم قوات البيشمركة.

* * * * * * * * * * * * * * * *

٤-قرر الجانبان مساندة اتفاقات تشكيل الكابينة التاسعة لحكومة إقليم كوردستان.

* * * * * * * * * * * * * * * *

٥-من اجل تقريب وجهات النظر ومواجهة التحديات والسيطرة على المعوقات قررنا مواصلة اجتماعاتنا الثنائية والتنسيق مع جميع الاطراف بروحية كوردستانية ووطنية.»

ترحيب امريكي

هذا ورحبت الولايات المتحدة الأمريكية باتفاق الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني، حول عدد من المسائل الآنية، خلال اجتماعهما الأحد ٢٠٢٣/٧/٣٠.

وقالت القنصلية الأمريكية في أربيل، في تغريدة على موقع تويتر، «القنصلية العامة الأمريكية في أربيل ترحب باتفاق الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني بشأن إجراء انتخابات برلمان كوردستان وتوحيد وإعـادة تنظيم قوات البيشمركه».

وأضافت القنصلية في تغريدتها قائلة: «نتطلع الى رؤية المزيد من التقدم بشأن القضايا المتبقية خلال الاجتماعات اللاحقة بين الجانبين، بما يصب في مصلحة شعب كوردستان العراق.

ذكرى عاشوراء استذكار للحق واعلاء للقيم المقدسة

أصدر بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الجمعة المصادف ٢٠٢٣/٧/٢٨ بيانا بمناسبة يوم عاشوراء وشهر محرم الحرام هذا نصه:

ذكرى عاشوراء، الذكرى الأليمة لاستشهاد الامام الحسين عليه السلام، استذكار للحق واعلاء للقيم المقدسة، المساواة والعدالة والصدق والتسامح من اجل مواجهة الظلم والاضطهاد وحماية الاخوة ووحدة الشعب.

هذا اليوم الحزين ومع استلهام العبر منه، يجب ان يكون دافعاً لجميع شعوب العراق لحماية الاخوة والتعايش وان نوحد جهودنا لانجاح الاصلاح، وخدمة شعبنا والعمل من اجل الاصلاح والتسامح.

ونحن نحيي بكل فخر واعتزاز ذكرى استشهاد الامام الحسين عليه السلام، ندعو الباري عز وجل ان يعيننا على الوحدة والوئام والتغلب على التحديات.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

ذكرى عمليات الإبادة الجماعية فرصة لتعزيز الشعور بالمسؤولية

أصدر قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان، بيانا في ذكرى الابادة الجماعية للبارزانيين، دعا فيه الى تعزيز الشعور بالمسؤولية إزاء المجتمع ومستقبل البلد.فيما يأتي نص البيان:

في ذكرى الإبادة الجماعية للبارزانيين، نحيي بإجلال وتقدير ذكرى الضحايا البارزانيين وجميع ضحايا عمليات الأنفال والإبادة الجماعية لشعب كوردستان.

ينبغي جعل مناسبات استذكار الشهداء وضحايا الأنفال، سواء في الحاضر أو المستقبل، فرصة لإحياء وتعزيز الشعور بالمسؤولية إزاء المجتمع ومستقبل بلدنا، داخل الأطراف السياسية، لكي نتمكن جميعا، رغم الاختلافات السياسية، من ضمان مستقبل أفضل لشعبنا ومنع تكرار المآسي.

قوباد طالباني

نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان

نستذكر اليوم بإجلال وإكبار الذكرى الأربعين لأنفلة وتغييب ثمانية آلاف يافع وشاب ورجل وشيخ بارزاني في المجمعات القسرية، وقعوا في الفترة الممتدة من نهاية تموز حتى منتصف آب من العام ١٩٨٣ ضحايا لجريمة وحشية وحملة اعتقالات تعسفية نفذتها السلطات العراقية آنذاك والتي أخذتهم كي لا يعودوا أبداً.

فتُركت آلاف من عوائل البارزانيين التي لا حول لها ولا قوة في مجمعات قوشتبة وبحركة وحرير وسوران ومناطق أخرى بلا آباء ولا إخوة، وبقيت آلاف السيدات البارزانيات الطاهرات بلا أزواج واضطررن لمواجهة مصير مجهول صعب وشاق لوحدهن يقاومن العشرات من صنوف المعاناة والحرمان ويصمدن في وجهها.

أصبحت هؤلاء السيدات الأب المعيل لأولادهن، يكسبن لقمة العيش لهم ويربينهم، وتعرضن للكثير من الآلام والمشاق. صمدن في وجه الحرمان والفقر والوحدة، وبروحية تحدّ عالية واجهن الحياة واستطعن بجدارة تنشئة جيل وطني حام للحمى. أقبّل أيدي هؤلاء الأمهات الرحيمات المخلصات واحدة واحدة.

إن أنفلة البارزانيين، وكسائر الجرائم التي ارتكبت بحق شعب كوردستان، لم تؤد إلى تراجع قوة وحماسة شعبنا في مقارعة الظلم والدكتاتورية بل على العكس زادت من قوة روح التصدي والمواجهة وإرادة النصر والحرية عند كل شعب كوردستان ليواصل النضال بإيمان أكثر رسوخاً.

في هذه الذكرى نحيي ضحايا الأنفال وشهداء كوردستان كافة، وننحني إجلالاً لأرواحهم الطاهرة الزكية.

نحيي ونشكر ونعبر عن امتناننا لكل الكرماء في أربيل وأطرافها، وفي حرير وباطاس وسوران وأينما كانوا، الذين انبروا لمساعدة عوائل المؤنفلين البارزانيين وآووهم.

وفي هذه الذكرى أيضاً وبينما يمر إقليم كوردستان بأوضاع حرجة حساسة، نشدد على وحدة الصف والوئام والتلاحم بين كل أطراف ومكونات كوردستان فهذا هو السبيل الوحيد المؤدي إلى عزتنا وانتصارنا.

نيجيرفان بارزاني
رئيس إقليم كوردستان
٣١ تموز ٢٠٢٣

مطالب عاجلة لشعب كوردستان، أمام رئيس الوزراء الاتحادي

قام وفد من كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في مجلس النواب، مؤلف من رئيس الكتلة وعدد من أعضائها، مساء يوم الاثنين ٢٠٢٣/٧/٣١، بزيارة السيد محمد شياع السوداني رئيس الوزراء العراقي.

وخلال لقاء ودي، عرضت كتلة الاتحاد الوطني مجموعة من المطالب الآنية لشعب كوردستان، أمام دولة رئيس الوزراء، أهمها ما يأتي:

١- إرسال حصة الاقليم أو سلفة، لغرض توزيع رواتب موظفي اقليم كوردستان، الذين لم يتسلموا الرواتب منذ ما يقارب الشهرين، ما أثقل كاهلهم أكثر، وبهذا الصدد أكد السيد رئيس الوزراء أنه سيتم إرسال الأموال الى الاقليم لتوزيع الرواتب في القريب العاجل.

٢- تخصيص ميزانية، كهدية من رئيس الوزراء لمحافظة حلبجة.

٣- الاعتراف بجامعات كرميان وجرمو ورابرين من قبل وزارة التعليم العالي الاتحادية.

٤- تخصيص ميزانية بمقدار ملياري دينار لإجراء فحص الـ DNA لرفات ١٧١ من مؤنفلي كرميان، والتي تتواجد حاليا في دائرة الطب العدلي ببغداد.

٥- إنجاز مشروع ماء كوبتبه- جمجمال، الذي سيسهم في حل مشكلة شح المياه في قضاء جمجمال، كهدية لعاصمة مؤنفلي كوردستان.

٦- إنشاء مستشفى خاص بالتشخيص المسبق لمرض السرطان في السليمانية.

٧- تكثيف الجهود لإلغاء الحصار الجوي على مطار السليمانمية الدولي.

٨- حل مشكلة الأراضي الزراعية للفلاحين الكورد في كركوك وأطرافها، وبهذا الصدد أعلن رئيس الوزراء أنه تحدث مع وزير العدل الاتحادي، كما قرر تشكيل لجنة من الوزارات المعنية والعمليات المشتركة ونواب المحافظة.

٩- مراعاة التوازن في المناصب الإدارية وفتح التعيينات في كركوك والمناطق الكوردستانية الأخرى خارج إدارة الاقليم.

١٠- إنشاء السدود والخزانات لخزن المياه ومواجهة الجفاف وشح المياه.

هذا وقدم دولة رئيس الوزراء العراقي شكره للمواقف والسياسة المتوازنة والمسؤولة للاتحاد الوطني الكوردستاني، في التعامل مع المشكلات السياسية في العراق ودعم الحكومة الاتحادية.

وفيما يتعلق بمطالب كتلة الاتحاد الوطني، أشار رئيس الوزراء أنه ستتم دراستها واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها، مؤكدا أن مطالب كتلة الاتحاد الوطني هي مطالب مواطني كوردستان.

كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني

في مجلس النواب العراقي

قيادة عمليات كركوك تشيد بجهود « كوماندو » في محاربة الارهاب

أكدت قيادة قوات كوماندو كوردستان وقيادة عمليات كركوك، ضرورة التنسيق بين القوات الأمنية والعسكرية كافة للقضاء على فلول تنظيم داعش الإرهابي.

وقالت قيادة قوات الكوماندو في بيان، إن «نائب قائد قيادة كوماندو كوردستان ديار عمر وصل يوم الاثنين ٢٠٢٣/٧/٣١، إلى كركوك، رفقة عدد من قادة قوات كوماندو كوردستان، واستقبل من قبل قائد عمليات كركوك الفريق الركن جبار نعمة كرم الطائي».

ووفقا للبيان فإن «الفريق الطائي أشاد بدور قوات الكوماندو في جهود محاربة الإرهاب في العراق وإقليم كوردستان ولاسيما في محافظة كركوك».

وأشار نائب قائد قوات كوماندو كوردستان ديار عمر، إلى «مراحل تشكيل قوات كوماندو كوردستان بإشراف الشهيد آكام عمر»، مؤكدا أن «قيادة كوماندو كوردستان

مهمتها حماية تراب الوطن وخدمة شعبه»، مؤكدا أن «عناصر قوات كوماندو كوردستان مستعدون للتوجه والحضور في أي موقع لحماية تراب الوطن ولاسيما في كركوك وأطرافها».

وأكد الجانبان، أن «تنظيم داعش لم يتم القضاء عليه بشكل نهائي»، مشددين على «ضرورة التنسيق والتعاون بين جميع القوات العسكرية والأمنية للقضاء على تلك الزمر الإرهابية»، ومعتبرين أن «لأمن والاستقرار السياسي في العراق وإقليم كوردستان ركيزة أساسية لأمن المنطقة».

تأكيدات على الإدارة المشتركة للملف الأمني

الى ذلك يرى عضو في مجلس النواب العراقي، أن «الفراغات الأمنية الموجودة في المناطق الكوردستانية خارج إدارة الاقليم، تحتاج الى قوات مشتركة من البيشمركة والقوات الأمنية العراقية».

وقال كاروان يارويس، مقرر كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني، في تصريح للموقع الرسمي للاتحاد الوطني PUKMEDIA: «مهمة سد هذه الفراغات الأمنية تقع على عاتق اللواء ٢٠ التابع لوزارة الدفاع الاتحادية، كما ينبغي إدراة الملف الأمني في المناطق الكوردستانية خارج إدارة الاقليم بالاشتراك بين الجانبين»، مشيرا الى أن «اللواء ٢٠ مسؤول عن سد الفراغ الأمني في تلك المناطق وقد تم تثبيت مستحقاته في قانون الموازنة الاتحادية».

وأضاف يارويس قائلا: «نرفض تشكيل أي قوة مسلحة للكورد في المناطق المتنازع عليها بصورة إنفرادية، وتحت أي مسمى كان، ونعتبره إجراء خاطئا ستفرز نتائج سلبية في المستقبل».

وتشهد المناطق التي تشهد فراغا أمنيا بين قوات البيشمركة والقوات العراقية، في بين الفينة والاخرى، تحركات لفلول إرهابيي داعش، تستهدف القوات الامنية والمواطنين، ومن منطلق الشعور بالمسؤولية تجاه مواطني تلك المناطق يسعى الاتحاد الوطني الكوردستاني باستمرار من أجل تعزيز الامن والاستقرار عن طريق التعاون بين القوات الاتحادية وقوات البيشمركة.

PUKMEDIA

رئيسا الجمهورية والوزراء: أهمية التكامل بين السلطات

التقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ٣١ تموز ٢٠٢٣، رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني.

وجرى، خلال اللقاء، بحث الأوضاع العامة في البلد، وأهمية التكامل في العمل بين جميع السلطات من أجل دعم خطوات الحكومة في تنفيذ خطط البرنامج الحكومي، وخصوصاً الأولويات الخاصة بتحسين الخدمات ورفع المستوى المعيشي، وبما يدفع إلى تحقيق التنمية الشاملة في جميع القطاعات الحيوية.

وجدد رئيسا الجمهورية ومجلس الوزراء إدانتهما لتكرار الاعتداء على قدسية المصحف الشريف والمقدسات الإسلامية من قبل نفر ضال، وشددا على ضرورة أن تتخذ الدول موقفا أكثر حزما يكون كفيلا بإنهاء هذه الممارسات الإجرامية.

رئيس الجمهورية: حماية استقلالية القضاء لبناء دولة ديمقراطية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ٣١ تموز ٢٠٢٣ في قصر بغداد، رئيس المحكمة الاتحادية العليا القاضي جاسم محمد عبود والسادة أعضاء المحكمة.

وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء، ضرورة الحفاظ على استقلال القضاء لبناء دولة ديمقراطية، مبينا حرص رئاسة الجمهورية على ترسيخ الأمن والاستقرار في البلاد كخطوة أولى لتحسين الوضع في العراق على مختلف المستويات.

كما تم، خلال اللقاء، استعراض مشاريع القوانين التي أرسلتها رئاسة الجمهورية إلى مجلس النواب والتي من شأنها أن تخدم الصالح العام، كمشروع قانون مجلس الاتحاد، ومشروع قانون المرأة، ومشروع قانون تعديل قانون المخدرات، ومشروع قانون استرداد عائدات الفساد، ومشروع قانون المجلس الأعلى للمياه، ومشروع قانون يتعلق بفرز الأراضي، إضافة إلى تعزيز العلاقة بين رئاسة الجمهورية والمحكمة الاتحادية.

وأعرب رئيس المحكمة عن سعادته والأعضاء بلقاء رئيس الجمهورية، مؤكدا أن النظام القضائي العراقي من الأنظمة الرصينة في المنطقة، وأن المحكمة تعمل من أجل حماية النظام الدستوري الديمقراطي في البلاد.

رئيس الجمهورية: أهمية التركيز على الواقع المائي وتطويره

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ٣١ تموز ٢٠٢٣ في قصر بغداد، معالي وزير الموارد المائية السيد عون ذياب عبد الله.

وجرى، خلال اللقاء، مناقشة الوضع المائي ومعالجة الآثار الناجمة عن شحّ المياه في البلاد، حيث أوضح السيد الرئيس أهمية التنسيق والتعاون مع دول المنبع لزيادة الإطلاقات المائية، والاستمرار في بذل الجهود على الصعيد الإقليمي للحفاظ على حصة العراق العادلة والكافية من المياه.

كما أكد رئيس الجمهورية أهمية التركيز على الواقع المائي وتطويره من خلال المتابعة المستمرة لإنشاء السدود لخزن المياه ومعالجة مشاكل الجفاف والتصحر وانخفاض مناسيب المياه الجوفية، والتجاوز على الحصص المائية بأنشاء بحيرات الأسماك غير المجازة، مشددا على ضرورة تحسين إدارة المياه ومنع الهدر والإسراف في استخدامها سواء للأغراض الزراعية أو الاستخدام المباشر والبدء بحملات توعوية إعلاميا في هذا الشأن.

من جانبه أكد معالي الوزير استمرار الوزارة في جهودها الحثيثة مع دول الجوار ذات العلاقة للتوصل إلى نتائج عادلة ومنصفة في السياسات المائية تضمن الحقوق وتراعي وتحفظ الحياة والبيئة وتؤمّن المصالح المشتركة للجميع.

الرئاسات الثلاث:
العلاقات الخليجية العراقية تمضي بشكل جيد

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ٣١ تموز ٢٠٢٣ في قصر بغداد، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية السيد جاسم محمد البديوي والوفد المرافق له.

وفي مستهل اللقاء نقل الأمين العام تحيات قادة دول الخليج العربية إلى رئيس الجمهورية وأمنياتهم للشعب العراقي بالمزيد من الرخاء والاستقرار، فيما حمّل فخامته السيد البديوي تحياته إلى قادة دول الخليج وتمنياته لشعوبهم بالمزيد من التقدم والازدهار.

كما جرى بحث العلاقات بين العراق ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث أكد فخامة رئيس الجمهورية على العلاقات المتينة التي تجميع الجانبين.

وقال السيد الرئيس:» نسعى إلى علاقات سياسية واجتماعية وإدارية ودبلوماسية قوية مع الجميع»، مبينا فخامته أن العراق لديه الرغبة بتوسيع التمثيل الدبلوماسي مع دول العالم وهو منفتح على الجميع، وهناك زيارات مستمرة إلى بغداد، وعلاقاتنا جيدة مع دول الجوار كما نقابل بارتياح لدور العراق في تقريب وجهات النظر.

وأضاف فخامة الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد أن أمن المنطقة واحد ولايتجزأ، وأن تنشيط وتفعيل الاقتصاد بين دول المنطقة سيخدم الجميع، ومشيرا إلى الاستفادة من التجارب والخبرات لدى الدول الشقيقة.

وأشار رئيس الجمهورية إلى أن البلد يشهد تطورات إيجابية على صعيد الأمن والاستقرار الذي يحتل أولوية في برنامج الحكومة.

كما أشار فخامته إلى ضرورة اتخاذ خطوات إيجابية من أجل تسهيل حركة المال والتجارة، وإيجاد صيغ للتعاون في موضوع البيئة والتغير المناخي، موضحا في هذا الصدد أن معظم موارد العراق المائية تقع خارج حدوده، وهذا يتطلب التنسيق والتعاون من أجل مكافحة التصحر والجفاف وما يترتب عليه من نتائج أخرى كارثية.

من جانبه، أعرب الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية السيد جاسم محمد البديوي عن شكره لرئيس الجمهورية للقاء فخامته، مؤكدا أن العلاقات الخليجية العراقية تمضي بشكل جيد وصحيح انطلاقا من الوشائج والروابط المشتركة.

وأكد السيد البديوي عن ثقته الكاملة في أن تشهد العلاقات بين العراق ودول الخليج العربية تطورات إيجابية على صعيد الربط الكهربائي والتبادل التجاري وغيرها من الروابط والمشتركات.

وأضاف أن المجلس مستعد للتعاون مع العراق في مختلف المجالات، ودول الخليج تدعم وتساند العراق، ونحن سعداء بالتطورات التي يشهدها العراق والاستقرار في المدن والمحافظات.

وأشاد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بدور العراق في تقريب وجهات النظر بين دول المنطقة.

وأكد أنه سينقل إلى قادة دول الخليج رغبة فخامة رئيس الجمهورية في التعاون في مجال البيئة والتغير المناخي، مؤكدا بهذا الصدد أن دولة الإمارات ستستضيف(COP ٢٨)، ويشرفنا حضوركم أعمال المؤتمر الذي نسعى من خلاله إلى إيجاد تفاهمات جدية، وبهذا الصدد أكد رئيس الجمهورية ضرورة العمل على التنفيذ الفعلي لمقررات المؤتمرات وبما يخدم الشعوب كافة.

حرص عراقي على بناء شراكات جادة

كما واستقبل رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، الاثنين، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، السيد جاسم محمد البديوي، والوفد المرافق له. وجرى، خلال اللقاء، بحث آفاق التعاون المشترك في مختلف المجالات، وفي مقدمتها التنسيق الأمني ومكافحة المخدرات، فضلاً عن التعاون في المجالات الثقافية والأكاديمية والفنية.

وأكد السيد رئيس مجلس الوزراء، خلال اللقاء، حرص العراق على بناء شراكات جادة مع الدول الشقيقة والصديقة وشعوبها في المنطقة، وسعي الحكومة للانفتاح على محيطها العربي والإقليمي والدولي، وفق ما تتطلبه المرحلة الحالية من تضافر للجهود إزاء مواجهة مختلف التحديات والأزمات.

كما شدد سيادته على أهمية مواصلة التنسيق مع دول مجلس التعاون والدول الأخرى في مجال استرداد الأموال العراقية المنهوبة والمطلوبين للقضاء العراقي بقضايا الفساد، ضمن خُطط الحكومة في مكافحة الفساد والتصدي له.

وأشار السيد السوداني إلى مؤتمر بغداد، ألفين وثلاثة وعشرين، للتكامل الاقتصادي والاستقرار الإقليمي،

المقبل، الذي يحظى بأهمية كبيرة، كونه سيركز على تنمية الشراكات الاقتصادية بين دول المنطقة والعالم.

من جانبه، نقل السيد البديوي تحيات قادة دول مجلس التعاون إلى السيد رئيس مجلس الوزراء، والتأكيد على ارتياح دول المنطقة للسياسات المشجعة للحكومة العراقية، وحرصها على تعزيز أمن المنطقة، بما يسهم في استقرار شعوبها ونمائها، مشيراً إلى أهمية منتدى الأعمال الخليجي العراقي الذي سيُعقد بالشارقة في أيلول المقبل، والذي سيعضد من الشراكات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون والعراق.

العراق منفتح على محيطه العربي

ولدى اجتماع رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي مع المسؤول الخليجي فقد تم بحث آفاق التعاون المشترك في مختلف المجالات، ومنها الأمنية ومكافحة المخدرات، والاقتصادية والاستثمارية والربط الكهربائي، فضلاً عن التعاون في المجالات الثقافية والأكاديمية والفنية والرياضية كما نقل عنه بيان برلماني تابعته «ايلاف».

وأشار الحلبوسي خلال الاجتماع إلى انفتاح العراق على محيطه العربي، مؤكداً حرص المجلس على إقرار التشريعات اللازمة لتعزيز العلاقات كافة وفي مقدمتها الاقتصادية بين العراق وأشقائه في دول الخليج.

من جانبه أكد أمين عام مجلس التعاون أهميةَ تعزيز العلاقات الخليجية العراقية في المجالات كافة من أجل تحقيق تنمية واستقرار العراق.. مشيراً إلى أهمية منتدى الأعمال الخليجي العراقي الذي سيُعقد بالشارقة في أيلول سبتمبر المقبل والذي يدعم الشراكات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون والعراق.

الربط الكهربائي محور أساسي للمحادثات

أكد وزير الخارجية فؤاد حسين، الإثنين، أن أبواب العراق مفتوحة أمام الشركات الخليجية، فيما أشار الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي جاسم محمد البديوي الى أن مشروع الربط الكهربائي مع العراق طموح.

وقال وزير الخارجية فؤاد حسين في مؤتمر صحفي مشترك مع الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربيَّة جاسم محمد البديوي : إن «أبواب العراق مفتوحة أمام الشركات الخليجية، وأن السياسة العراقية الخارجية قائمة على تطوير العلاقات»، مؤكدا أن «العلاقات بين العراق ودول التعاون الخليجي متينه وقوية».

وأضاف، أن «الربط الكهربائي مع الخليج والسعودية كان محور أساسي من بين النقاش»، مبينا «أننا نشجع دخول الشركات الخليجية للعراق».

وتابع أن «الحكومة الحالية تعمل على تنويع الاقتصاد وتقديم الخدمات ولديها خطة واضحة في استثمار الغاز»، لافتا الى أنه «تم التطرق الى المنتدى العراقي- الخليجي الذي سيعقد في الشارقة».

من جانبه، أكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربيَّة أن «مجلس التعاون الخليجي يعمل على ضمان أمن وازدهار العراق وتقوية العلاقات، ونحتاج للمضي قدما في توطيد العلاقات بين العراق والدول الخليجية»، موضحا أن «الربط الكهربائي مع العراق مشروع طموح».

وأوضح، أن «هناك خططا خليجية لربط الاقتصاد العراقي»، مشيرا إلى أن «العراق يقوم بدور كبير في إدارة الملفين الإقليمي والدولي».

الرئاسات:محادثات مثمرة، وعلاقات متينة مع دولة الكويت

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٣٠ تموز ٢٠٢٣ في قصر بغداد، معالي وزير الخارجية الكويتي الشيخ سالم عبد الله الصباح والوفد المرافق له، بحضور معالي وزير الخارجية السيد فؤاد حسين.

وفي مُستهل اللقاء نقل وزير الخارجية سالم عبد الله الصباح تحيات سمو أمير دولة الكويت الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح إلى فخامة الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد، فيما حمّل فخامته الوزير تحياته وتقديره إلى سمو أمير دولة الكويت والشعب الكويتي الشقيق.

وأكد السيد الرئيس أهمية توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين وتعزيز التفاهم والتعاون البنّاء وبما يحقق المصالح المشتركة وتشجيع فرص الاستثمار والتجارة، مع ضرورة مواصلة التنسيق المشترك والعمل معاً لإيجاد تفاهمات مُرضية بشأن المسائل العالقة والوصول إلى حلول حاسمة تسهم في بناء مستقبل زاهر.

وقال رئيس الجمهورية: «نحن مهتمون بإنجاح جميع المساعي الرامية لتثبيت الأمن

والاستقرار اللازمين لمواصلة العمل والبناء».

من جانبه أعرب وزير الخارجية الكويتي السيد سالم عبد الله الصباح عن سروره للإنجازات التي تحققت في العراق، وثقته في وصول العراق إلى بر الأمان والاستقرار والرفاهية.

وأضاف الوزير أن المحادثات مع وزارة الخارجية كانت مثمرة، وعلاقاتنا متينة وقوية وستكون أفضل وستشهد إنجازات كبيرة، مشيرا إلى العلاقات التاريخية التي تجمع البلدين، والتطلّع لتعزيزها في مختلف المجالات.

رغبة جادة في تجاوز الملفات العالقة بين البلدين

هذا واستقبل رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، الأحد، وزير خارجية دولة الكويت السيد سالم عبد الله الجابر الصباح. وشهد اللقاء مناقشة العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، وسبل تعزيزها وتوطيد الأواصر في مختلف المجالات، وزيادة مستويات التعاون والشراكة في المجالات الاقتصادية وعلى مستوى القطاع الخاص، وفرص التبادل بين رجال الأعمال.

وأكد سيادته توافر الرغبة الجادة في تجاوز الملفات العالقة بين البلدين، بالشكل الذي يحفظ مصالح الشعبين والبلدين، مشيراً إلى مضيّ الحكومة العراقية في العمل المشترك مع البلدان الشقيقة والمجاورة لضمان المصالح المشتركة.

من جانبه، نقل الوزير الكويتي إلى السيد السوداني رسالة خطّية من رئيس الوزراء الكويتي الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح، تتعلق بآفاق العمل المشترك بين البلدين، ورغبة الكويت في التواصل المثمر مع العراق، وتعزيز العلاقات والشراكة لما فيه مصالح البلدين الشقيقين.

دعم السلطة التشريعية لحل الملفات العالقة مع الكويت

وكذلك بحث رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، الاحد، مع وزير الخارجية الكويتية العلاقات الثنائية بين البلدين.وقال المكتب الإعلامي لرئيس مجلس النواب في بيان، ان الحلبوسي استقبل وزير خارجية دولة الكويت سالم عبد الله الجابر الصباح، وشهد اللقاء مناقشة العلاقات الثنائية بين البلدين والتعاون في المجالات كافة».

وأضاف: «رئيس مجلس النواب أكد دعم السلطة التشريعية في العراق لجهود الحكومة في تعزيز التعاون وحل الملفات العالقة مع الكويت».

من جانبه، عبَّر وزير الخارجية الكويتي عن «دعم بلاده للعراق، والرغبة بتوطيد العلاقات وزيادة مستوى التعاون في مختلف المجالات»، ناقلاً «تحيات القيادة الكويتية إلى سيادته وتمنياتها للعراق بالاستقرار والازدهار»، مشيراً إلى أن «المحادثات مع وزارة الخارجية كانت مثمرةً وتسهم في تعزيز آفاق العمل المشترك».

ملفات رئيسية مشتركة

وأعلن وزير الخارجية فؤاد حسين، الأحد، عن بحث عدد من الملفات الرئيسية مع نظيره الكويتي سالم الصباح، فيما اكد الصباح قرب فتح ملحقية تجارية في قنصلية بلاده بالبصرة.

وقال حسين في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الكويتي سالم الصباح «تطرقنا مع وزير الخارجية الكويتي إلى العلاقات الثنائية بين العراق والكويت، كما بحثنا كيفية حماية العلاقات الجيدة بين العراق والكويت وتطويرها»، مبيناً «اننا ناقشنا عملية تسهيل الزيارات بين البلدين».

وأضاف حسين «ناقشنا التعاون في مواجهة آفة المخدرات وكيفية السيطرة عليها»، موضحاً انه «تم بحث ملف ترسيم الحدود والاتفاق على استمرار انعقاد اللجان بشأن الملف، كما أكدنا على إنهاء المسائل الحدودية بين العراق والكويت».

وتابع أن «الملف النفطي والحقول المشتركة كانت جزءاً من مباحثاتنا»، مشيراً الى أن «الإطار الصحيح لحل المشكلات هو الحوار».

وأكد أن «العلاقات بين البلدين قوية ومتطورة وسوف تستمر بالتعاون والحوار بين الطرفين».

وبين أن «العراق والكويت يرحبان بالاتفاق السعودي الإيراني»، مشدداً «على العمل مشتركاً بالمجال الأمني لحماية دول المنطقة، أذ أن أمن المنطقة يعد أمناً جماعياً».

من جانبه ذكر وزير الخارجية الكويتي سالم الصباح، خلال المؤتمر، أن «العراق بلد جار وتربطنا معه علاقات تأريخية متجذرة وقوية»، مبيناً «أجرينا مباحثات مثمرة جداً وعزمنا على تنفيذ ما جرى بالمباحثات».

ولفت الى «ضرورة العمل على إنهاء ملف ترسيم الحدود البحرية»، موضحاً «اننا وجدنا تطابقاً لوجهات النظر مع الجانب العراقي».وأكد «قررنا فتح ملحقية تجارية بالقنصلية الكويتية في البصرة»، معرباً عن «حرص الكويت على إعادة الأمور إلى نصابها بالعلاقة التجارية التأريخية».

وبين «بحثنا الأمور الدولية والإقليمية التي تنعكس بنحو مباشر على أمن دولتينا»، لافتا الى ان «قيادتنا تتمنى للعراق وشعبه الأمن والازدهار».

بلاسخارت تؤكد دور ايران البناء حيال القضايا المتعلقة بالعراق

*وكالة الانباء الايرانية،ميهرنيوز

قال وزير الخارجية الايراني»حسين امير عبداللهيان» : ايران والعراق تربطهما علاقات وطيدة ورصينة؛ مبينا ان هذه العلاقات الوثيقة والواسعة قائمة على اواصر شعبية وتعاون ثنائي شامل بين البلدين.

جاء ذلك خلال اللقاء الذي جرى الاحد، بين وزير الخارجية الايراني «عبداللهيان» ومبعوثة الامين العام للامم المتحدة الخاصة بالشان العراقي «جينين بلاسخارت»، والتي وصلت طهران يوم الاحد.

واعتبر «امير عبداللهيان»، ان «العلاقات القوية والواسعة بين طهران وبغداد، لا تلقي بظلالها ايجابا على البلدين فحسب، وانما تخدم الاستقرار والتنمية والامن المستدام في المنطقة ايضا».

كما نوّه وزير الخارجية الى اهمية دور العراق في الصعيد الاقليمي.

وتابع في معرض تعقيبه على تصريحات المندوبة الاممية : ان تامين الحدود المشتركة بين ايران والعراق يحظى باهمية لنا، وبما يقتضي تنفيذ كامل بنود الاتفاق الامني الموقع بين البلدين.

الى ذلك، اكدت «بلاسخارت» على دور ايران البناء حيال القضايا المتعلقة بالعراق؛ كما استعرضت مواقفها بشان التطورات الدخلية والاقليمية التي تهم هذا البلد.

الى ذلك قال المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية ناصر كنعاني في مؤتمر صحفي، ، إن «إيران والحكومة العراقية ترحب بدور الأمم المتحدة في دعم السلام والاستقرار والأمن في العراق، وكانت دائما المحادثات والمشاورات بين ايران والامم المتحدة مستمرة منذ سنوات طويلة».واضاف كنعاني، إن «هذه الزيارة هي استمرار للرحلات السابقة للممثلين الخاصين للأمين العام للشؤون العراقية ومختلف القضايا في إطار سياسة إيران لمساعدة حكومة العراق المجاورة والشقيقة على استقرار الأوضاع السياسية في هذا البلد، وتقوية الحكومة الشعبية والمساعدة على التنمية الاقتصادية للعراق».

وتابع، «تم في هذا الاجتماع مناقشة عملية مكافحة الإرهاب في العراق وعلى المستوى الإقليمي وكيفية استخدام القدرات المشتركة لإيران والعراق واستخدام قدرات الأمم المتحدة للمساعدة في توطيد السلام والاستقرار والأمن والهدوء في المنطقة وإتمام عملية محاربة الإرهاب».وبحسب تقرير لوكالة مهر نيوز الإيرانية ، فان «رئيس مجلس العلاقات الخارجية الإيرانية كمال خارازي وخلال اجتماع مع ممثلة البعثة الأممية جنين بلاسخارت، ابلغ الأمم المتحدة رسميا بضرورة تنفيذ قرار البرلمان العراقي الصادر عام ٢٠٢٠ بإخراج القوات الامريكية بشكل كامل من البلاد».

وأضافت أن «خرازي ابلغ بلاسخارت أيضا ان الولايات المتحدة تتدخل وتتلاعب بهدف تعطيل العلاقات التجارية بين العراق وايران»، داعيا الأمم المتحدة الى «اتخاذ ما يلزم لايقاف هذه التدخلات لما لها من تأثيرات سلبية وزيادة في معاناة الشعبين الإيراني والعراقي».

مئوية لوزان وحقوق الشعب الكردي

الدكتور لقمان كردستاني:

شعب كامل الأوصاف .. وصول لآمال سيفر وإخفاق في إتفاقية لوزان

كيف أصبح شعب متميز دون وطن

*جامعة كامبريدج

مقدمة:

لقد أحدث تقرير المصير تغييرات مختلفة في الترتيبات الإقليمية والانقسامات في العالم. لقد كان منبعًا وسببًا للاضطراب السياسي. تعود فكرة العيش في ظل حكومة من اختيار الشعب إلى العقدين الثاني والثالث من القرن

العشرين ، عندما تم حث قادة العالم في أعقاب الحرب العالمية الأولى (WWI) من خلال الشعوب القومية الخاضعة التي لها عرق ولغة وثقافة ودين مشتركان لتحديد وضعهم السياسي السيادي. الحق في تقرير المصير ، الذي زرعت بذرته في تفكك الإمبراطورية النمساوية المجرية الكبيرة (Sterio Reference Sterio٢٠١٣، ١٠) ، تم تجسيده في المعاهدات والاتفاقيات الدولية

تبنى منظرو الديمقراطية في أوروبا الغربية والأمريكية المفهوم السياسي الويلسوني للحق (Whelan Reference Whelan١٩٩٤) و «العدالة» لـ «جميع الشعوب والجنسيات» من خلال بدء العمليات الديمقراطية. بالنسبة لرئيس دولة غير متجانسة ، فإن المشاركة الحرة للشعب «لاختيار حكومته» أو حكومته التمثيلية أو الحكم الذاتي أو «التنمية المستقلة» كانت بمثابة تقرير المصير الذي يجب أن يكون «مبدأ عملاً إلزاميًا» يجب من خلاله «احترام التطلعات الوطنية ؛ من الآن فصاعدًا ستحكم الشعوب فقط بموافقتها «. الحاشية ١ بنهاية الحرب العالمية الأولى ، عدل ويلسون موقفه. كانت عناوينه الأربعة عشر والأربع (يناير وفبراير ١٩١٨ ، على التوالي) حول تقرير المصير أربع تكرارات: (١) حق الشعب في اختيار شكل حكومته (النقطة ٦) ، (٢) إعادة تشكيل حدود أوروبا على أساس «خطوط الجنسية» ، الحاشية السفلية ٢ (٣) التعديل الإقليمي «لصالح [وليس إرادة] السكان المعنيين». . «الحاشية ٤ أيضًا ، جعلت بريطانيا إعادة تشكيل الإقليم متوقفة على» حق تقرير المصير أو موافقة المحكومين «(George Reference George ١٩١٨، ١٥). في وقت لاحق طبق ويلسون هذا على أوروبا وعلى الأجزاء غير التركية من الإمبراطورية العثمانية ، على الرغم من عدم ذكر ذلك سابقًا (Manela Reference Manela٢٠٠٧، ٣٩).

بالنسبة إلى ويلسون ، لم تكن ممارسة حق تقرير المصير مقيدة بـ «تطلعات وطنية محددة جيدًا» ، وكانت متوقفة على عدم وجود «خلاف» (النقاط الأربع ، العنوان بتاريخ ١١ فبراير ١٩١٨). في رأيه ، كان للأوروبيين فقط ، وليس للمصريين والهنود والصينيين والكوريين أو الكرد (Manela Reference Manela٢٠٠٧، ٥٢). يساعد هذا في تفسير سياق الشرق الأوسط للانتداب. في خطابه في ١١ فبراير ١٩١٨ لسلام ما بعد الحرب ، استبدل ويلسون موافقة المحكومين (في خطاباته السابقة) بعبارة تقرير المصير غير المعروفة سابقًا ، من أجل مواجهة الإيديولوجية البلشفية. في الواقع ، حسب رأيه ، فإن «تقرير المصير» (الذي استحوذ عليه البلاشفة ، ثم أعيد تعريفه وأزيل التأكيد عليه) كان مساويًا لـ «الحكم الذاتي» أو الشرعية الشعبية. «الحق في اختيار السيادة التي سيعيشون في ظلها» (Wilson، Reference Wilson١٩١٦).

كان يعتقد أن التجانس العرقي لن يؤخذ في الاعتبار عند إعادة تشكيل بولندا وإيطاليا ، ويمكن الإطاحة بالأنظمة القمعية والحكم الاستعماري من خلال الحكومة بالموافقة والحكم الذاتي والإصلاح التدريجي بدلاً من التحول الجذري (Manela Reference Manela٢٠٠٧، ٤٢-٤٣). ما كان يدور في خلد ويلسون هو تقرير المصير الداخلي (Hannum Reference Hannum٢٠١١ ، ٣٠). شكل ويلسون في النهاية شكل تقرير المصير على الرغم من أن الفكرة الأساسية جاءت من لينين.

كان الوضع القانوني للكرد ، المنتشر في سهل بلاد ما بين النهرين وهضبة الأناضول الشرقية ، غامضًا لفترة طويلة أو في أحسن الأحوال يعتبر هامشيًا. يصف السرد التالي حق تقرير المصير الكردي في سياق الحرب العالمية الأولى وتداعياتها. في الذكرى المئوية لمعاهدة سيفر ، كشفت المصادر الوثائقية الصادرة عن الحكومة البريطانية والوثائق

التركية عن العوامل السياسية والقانونية التي أدت إلى تقسيم كردستان.

ويؤطر المقال حق تقرير المصير الكردي من خلال العقيدة القانونية للحق ، فيما يتعلق بكيفية معاملة الكرد في نهاية الحرب العالمية الأولى حتى منتصف القرن العشرين وحتى اليوم. عادة ، اقترح المؤرخون وعلماء القانون الدولي أن أسباب فشل تقرير المصير الكردي هي نتيجة عدم وجود التزام كاف تجاه الكرد من قبل الحلفاء ، وتشرذم الكرد وحدود كردستان غير المحددة بسبب التغيرات الديموغرافية.

هنا ، في هذه الكتابة ، الهدف هو الاعتماد على المواد الأولية للقول إنه في الواقع ، هناك حاجة أيضًا لمراعاة رحيل القوى الإمبريالية وعصبة الأمم بعد الحرب عن تقرير المصير لإنشاء دولة ذات سيادة كاملة من خلال الاستقلال السياسي. في هذا العصر ، تمت إعادة صياغة تقرير المصير لغرض «إعادة تنظيم النفوذ السياسي». أصبحت معركة النفوذ معركة الكرد كأمة تقرر مصيرها. بعبارة أخرى ، أعاقت الدراما العسكرية والأيديولوجية للصراع و «السياسات الإمبريالية العالمية» تقرير المصير الكردي وإرضاء المطالب القومية للكرد في أعقاب الحرب العالمية الأولى (Whitehall Reference Whitehall ٢٠١٦). علاوة على ذلك ، فإن انعدام الوحدة بين الكرد جاء نتيجة عدم اليقين في السياسات البريطانية تجاههم. وبالتالي ، تم إلغاء حق تقرير المصير الكردي بشكل فعال على الرغم من الخطاب المثالي السماوي الذي يدعم المفهوم قبل نهاية الصراع. نظرًا لأن الدراسة تشمل كردستان الكبرى ، فإن مصطلحات كردستان الشرقية (روجهلات في إيران) ، وكردستان الغربية (روج آفا في سوريا) ، وكردستان الشمالية (باكور في تركيا) ، وكردستان الجنوبية (بشور في العراق) هي المصطلحات المفضلة في جميع أنحاء.

تتم مراجعة الخلفية التاريخية القانونية للكرد وكردستان من خلال تقييم مستدام لتقرير المصير لتقديم نظرة ثاقبة على الوضع السياسي والقانوني للكرد الذي أدى إلى معاهدة سيفر خلال منتصف القرن العشرين حتى اليوم.

حقبة جديدة من الحياة السياسية دون استشارة

تواطؤ سايكس بيكو وسازونوف (١٩١٦)

تم وضع الخطط ، أثناء الحرب ، لتقسيم الأراضي العثمانية دون الاهتمام بالشعوب المتضررة. قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى ، كانت شعوب الشرق الأوسط متجهة بالفعل لقبول الحدود الجديدة التي تم الاتفاق عليها في صفقة سايكس بيكو وسازونوف التواطئية (١٥-١٦ مايو ١٩١٦) (مرجع فرومكين Fromkin٢٠٠١) ، الحاشية السفلية ١٢ المعروفة رسميًا باسم اتفاقية آسيا الصغرى. قسمت بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية الأراضي العثمانية: كيليكيا ولبنان وسوريا لصالح فرنسا. العراق وفلسطين لبريطانيا. اسطنبول والمضيق بالنسبة لروسيا (Palmer Reference Palmer١٩٩٤، ٢٣٩-٢٤٠)؛ والجزء الجنوبي الغربي العثماني لإيطاليا.

بعد تراجع روسيا ومصادرتها لجميع مطالباتها ، وعملاً بصفقة ٢٣ ديسمبر ١٩١٧ بين فرنسا وبريطانيا ، تم تعيين كردستان في «منطقة التأثير الإنجليزية» (اتفاقية بين فرنسا وإنجلترا حول موضوع النشاط في جنوب روسيا كما ورد في Woodward and Butler Reference Woodward and Butler١٩٤٩). تم تخصيص المنطقة C (جنوب الأناضول) في وقت متأخر لإيطاليا عندما علمت الحكومة في روما بالصفقة (O'Shea Reference O'Shea٢٠٠٤، ١٠٨).

بناءً على اتفاقية سايكس بيكو وسازونوف - التي بدأت المفاوضات السرية بشأنها في ديسمبر ١٩١٥ - كان من

الممكن تقسيم كردستان بين المنطقة التي تديرها فرنسا (سوريا ولبنان) ، والمنطقة التي تديرها بريطانيا (العراق والدول العربية الأخرى) ، والمنطقة التي تديرها روسيا (أرمينيا وأذربيجان حاليًا) ، والمجال الفارسي. تم إجراء أي تعديلات على الحدود دون معالجة السكان المتضررين ، حيث ظل تقرير المصير شعارًا فارغًا. على الرغم من خطابهم ، فقد أهمل الحلفاء اقتراح أشكال ديمقراطية للحكم أو تأييد حقوق الأقليات في الممارسة العملية. كان كل هذا مؤقتًا ، ولم يتم الانتهاء من أي شيء حتى نظام انتداب العصبة.

نظرًا لأن الكرد لم يكونوا مصدر قلق أساسي لبريطانيا ، فقد ظلت مطالب شعب كردستان أدراج الرياح ، وعلى الرغم من وضع الموصل تحت الحماية الفرنسية ، إلا أن المصالح السياسية والاقتصادية لبريطانيا جعلت من الموصل نقطة محورية. لتحقيق هذا الهدف ، اقترح أرنولد توينبي «كردستان تتمتع بالحكم الذاتي» على سايكس. لكن الخطة لم تتضمن كردستان بأكملها. الحاشية ١٤ حتى أنه رفع التنازل عن كردستان الشمالية لبلاد فارس مشروطًا من خلال إنشاء «إقليم مستقل بمساعدة أجنبية ، يُفترض أن يكون بريطانيًا ،» (McDowall Reference McDowall٢٠٠٣، ١١٧-١١٨).

تم رفض هذه المقترحات من قبل سايكس ، حيث كانت لديه أفكار أخرى لإنشاء «إمارة كردية مستقلة» بما في ذلك الموصل ، الحاشية ١٥ أو «كردستان الجنوبية المستقلة باستثناء كركوك والتون كوبرو وأربيل [...] ، ولكن بما في ذلك الأراضي حتى سيرت وعبر أورميا بما في ذلك سوج بولاق (مهاباد)» (McDowall Reference McDowall٢٠٠٣، ١١٨). لاحقًا ، شرعت بريطانيا في الاعتراف بـ «الحكومة الكردية المؤقتة» التي أنشأها الشيخ محمود برزنجي (مرجع إيزادي إيزادي ، سيمون وتيجريان ٢٠٠٤ ؛ مرجع إسكندر إسكندر ٢٠٠٠) ، لكن الشيخ ، الذي أطلق على نفسه اسم «ملك كردستان» ، (معارضًا للملك فيصل الأول) وطلب تمديد سلطة الحكومة الكردية لتشمل سيناء في بلاد فارس (جويدة ٢٠٠٦). ومع ذلك ، رفضت بريطانيا ، مترددة في تغيير الحدود الفارسية ، عرض «كردستان الموحدة». الحاشية ١٦

وحثت الاتفاقية التي تم إصدارها بالفعل بين بريطانيا وفرنسا في سوريا على تشكيل حكومات وإدارات وطنية تقوم على الممارسة الحرة للمبادرة واختيار السكان الأصليين مع عدم ذكر حق تقرير المصير للكرد. في غضون ذلك ، كان إسماعيل آغا سيمكو من اتحاد قبائل شكاك (مرجع كوهي كمالي كوهي كمالي ٢٠٠٣ ، ٦٦-٨٨) قد أنشأ بالفعل كردستان جزئية بحكم الواقع قبل أربع سنوات (Romano Reference Romano٢٠٠٦ ، ٢٢٢) في كردستان الشرقية (McDowall Reference McDowall٢٠٠٣، ١١٩-١٢٥).

دول الحلفاء وكردستان

كان لبريطانيا وروسيا ، بما في ذلك الدولة السوفيتية ما بعد الثورة ، وجود في بلاد فارس بناءً على اتفاقية ١٩٠٧ ، ودعم الجيش الأحمر الروسي تمردًا في الشمال. في كردستان الشرقية داخل منطقة النفوذ الروسي ، حكم سيمكو المنطقة (McDowall Reference McDowall٢٠٠٣ ، ٢١٤-٢١٦) وأخذ على عاتقه «إعلان استقلال كردستان». الحاشية ١٨

احتلت بريطانيا كركوك في ٢٥ أكتوبر ، وخانيقين وسليماني (السليماني) في ديسمبر ، والموصل في ٣ نوفمبر - بعد أربعة أيام من إبرام الهدنة مع الأتراك العثمانيين (McDowall Reference McDowall٢٠٠٣ ، ١٠٦-١٠٩ ؛ Atarodi Reference Atarodi٢٠٠٣ ، ٥٢-٥٥ ؛ مرجع Edmonds Edmonds١٩٥٧). كان التوقيت على الأرجح بسبب تأخر وصول

الأخبار للقوات المتحاربة والشروط الكاملة للهدنة. بالإضافة إلى ذلك ، سمحت المادة ٧ من الهدنة للحلفاء باحتلال نقاط استراتيجية من أجل أمنهم. يؤكد السرد التالي أن بريطانيا لديها بالفعل خطة لفصل كردستان الجنوبية (فيما بعد العراق) ، بسبب بروزها الاقتصادي - على سبيل المثال ، النفط - بالإضافة إلى روابطها بالهند ، عن بقية المناطق الكردية. داخل الحكومة البريطانية ، تسببت الآراء الشخصية والمشاحنات البيروقراطية بين وزير الدولة لشؤون الهند ، ووزارة الحرب ، ووزارة الهند ، ووزارة الخارجية في تشابك تشكيل السياسة. لكن تقرير المصير لم يحتل مكانة عالية في جدول الأعمال البريطاني.

ظلت السياسة المتعلقة بالكرد وإقليم كردستان غير متسقة وهامشية. أنهت هدنة مودروس في ٣٠ أكتوبر ١٩١٨ الحرب العالمية الأولى (Yadirgi Reference Yadirgi٢٠١٧، ١٦١) لإستسلام الإمبراطورية العثمانية المتوقعة للتقسيم من قبل القوى المنتصرة. على الرغم من أن التطورات السياسية أدت إلى تمزيق الكرد وتشتتهم بحلول أوائل عام ١٩١٩ ، إلا أنهم استمروا في التحريض على «الاستقلال التام عن أي تدخل خارجي». الحاشية ١٩ مع احتلال أجزاء من الأناضول من قبل إيطاليا واليونان في مايو ١٩١٩ والتهديد بإنشاء دولة مسيحية جديدة ، كان الكرد مستائين من احتمالية فقدان حلمهم في كردستان المستقلة ، والاتهامات بأنهم يريدون إنشاء كردستان المستقلة ؛ على أية حال ، كانت تطلعاتهم محبطة. في الحاشية ٢٠ في ٧ نوفمبر ١٩١٨ ، طلب إعلان أنجلو فرنسي مشترك «التحرر الكامل والنهائي [أو التحرير] لجميع تلك الشعوب التي اضطهدها الأتراك لفترة طويلة ، وإنشاء حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من المبادرة والإرادة الحرة [أو الاختيار] للشعب [الأصلي] الذي لم يتم تنفيذه أبدًا».

في غضون ذلك ، نظم مصطفى كمال (لاحقًا أتاتورك) مقاومة للحفاظ على الهيمنة الإقليمية للدولة العثمانية ضد أي حركات انفصالية كردية لإنشاء «كردستان مستقلة». الحاشية ٢٢ لم تستطع بريطانيا إثارة الكرد للثورة ضد الإمبراطورية ، على الرغم من أن الكرد قد تلقوا أحكامًا بالإعدام بسبب تصريحاتهم «الخائنة» بشأن استقلال الكرد. أقنعت الدعاية القوية لعموم الإسلام وتركيا معظم القبائل الكردية بتدعيم الكمالية باعتبارها «نوعًا من التعاطف مع العثمانيين ضد القوى الاستعمارية» (Soleimani Reference Soleimani٢٠١٤، ٢٨٠). وبهذه الطريقة ، نجح القوميون الأتراك في مطالبتهم بكردستان والأراضي الأخرى غير العربية بحلول أوائل عام ١٩٢٠ (McDowall Reference McDowall٢٠٠٣، ١٢٦–١٣١). لم يدم دعم الكماليين طويلاً حيث علم الكرد بأجندة الأتراك الموضوعية والخفية ومعارضتهم لأي إصلاح. أدى هذا إلى قفزة في القومية الكردية. على الرغم من الحركات القومية الكبرى ، لم يُعتبر كرد كردستان الشرقية (في بلاد فارس) مرشحين لتقرير المصير. بموجب المعاهدة الأنجلو-فارسية (٩ أغسطس ١٩١٩) ، كانت بريطانيا ملزمة بأن تكون حازمة فيما يتعلق بالسلامة الإقليمية لبلاد فارس (Wagner Reference Wagner٢٠٠٩ ، ١٨ ؛ O'Shea Reference O'Shea١٩٩٢) ، الحاشية السفلية ٢٣ تخريب أي فرصة لـ «كردستان الموحدة» وبالتالي الاحتفاظ بسلطة بريطانية كبيرة على الأراضي والعادات والموارد النفطية الفارسية. وهكذا خلقت بريطانيا معضلة للكرد بسبب تناقضات سياساتها في المنطقة.

لم تعترف الولايات المتحدة والبلاشفة بصفقة سايكس بيكو وسازونوف (Tejel Reference Tejel٢٠٠٩،). قام وودرو ويلسون بتقييم الحياة السياسية للشعوب غير التركية وأعاد تشكيل حدود الأراضي العثمانية في أربع عشرة نقطة من أجل السلام العالمي في يناير ١٩١٨: «يجب ضمان سيادة آمنة للأجزاء التركية من الإمبراطورية العثمانية الحالية ،

ولكن الجنسيات الأخرى التي تخضع الآن للإدارة التركية يجب أن تضمن أمنًا لا شك فيه للحياة وفرصة مطلقة للتطور الذاتي «.

في نوفمبر ١٩١٨ ، دعت بريطانيا وفرنسا ، في إعلان مشترك ، إلى التحرير الكامل والنهائي للشعوب الواقعة تحت حكم الأتراك عن طريق «الحكومات والإدارات الأصلية». كان من المقرر وضع هذه الترتيبات «بإرادتهم الحرة» وتحديد «على أساس مبادئ تقرير المصير». واتفقوا على «تشجيع ومساعدة إنشاء» هذه الترتيبات. الحاشية ٢٥ سيكون دورهم تشجيعًا ومساعدة في إنشاء دول جديدة ، وليس إنشائها. بينما رفضت بريطانيا ضم المناطق المحررة ، عاقبت «حكومة أو حكومات عربية». الحاشية ٢٦ في مايو ١٩١٩ ، كشفت عن انسحابها الأول من هدف إنشاء دولة كردية جنوبية واحدة من خلال تقديم فكرة إنشاء محافظة الموصل العربية مع دول كردية تتمتع بالحكم الذاتي على حدودها (مرجع ويلسون ويلسون ١٩٣١ ، ١٤٣ ؛ كانت إشارة ماكدويل إلى نظام ماكدوول الخاص بـ «رقم ٢٠٠٣ ، ١٦٥). الشعب الكردي إلى ثلاثة.

اقترح السير إيرل ريتشاردز حلاً للحكومة البريطانية: «كردستان الجنوبية [...] تحت الحماية البريطانية» لأن الكرد في هذه المنطقة «مارسوا حق» تقرير المصير «من خلال اختيار» كونفدرالية منفصلة بتوجيه من بريطانيا «. الحاشية ٢٨ مع ذلك ، غيرت الاعتبارات الاقتصادية الجديدة وحقول نفط كركوك والموصل السياسة البريطانية تجاه كردستان. في غضون ذلك ، أنشأ مصطفى كمال حكومته للجمعية الوطنية الكبرى في أنجورا (أنقرة) في أبريل ١٩١٩. ثم أجبرت بريطانيا ممثلي باشا على الموافقة على شروط معاهدة السلام المتعلقة بالحكم الذاتي للكرد (McDowall Reference McDowall٢٠٠٣ ، ١٣٧). واعترف مصطفى كمال بوجود الكرد ، مشيرًا إلى «كل نوع من الحقوق والعرقية والاجتماعية والجغرافية» بالنسبة لهم «بصدق أو في الخداع». في الوقت نفسه ، شدد على أن الكرد والأتراك كشعبين سوف يتحدون في واحد تتحد مصالحه مع «عنصر إسلامي» مشترك (Bozarslan Reference Bozarslan١٩٨٨). تم استخدام الحاشية ٣٠ للإسلام بالفعل للتعتيم على الآخرين كأرمن. في الوقت نفسه ، أعلن أن التركية بدأت قبل دمج كردستان الشمالية في تركيا الحديثة (McDowall Reference McDowall٢٠٠٣ ، ١٨٩). في ١٣ يونيو ١٩١٩ ، اقترح المفوض المدني جيه إي شوكبيرج أن تقبل بريطانيا المسؤولية عن المنطقة ذات الأغلبية الكردية ، الحاشية ٣١ لتمكين الكرد من «التقدم بسلام على أسس حضارية.» وقد تمت الموافقة عليه بالفعل من قبل حكومة جلالة الملك في مايو ١٩١٩. الحاشية ٣٣

مؤتمر باريس للسلام

لم يُدرج مبدأ تقرير المصير في أحكام ميثاق العصبة. وبدلاً من ذلك ، أكدت المادة ١٠ من العهد على مراعاة السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأعضاء العصبة لأن القوى الإمبريالية يمكن أن تقبل هذا المبدأ بسهولة أكبر. ومع ذلك ، تم اقتراح نظام الانتداب الخاص بـ «الدول المتقدمة» في المادة ٢٢ من العهد باعتباره «أمانة مقدسة للحضارة» لـ «الشعوب التي لم تتمكن بعد من الوقوف بمفردها». تم تصنيف تقرير المصير كحق للدول المتقدمة. في هذا السياق ، تم الترويج للمبدأ بشكل أساسي باعتباره شكلاً من أشكال الاستقلال الذاتي للتطبيق الداخلي داخل الدول ، مع التقليل من أهمية الشكل الخارجي للدولة ذات السيادة. وبالتالي تم تقييد تقرير المصير الويلسوني عمليًا للموافقة والتشاور والتقدم بالحكم الذاتي ، على الرغم من تقسيم بعض المناطق ، بما في ذلك كردستان ، دون أي شكل من أشكال التشاور.

تأسست حكومة عربية في دمشق ، وأعلن برلمانها استقلال سوريا في ٧ آذار ١٩٢٠ (Tejel Reference Tejel٢٠٠٩، ١٤). قبل ذلك ، بناءً على طلب الرئيس ويلسون ، تم تشكيل لجنة King–Crane ، المؤلفة من الأمريكيين ، في مؤتمر باريس للسلام (فرساي ، ١٨ يناير ١٩١٩ ، إلى ٢٠ يناير ١٩٢٠) للتحقيق في مواقف سكان بلاد الشام. بعد إجراء مقابلات مع الزعماء الدينيين والزعماء المحليين (١٨٦٣ التماسًا تمثيليًا) ، أوصت اللجنة بإدارة سوريا من قبل سلطة انتداب واحدة – وليس كقوة استعمارية ذات قوة احتكارية – في ظل العصبة لفترة محدودة معينة «لتدريب الشعب السوري على الحكم الذاتي المستقل بالسرعة التي تسمح بها الظروف ، من خلال إقامة جميع مؤسسات الدولة الديمقراطية» ؛ يجب أن يتم منحها «في أقرب وقت ممكن بأمان» (لجنة King–Crane ١٩١٩ ، القسم الأول ، ٤١). كما جادلت لصالح وحدة سوريا على أسس لامركزية ، حيث يجب أن تحدد حدودها من قبل لجنة خاصة. اقترحت لجنة King–Crane أن تكون الدولة التركية تحت الانتداب ، الانتداب الأمريكي باعتبارها القوة الأكثر طبيعية ، كطريق للخروج من ظروف الشر الإمبريالية إلى دولة ديمقراطية. بالنسبة للمفوضية ، اعترف الشعب التركي نفسه بهذا الأمر بشكل عام ورغب فيه ، على الرغم من أن مؤتمر السلام قد يمنح سلطة لتكليف تركيا بتأمين حكومة جيدة حقًا ، دون قمع أو رشوة أو فساد ، لضمان حقوق جميع الأقليات ، عرقية أو دينية ، والحصول على حالة من النظام العالي على أساس حديث من الحقوق المتساوية للجميع أمام القانون ، والحرية الدينية الكاملة.

كما اقترحت اللجنة أن تخضع سوريا وأرمينيا لوصاية الانتداب الأمريكي.

تأسيس الكيان السوري

في اتفاقية منفصلة ، اعترفت فرنسا باستقلال سوريا. في المقابل ، اعترفت سوريا بالانتداب الفرنسي على نفسها (سوريا) ، الذي كلفه المجلس الأعلى للحلفاء في ٢٠ أبريل ١٩٢٠. وعلى الرغم من عدم استشارة سوريا وشعبها على الإطلاق ، إلا أن العصبة أكدت لاحقًا وحددت الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان في ٢٤ يوليو ١٩٢٢ ، إلا أن البرلمان السوري أعلن الاستقلال في مارس ١٩٢٠ ، على الرغم من أن بريطانيا وفرنسا لم تعترف بهما على الفور. تم فرض نظام الانتداب مرة أخرى في قرار سان ريمو لعام ١٩٢٠ (مرجع خوري خوري ١٩٨٧ ، ١٢٢–١٢٣) كاستمرار لاتفاقية سايكس بيكو وسازونوف (Tejel Reference Tejel٢٠٠٩، ١٤).

معاهدة سيفر (١٩٢٠): تقرير المصير الوطني في متناول اليد

وقع السلطان التركي وأقر معاهدة السلام مع الحلفاء المعروفة باسم معاهدة سيفر في باريس في ١٠ أغسطس ١٩٢٠ (McDowall Reference McDowall٢٠٠٣، ١٣٧؛ Shields Reference Shields٢٠١١، ٢٠؛ Mango Reference Mango١٩٩٩a، ١٨٢) الحاشية السفلية ٤٢ في مدينة سيفر الفرنسية ، بينما تم استبعاد الولايات المتحدة وروسيا من التعامل مع بوليريس بولس وموروتش ٩٩ في أي قضية كردية. قدمت لجنة من ممثلي القوى العظمى مخططًا للكرد يتعلق بالحكم الذاتي المحلي ، مع حق الاستقلال في غضون عام واحد. من الآن فصاعدًا ، توقع الكرد استقلالاً كاملاً على الرغم من أن المنطقة الكردية المحددة لا تتوافق مع امتداد كردستان الكبرى ولكنها كانت بالأحرى «حاشية لأرمينيا المستقلة» (O'Shea Reference O'Shea٢٠٠٤، ١٠).

كانت المعاهدة مكونة من ١٣ جزءًا تشير إلى ٤٣٣ مادة تبدأ بـ ٢٦ مادة من ميثاق العصبة. لقد تم توقيعه بالفعل بين تركيا من جهة ودول الحلفاء الرئيسية (الإمبراطورية البريطانية وفرنسا وإيطاليا واليابان) وقوى الحلفاء (أرمينيا وبلجيكا والحجاز وبولندا والبرتغال ورومانيا والدولة الصربية الكرواتية السلوفينية وتشيكو سلوفاكيا). تنص المادة ٦٢ (القسم الثالث ، كردستان) على ما يلي:

«[أ] تضع اللجنة [...] في غضون ستة أشهر [...] مخططًا للحكم الذاتي المحلي للمناطق ذات الأغلبية الكردية والواقعة شرق نهر الفرات ، وجنوب الحدود الجنوبية لأرمينيا [...] ، وشمال حدود تركيا مع سوريا وبلاد ما بين النهرين [...] ، وبهذا الغرض يجب أن تقرر لجنة مكونة من أي جبهة بريطانية وفرنسية وإيطالية ... ...]. « وفقًا للمادة ٦٣ ، توافق تركيا على «قبول وتنفيذ قرارات» اللجنتين المذكورتين «في غضون ثلاثة أشهر من اتصالهما بالحكومة المذكورة» (معاهدة السلام مع تركيا ١٩٢٠). المادة ٦٤ فيما يلي:

«[i] في غضون عام واحد من دخول المعاهدة الحالية حيز التنفيذ ، يتعين على الشعوب الكردية [...] مخاطبة مجلس عصبة الأمم بطريقة توضح أن غالبية سكان هذه المناطق يرغبون في الاستقلال عن تركيا ، وإذا اعتبر المجلس أن هذه الشعوب قادرة على هذا الاستقلال وأوصى بمنحها لهم ، فإن تركيا توافق بموجبه على تنفيذ هذه التوصية والتخلي عن حقوقها».

في غضون عام واحد ، سيتم منح الكرد الاستقلال بشرط أن يتم التعبير عن الرغبة في الاستقلال من قبل غالبية شعبهم. عند تخلي تركيا عن هذه المناطق ، يمكن للكرد في ولاية الموصل (جنوب كردستان) الانضمام إلى الدولة الكردية المستقلة في المستقبل. كما أن تركيا ملزمة بالتخلي عن «جميع حقوق السيادة أو الولاية القضائية من أي نوع على المسلمين الخاضعين لسيادة أو حماية أي دولة أخرى».

توقع الكرد استقلالاً كاملاً لكن المعاهدة لم تؤثر على الأراضي الكردية في سوريا ، ولم يتم تحديد حدودها مع أرمينيا. في الواقع ، لم يشمل ما وُضِع سابقًا تحت الإدارة الفرنسية والبريطانية. وهكذا ، رفضها معظم الكرد في شرق الأناضول (Reynolds Reference Reynolds٢٠١٧، ٤٣). ومع ذلك ، لا تستطيع حكومة واهية في اسطنبول ضمان تنفيذ بنودها. فشلت محاولات إقناع الكماليين بالالتزام بأحكام سيفر لأن مصطفى كمال كان عازمًا على التمسك بالأغلبية العثمانية المسلمة (Heper Reference Heper٢٠٠٧، ١٢٤).

ومع ذلك ، اتفق القوميون الأتراك على أنه ينبغي على ثلاثة سنجق كرد ، من خلال تصويت شعبي ، تحديد وضعهم ، «إذا لزم الأمر» [التشديد مضاف] (Avebury Reference Avebury١٩٩٤). دفع الخوف من إنشاء دولة أرمنية العديد من الكرد إلى احتضان الكماليين بفكرة إنشاء دولة على أساس الدين المشترك للإسلام السني. على الجانب الآخر ، انتفض الكرد العلويون في ديرسم عام ١٩٢٠ لمدة نصف عام (Reynolds Reference Reynolds٢٠١٧، ٤٣-٤٤). تراجعت بريطانيا عند ذلك عن التزامها بدولة كردية مستقلة (مرجع أولسون أولسون ١٩٩٢) في مراسلاتها مع الأتراك في ١٢ مارس ١٩٢١ وتركت الكرد «لأجهزتهم الخاصة»: الحاشية ٤٤ «فيما يتعلق بكردستان ، سيكون الحلفاء مستعدين للنظر في تعديل المعاهدة بشكل يتوافق مع الحقائق القائمة للوضع ، بشرط توفير [الكرد] للحماية المحلية.

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ، لعبت كل من لجنة الاستقلال الكردية في القاهرة و SAK في اسطنبول دورًا مهمًا في جهود الضغط بعد الحرب وفي نشر المطالب القومية. ومع ذلك ، فقد كان الكرد خاليين من الأهداف الموحدة

الناتجة عن «عدم اليقين» في النوايا البريطانية تجاههم وتردد السياسة البريطانية في مواجهة البرنامج القومي الكردي ؛ الحاشية ٤٦ في حين أن عدم تمثيلهم في الحاشية الأوروبية ٤٧ والحدود الضبابية لكردستان بسبب التغيرات الديموغرافية كانت عوامل أعاقت التصديق الدولي على الاستقلال الكردي. ومع ذلك ، فإن خريطة الميجور فرانسيس ريتشارد مونسيل لكردستان كانت تصور بدقة المناطق الكردية في عام ١٨٩٢ (Helmreich Reference Helmreich١٩٧٤، ١٣–٢٢؛ O'Shea Reference O'Shea٢٠٠٤، ١١١؛ Pasha Reference Pasha٢٠٠١).

كان الكرد في وضع غير موات ، وإذا تم تنفيذ معاهدة سيفر ، لكان من الممكن تقسيم كردستان إلى عدة قطاعات أصغر ، مع كون الجزء المستقل هو الأقل ازدهارًا (Kendal Reference Kendal١٩٩٣، ٣٥). لم تحدد المعاهدة تفاصيل تنفيذها بشكل واضح بما فيه الكفاية ، وكان من الممكن إدراج منطقة غرب الفرات (ثلث كردستان) في منطقة الاهتمام الفرنسية. ثلث آخر (شمال شرق كردستان) كان سيخضع لأرمينيا السوفيتية. تم فصل الأراضي الخصبة واستلمت بلاد فارس الحاشية ٤٩ لكردستان الشرقية على أساس الغزو المسلح (Fisch Reference Fisch٢٠١٥، ١٥٥) ، مما أدى إلى إبطال حق تقرير المصير.

كسوف كردستان

في هذه الفترة ، كان يُنظر إلى تقرير المصير ويفسر على أنه مبدأ غامض ومحدد بشكل ضبابي للعدالة والحرية. سيادة الدولة لها الغلبة على تقرير المصير. أصبح من الواضح أن الأقليات العرقية أو القومية لا يحق لها تقرير المصير السيادي ، ولكن يمكن أن يحق لها الحفاظ على هوياتها العرقية المنفصلة من خلال الاستقلال الذاتي أو ضمانات لبعض الحقوق اللغوية والثقافية والدينية المدرجة في معاهدات السلام.

كيف تطور تقرير المصير الدولي من قبل ويلسون؟ كانت نقطته الأولى ٥ هي «بيانه المضاد» طويل الأمد لموقف لينين من الإمبريالية (Manela Reference Manela٢٠٠٧ ، ٤١) و «لمواجهة جاذبية البلشفية القوية» (Yergin Reference Yergin٢٠١١، ١٨٨). ما آمن به ويلسون كان شكلاً من أشكال الحكم عُرف لاحقًا باسم تقرير المصير الداخلي.

ومع ذلك ، هناك أربعة اعتراضات على حل ويلسون «الإيثاري» (Avebury Reference Avebury١٩٩٤) للمطالب الوطنية.

أولاً ، كانت عامة وغامضة وغير واضحة في التطبيق.

ثانيًا ، لم يكن لدى ويلسون أي فكرة عن عواقب نظريته المتعلقة بالمجتمع العالمي ، أو أنه قلل من شأنها.

ثالثًا ، تم تصميم أفكاره للاستهلاك الأجنبي - أي لم يكن من المفترض أن تكون قابلة للتطبيق في الولايات المتحدة. كان يعتقد أن «أمريكا لا تتكون من مجموعات» (ويلسون ، كما ورد في كلود ، مرجع كلود ١٩٥٥ ، ٨١) ، أي أن تقرير المصير الداخلي لم يكن مشكلة للولايات المتحدة.

أصبح موقف الولايات المتحدة بشأن الانفصال واضحًا في ضوء الحرب الأهلية (١٨٦١–١٨٦٥) ، التي اتسمت بالعنف والقوة العسكرية (Fisch Reference Fisch٢٠١٥، ١٣٣–١٣٥).

رابعًا ، فشل ويلسون في الترويج لهذه الأفكار بنجاح بين الدول الأخرى. لذلك ، لم ينعكس ذلك في المسودة النهائية لمعاهدات فرساي للسلام أو ميثاق العصبة بسبب عرقلة أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين داخل الحكومة الأمريكية

نفسها والاستقبال المتباين من قبل شخصيات بريطانية بارزة (Cassese Reference Cassese١٩٩٥، ٢٣).

ومع ذلك ، عرف ويلسون أن «المبدأ سيعني اضطراب الحكومات الحالية إلى درجة لا يمكن تحديدها» (Lynch Reference Lynch٢٠٠٢). على الرغم من الإعلان عن تقرير المصير كعقيدة ، إلا أن تطبيقه كان مشروطًا «بمعيار الحضارة» والشعوب القادرة على الوصول إلى نقطة النضج (Gong Reference Gong١٩٨٤، ٢١).

كما أن القانون الدولي ينطبق فقط على العالم المتحضر ، على الرغم من أن الدول المتحضرة لم تكن متساوية في السلطة والحقوق (Barten Reference Barten٢٠١٥، ١٨٧). اعتقدت القوى العظمى أن الدول غير البيض والأوروبيين لم تصل إلى القدرة على الحكم الذاتي وحكم نفسها. في الممارسة العملية ، كان هذا بمثابة ذريعة لتبرير سيطرتهم على المستعمرات التي استولوا عليها.

كان حق تقرير المصير مقصودًا لبعض الشعوب

قبل الحرب العالمية الأولى ، كان حق تقرير المصير مقصودًا لبعض الشعوب (المتحضرة أو الناضجة ، والأوروبيون القادرون ذوو القيمة ، وأحفادهم) ، أي أنه كان حقًا عنصريًا. بعبارة أخرى ، أصبح حقًا في تحديد الفضائيين (Fisch Reference Fisch٢٠١٥، ١٢٢). أعلن الحلفاء أن من بين أهدافهم الحربية تحقيق حق تقرير المصير ، على الرغم من اعتراض كل من ألمانيا والنمسا بسبب وضع الأقليات في الأراضي التي استولت عليها حكومات دول الحلفاء. تم استبدال هذا الادعاء بالتصديق على مصالح الحلفاء السياسية والأيديولوجية في معاهدات السلام.

وهكذا ، بناءً على معاهدة فرساي المؤرخة ٢٨ يونيو ١٩١٩ ، تم إنشاء تشيكوسلوفاكيا وبولندا (الأراضي الألمانية السابقة وهابسبورغ). لكن إقليم كياوتشو الذي احتلته ألمانيا سابقًا (والذي تم تهجئته الآن جياوزو) في الصين تم نقله إلى اليابان دون طلب أو ممارسة حق تقرير المصير من قبل سكانها الصينيين. تم إجراء عدد قليل من الاستفتاءات تحتالمراقبة الدولية ، ولكن تم التنازل عن بعض الأراضي دون أي استفتاء عام مثل منح جنوب تيرول لإيطاليا على الرغم من النقطة التاسعة من النقاط الأربع عشرة التي وضعها ويلسون والتي نصت على «إعادة تعديل حدود إيطاليا [...] على طول خطوط الجنسية التي يمكن التعرف عليها بوضوح.» الحاشية ٥٠ أسفرت معاهدة نويي مع بلغاريا في ٢٧ نوفمبر ١٩١٩ عن نتيجة مماثلة. كان من المقرر إجراء عدد قليل من الاستفتاءات العامة في بورغنلاند وكلاغنفورت وتيشين وفقًا للمعاهدة مع النمسا (Cassese Reference Cassese١٩٩٥، ٢٤). كانت إعادة رسم أوروبا إلى حد كبير على أسس وطنية على الرغم من صعوبة تحقيق ذلك في المناطق المختلطة عرقيا ، وبعض القضايا لا يمكن حلها من قبل المجلس الأعلى للحلفاء. في غضون ذلك ، عززت الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها الدولة السوفيتية الجديدة المواطنة القائمة على الحق في تقرير المصير ، بما في ذلك المعاهدات مع أفغانستان وبولندا ورومانيا وتركيا (Brownlie Reference Brownlie١٩٧٠، ٩٤-٩٥). اعتمادًا على الظروف ، سيتم رسم الخط الوطني ويمكن تحديد المجموعة كشعب يحق لها إقامة دولة أو كأقلية تحميها معاهدة (Whelan Reference Whelan١٩٩٤). كان هذا هو التطبيق غير المتسق لتقرير المصير بعد الحرب.

بحلول تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٠ ، تنصلت بريطانيا من رغبتها في إنشاء كردستان ، معلنةً بذلك تشكيل حكومة عربية في العراق. في نهاية العام ، تولى المكتب الاستعماري برئاسة ونستون تشرشل مسؤولية بريطانيا عن العراق تحت

إشراف مكتب الهند. في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٠ ، تم تشكيل الحكومة الوطنية المؤقتة للعراق مع وجود السليماني تحت السيطرة البريطانية ، ومع كركوك وهولير (أربيل) تحت حاكم محلي (Edmonds Reference Edmonds١٩٥٧).

في مؤتمر القاهرة (مارس ١٩٢١) ، تم استبدال الحكم الذاتي الكردي بنظام الانتداب للإدارة «الأنجلو-كردية» ، الحاشية ٥١ التي يعتبر فيها الكرد أقلية في العراق الجديد حتى يتبنوا الاندماج في دولة جديدة (Avebury Reference Avebury١٩٩٤). حدث هذا في ظل خلفية تشرشل والرائد نويل اللذين دافع عنهما بقوة من أجل كردستان مستقلة (Eskander Reference Eskander٢٠٠١). وكان نويل قد أعرب عن وجهة نظر مفادها أن «هدف كردستان المستقلة [...] يمكن الآن تحقيقه بسهولة» (Burdett Reference Burdett٢٠١٥a، ٥٢٤). كما اعتبر الكرد الاتحاد الفيدرالي تحت الحماية البريطانية ، حتى اختارت هيئة تمثيلية للرأي الكردي إدراجها في الدولة الجديدة.

للنظر في الرغبات الحقيقية للكرد ، تم إجراء ما يسمى بالاستفتاء بين الأعيان والمستشارين المحليين المنتخبين والأغوات المعترف بهم وممثلي المجتمعات في عام ١٩١٩ في جميع أنحاء العراق بما في ذلك المناطق الكردية.

ونبذ معظمهم الانفصال عن الموصل فيما أعرب البعض عن رغبتهم في الانفصال وتقسيم إداري كردي جديد.

رفض السليماني بالإجماع تقريباً أي شكل من أشكال الاندماج مع العراق.

بالنسبة للحكومة البريطانية ، كان يجب استبعاد السليماني من الاستفتاء لأنها تحكمها المادة ٦٤ من معاهدة سيفر – تشكيل دولة كردية مستقلة (عصبة الأمم ١٩٢٥). ولم يشارك السليماني في الاستفتاء. بينما كان تشرشل يؤكد على سياسة الحد من العراق (Catherwood Reference Catherwood٢٠٠٤ ، ١١٣ ؛ Olson Reference Olson١٩٩٢) الحاشية السفلية ٥٣ للمناطق العربية البحتة ، بيرسي كوكس (Eskander Reference Eskander٢٠٠١ ؛ Olson Reference Olson١٩٩٢) الحاشية السفلية ٥٤ و Gertrude Margaret Bell أحالته إلى «استشارة غير انفصالية في سياسة العراق» (أو الإشارة إلى التكامل مع أولسون) (٩٩).

كان تشرشل مقتنعًا ، لكنه فيما بعد وصف موافقته على إلحاق الكرد بالعراق بأنه أحد «أسوأ أخطائه» (Olson Reference Olson١٩٩٢). وفي انتخابات رسمية عام ١٩٢١ امتنع السليماني عنها صوتت كركوك ضدها (ادموندز مرجع ادموندز ١٩٥٧).

في وقت لاحق ، لم تعتبر لجنة مجلس العصبة مع جدول أعمال ولاية الموصل طريقة التعبير هذه بمثابة استفتاء ، حيث لم يتم إجراء تصويت فردي أو سري ولم يكن هناك ضمان لحرية التصويت واستقلاله. أيضا ، لم تجر الاستفتاءات في جميع أنحاء الإقليم.

وبالتالي ، فإن هذه التعبيرات ليست دليلاً لا جدال فيه على رغبات السكان في الظروف السياسية غير المستقرة للاحتلال العسكري (عصبة الأمم ١٩٢٥ ، ١٧–١٨). رسخت بريطانيا الكرد في العراق لاستخدامهم كورقة لموازنة قوة العرب ودعم السنة ضد الهيمنة الشيعية في الحكومة العراقية (McDowall Reference McDowall٢٠٠٣، ١٦٨). وهكذا تم سحق فكرة إقامة دولة كردية مستقلة أو حتى حكم ذاتي كردي.

انتصر الكماليون على هزيمة الحلفاء في مواجهة الوضع على عدة جبهات (Beck Reference Beck١٩٨١). وقعت فرنسا على معاهدة أنقرة مع الأتراك ، وتنازلت عن كيليكيا أثناء قيامها بذلك (Fromkin Reference Fromkin٢٠٠١، ٥٣٦–٥٣٧). تم وضع الحدود الجديدة من قبل فرنسا ومصطفى كمال في ٢٠ أكتوبر ١٩٢١ (الاتفاقية الفرنسية التركية

الموقعة في أنجورا ١٩٢١) ، الحاشية ٥٥ التي بموجبها تم وضع كردستان الغربية تحت الانتداب الفرنسي لسوريا.

قررت الجمعية الوطنية التركية الكبرى منح «الإدارة الذاتية للأمة الكردية بما يتماشى مع عاداتها القومية» في ١٠ شباط ١٩٢٢ (Olson Reference Olson١٩٨٩، ٤٠) ، ولكن مع تحفظات دعم منتخب بين سكان العراق على الحاكم والقيادة واستخدام اللغة التركية كلغة رسمية للتجمع الكردي. شجعت المادة ١٥ على استخدام اللغة الكردية ، ولكن ليس كأساس لقبولها كلغة رسمية للحكومة. ومع ذلك ، تم رفض الاقتراح من قبل الكرد ، ولم يطبقه الأتراك (McDowall Reference McDowall٢٠٠٣ ، ١٨٨). في الواقع ، لم يكن من المفترض أن تُمنح أي تنازلات للكرد لأنهم كانوا يعارضون سيادة تركيا الجديدة على أساس أيديولوجية الكمالية التركية.

تأسيس الكيان العراقي

في معاهدة التحالف في ١٠ أكتوبر ١٩٢٢ ، والتي كان من المفترض أن تظل سارية لمدة عشرين عامًا (المادة ١٨) ، اعترفت بريطانيا بالأمير فيصل ملكًا على العراق والتزمت بمساعدة الجيش العراقي (المادة ٧). كما أن فيصل كان مضطراً للتصرف بحيث «لا يجوز التمييز من أي نوع بين سكان العراق على أساس العرق أو الدين أو اللغة» (المادة ٣). ومع ذلك ، أصبح الكرد هدف التمييز. تعهدت بريطانيا «بضمان قبول العراق في عضوية عصبة الأمم في أسرع وقت ممكن» (المادة ٦). تعهد كلا الطرفين ، في المادة ٨ ، بعدم التنازل عن أو تأجير أراض في العراق «بأي شكل من الأشكال تخضع لسيطرة أي قوة أجنبية». قدمت بريطانيا تسوية مع الأتراك على الرغم من أنها كانت متأكدة من أن الحكومة التركية لن تفكر في أي نظام أكثر ليبرالية للكرد.

معاهدة لوزان (١٩٢٣)

كان الحلفاء ، وخاصة الحكومة البريطانية ، مترددين في استخدام القوة لتنفيذ معاهدة سيفر. وفقًا لهدنة مودانيا بين بريطانيا والقوميين الأتراك في ١١ أكتوبر ١٩٢٢ ، كان من المقرر إعادة التفاوض على شروط معاهدة سيفر المجهضة. اجتمع الحلفاء والكماليون - بصفتهم الممثلين الوحيدين غير المتنازعين لتركيا - وفقًا لذلك في لوزان في ٢٠ نوفمبر لعقد مؤتمر سلام (Wagner Reference Wagner٢٠٠٤، ٩٠؛ Olson Reference Olson١٩٩٢). كان مصطفى كمال قد نقض معاهدة سيفر ورفضها بالكامل. باستخدام الجمعية الوطنية الكبرى لإلغاء منصب السلطان ونظامه في ٢٧ أكتوبر ، نقل الكماليون الحكومة من اسطنبول إلى أنقرة (Mango Reference Mango١٩٩٩a ، ١٩٥) لإعلان الجمهورية الجديدة في العام التالي في ظل الأيديولوجية الجديدة للقومية التركية الكمالية. تلقى الكرد ضربة في نهاية أكتوبر ١٩٢٢ عندما تم استبدال تشرشل ، وهو من أبرز المؤيدين لإنشاء كردستان كدولة عازلة مستقلة بين العراق وتركيا ، ويليام كافنديش ، الذي عارض هذا الرأي (Eppel Reference Eppel٢٠١٦، ١٢٨-١٢٩).

في ١٧ فبراير ١٩٢٣ ، لم يشر مصطفى كمال إلى الكرد في ملاحظاته أمام مؤتمر إزمير الاقتصادي (Mango Reference Mango١٩٩٩a، ٢٥٣) ، وقد اعترف بالفعل بالحقوق العرقية والثقافية للكرد في بروتوكول أماسيا (١٩١٩) وفي مقابلة عامة (Yeğen Reference Yeğen٢٠١١، ٦٧-٨٤) ، تم تخصيص جميع المناصب الإدارية في كردستان قريبًا. ألغيت الإشارات إلى كردستان من المراسلات التركية الرسمية ، واستبدلت بأسماء تركية. شهد شهر آذار (مارس) ١٩٢٤ ذروة

عملية تم من خلالها حظر اللغة الكردية في المحاكم والمدارس. ببساطة ، أصبح مبيد اللغة والإبادة العرقية نشأة «الاستعمار التقدمي» (Bulloch and Morris Reference Bulloch and Morris١٩٩٢، ١٧٢). الكرد الذين جاءوا لإنقاذ الأتراك بوصفهم «إخوة حقيقيين» و «إخوة في العرق» أصبحوا أعداء حقيقيين (Mango Reference Mango١٩٩٩a، ٣٠٦).

خلال المفاوضات في لوزان ، كان الأتراك لا يزالون يعتبرون الكرد عرقًا متميزًا ولكنهم قاموا بعد ذلك بتغيير كامل عن هذه السياسة ، أي أنهم قدموا الكرد كجزء من الأمة التركية. (مرجع McDowall McDowall٢٠٠٣ ، ١٨٨). Footnote ٦٠ بعد المفاوضات التي حاول فيها كل جانب ارتداء الآخر ، معاهدة لوزان (معاهدة السلام مع تركيا ١٩٢٣) وأدوات أخرى (تركي ، في اتفاقية واحدة ، في اتفاقية المضيق ، والحكومات التجارية ، والتي تتعلق بالحكومة. أملان اليابان واليونان ، رومانيا ، ولاية الصربية-كرات سلوفين ، وتشيكو سلوفاكيا. تمت دعوة الولايات المتحدة إلى معاهدة السلام هذه. تتكون معاهدة لوزان من خمسة أجزاء من ١٤٣ مادة. تم الاعتراف بتركيا بهذا الاسم كدولة مستقلة. رفضت بريطانيا الاستفتاء الذي اقترحته تركيا لأن المبعوثين الأتراك كانوا يعملون لصالح الكماليين في جميع أنحاء كردستان الجنوبية (Van Bruinessen Reference Van Bruinessen١٩٩٢، ٢٧٥؛ Beck Reference Beck١٩٨١، ١٤٤). اعترفت المادة ٢ (١) من معاهدة لوزان بالحدود بين تركيا وسوريا ، على النحو المتفق عليه في المادة ٨ من الاتفاقية الفرنسية التركية المؤرخة ٢٠ أكتوبر ١٩٢١. ووفقًا للمادة ٣ (٢) من المعاهدة: « بين تركيا والعراق سيتم وضعها في ترتيبات ودية يتم إبرامها بين تركيا وبريطانيا العظمى في غضون تسعة أشهر. في حالة عدم التوصل إلى اتفاق [...] ، يُحال النزاع إلى مجلس عصبة الأمم [...] «. تعهدت تركيا والحكومة البريطانية بعدم استخدام القوة العسكرية أو غيرها من الوسائل لتعديل حالة المناطق.

على الرغم من جهود بريطانيا لدمج الحكم الذاتي الكردي في مادة ما ، فإن المعاهدة لم تشر إلى مصطلحات «كردستان» ، «كردي» أو لحماية حقوقهم (Dahlman Reference Dahlman٢٠٠٢؛ Gunter Reference Gunter١٩٩٧، ٤؛ Palmer Reference Palmer١٩٩٤، ٢٦٤). في الواقع ، لم يكن هذا هو الشغل الشاغل لبريطانيا. وكانت المادة ٣٩ استثناءً: «لا يجوز فرض قيود على الاستخدام الحر [...] لأية لغة في العلاقات الخاصة أو التجارة أو الدين أو الصحافة أو المطبوعات من أي نوع أو في الاجتماعات العامة. على الرغم من وجود اللغة الرسمية ، يجب توفير التسهيلات الكافية للمواطنين الأتراك الذين يتحدثون بلغة غير تركية من أجل الاستخدام الشفهي للغة الخاصة بهم أمام المحاكم «(المادة ٣٩). ومع ذلك ، فإن المواد ذات الصلة بحقوق الأقليات (معاهدة السلام مع تركيا ١٩٢٣ ، المواد ٣٧ إلى ٤٤ ، ٢٩-٣٣) وغيرها من التعهدات بموجب «حماية الأقليات» التي تقتصر على غير المسلمين (أي الأرمن بشكل أساسي) وجميع سكان تركيا لم تطبق أبدًا حتى الآن لأن تركيا لم تعترف بأية أقلية أو بحقوقهم. علاوة على ذلك ، فإن المادة ١١ من دستور عام ١٩٢١ ، المتعلقة بالحكم المحلي ، لم تدخل حيز التنفيذ. تهدف معاهدة لوزان إلى عدم منح أي حقوق للأقليات العرقية واللغوية والأقليات الدينية الأخرى. وهكذا ، ألغت معاهدة لوزان الدولة الكردية فعليًا (McDowall Reference McDowall٢٠٠٣، ١٣٧–١٤٢). وفقًا للمادة ٣٨ ، كان من المفترض أن تضمن الدولة التركية الوليدة «الحماية الكاملة والكاملة للحياة والحرية لجميع سكان تركيا دون تمييز في المولد أو الجنسية أو اللغة أو العرق أو الدين.» تشكل أحكام هذا القسم التزامات ذات اهتمامات دولية وكانت جزءًا من ضمانات العصبة وفقًا للمادة ٤٤.

أي تعديل في هذه الأحكام يجب أن يوافق عليه أغلبية مجلس الجامعة.

أصبحت التركية أساس المواطنة في دستور عام ١٩٢٤. أطاح مصطفى كمال بالخلافة في ٤ مارس ١٩٢٤ ، منهياً العلاقة الأيديولوجية بين الكرد والأتراك (McDowall Reference McDowall٢٠٠٣ ، ١٩٠–١٩٢ ؛ Olson and Tucker Reference Olson and Tucker١٩٧٨ ؛ Edmonds Reference Edmonds١٩٥٧). لتحرير كردستان و «الأمة الكردية» من «استبداد الأتراك» (Strohmeier Reference Strohmeier٢٠٠٣، ٨٩) الحاشية السفلية ٦١ من خلال إحياء الخلافة والشريعة الإسلامية داخل حدود كردستان (سليماني المرجع سليماني ٢٠١٤ ، ٢٤٥) ، الشيخ سعيد من بيران ، بإحداث من المنظمة القومية آزادي ، ثورة مسلمة ٢٠٠ على الرغم من الدعم الهائل من قبل الكرد السنة ، انتفض الكرد العلويون ضده لدعم الدولة التركية بدافع الخوف من المذهب السني (Reynolds Reference Reynolds ٢٠١٧ ، ٤٣–٤٤). كان هذا على الرغم من سعيه للحصول على دعم الكرد العلويين. وتصدت القبلية والانقسام الديني ضد التوحيد السياسي للكرد ، الذين كانوا يخشون من قيام دولة أرمينية وشيكة ومن «انتقام بريطاني محتمل لهم».

التورط في الإبادة الجماعية عام ١٩١٥ «(مرجع سليماني ، سليماني ٢٠١٤ ، ٢٨١). بدأ الكماليون في رفض الكردية وتحولها إلى قومية كردية من خلال عزو أفكار خاطئة إلى الكرد أو رفضهم باعتبارهم مجموعة صغيرة لا يمكن أن تشكل أمة (Zürcher Reference Zürcher٢٠١٤، ٢٣٤). عزز الحياد الفرنسي سياسة الكماليين تجاه الكرد (Strohmeier Reference Strohmeier٢٠٠٣، ١٠٢). تم اتباع هذه السياسة منذ ذلك الحين وانعكست في دستور تركيا من خلال رفض الاعتراف بأي عرق آخر غير الأتراك.

ولاية الموصل

عُرضت قضية الموصل على مجلس العصبة في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٣ ، لكنها عُلقت في ٤ شباط لمزيد من المفاوضات. تمت إعادة تقديم النزاع في ٦ أغسطس ١٩٢٤ ، لكن المفاوضات لم تسفر عن نتيجة. تم تشكيل لجنة تحقيق في ٣٠ سبتمبر لتقديم المشورة بشأن آراء الشعب والتحقيق فيها (الجريدة الرسمية لعصبة الأمم ١٩٢٣). وقد صدر دستور جديد في ٢٩ أكتوبر ١٩٢٣ في تركيا ، وفي ١٣ أغسطس ١٩٢٤ ، تم إنشاء نظام جمهوري جديد برئاسة مصطفى كمال (Mango Reference Mango١٩٩٩a، ٢٣٥). تم تعريف الأشخاص الذين كانوا تحت حكمه بأنهم «أتراك» (Shields Reference Shields٢٠١١، ٢٤). تم إنشاء العراق الحديث (بلاد ما بين النهرين) في عام ١٩٢٠ ، وكان بقاءه مشروطًا بضم جنوب كردستان. كان على بريطانيا واجب حماية حقوق العراقيين بموجب معاهدة التحالف (١٩٢٤). نظرًا لعدم وجود خريطة رسمية تحدد حدود الموصل ، واجهت الأغلبية الكردية معضلة أدت إلى اشتباكات وحشية مع الآشوريين والأتراك. قامت العصبة في البداية برسم خط بروكسل المؤقت (أو خط برانتلينج) في ٢٩ أكتوبر ١٩٢٤ ، بعد أن أحالت بريطانيا القضية إلى الرابطة في ٦ أغسطس ١٩٢٤. بناءً على نصيحة رسامي الخرائط ، نصحت لجنة فرعية العصبة بشأن ترسيم الحدود في ٢٧ أكتوبر ، بناءً على خط بروكسل (Lloyd Reference Major Lloyd١٩٢٦).

في نهاية المطاف ، كان من المقرر تقديم التقرير ومرفقاته (الخرائط والإحصاءات والرسوم البيانية) في يوليو ١٩٢٥ بعد تأخير طويل للنظر في «العوامل الجغرافية والعرقية والتاريخية والاقتصادية والاستراتيجية» و «رغبات» السكان المقيمين هناك على النحو المحدد في الاستفتاء (Beck Reference Beck١٩٨١). لكن لجنة التحقيق الدولية امتنعت

عن التمسك بالخط العرقي ، بسبب الترابط الاقتصادي بين الكرد والعرب في الموصل نفسها (McDowall Reference McDowall٢٠٠٣ ، ١٤٤) ، الحاشية ٦٣ والمصالح الإستراتيجية لبريطانيا: «الحدود التي اقترحتها الحكومة البريطانية هي حدود إستراتيجية ممتازة» ، خلصت اللجنة (عصبة الأمم ١٩٢٥ ، ٨٧). ومن ثم ، فإن الخاتمة لها «ستكون أنه يجب إنشاء دولة كردية مستقلة ، لأن الكرد يشكلون خمسة أثمان السكان» (عصبة الأمم ١٩٢٥ ، ٤٣). بحساب اليزيديين «مثل الكرد» ، شكّل الكرد سبعة أعشار مجموع سكان الولاية مع تركيبة عرقية من الكرد والعرب والمسيحيين والأتراك واليهود (عصبة الأمم ١٩٢٥ ، ٤٣ ، ٥٧). لكن كردستان المستقلة لم تحدث.

على الرغم من الانقسام بين الكرد ، فإن وعيهم القومي كان يتنامى «معقولاً بما فيه الكفاية» خاصة في السليمانية مع ١٨٩٫٩٠٠ كردي (من أصل ١٩١٫٥٢٥ نسمة) ، الذين كانوا يرغبون في «استقلالهم الكامل» في حين كانت هناك «حركة قوية من أجل الحكم الذاتي المحلي ، مما يسمح باستخدام اللغة الكردية في التعليم والإدارة والمحاكم» لم يثبت ارتباط الكرد في أي حكومة خاصة بالعرب بالحكومة. تم رفض الاتحاد مع تركيا ، وتم التعبير عن الرغبة في الوحدة الاقتصادية داخل العراق «. الكرد «أدركوا مزايا الوصاية المستنيرة والذكية». في كركوك التي يبلغ عدد سكانها ١١١٫٦٥٠ نسمة ، كان الكرد (٤٧٥٠٠) أقل إجماعًا ؛ كانت غالبية التصريحات الكردية ، دون تحليل ، «قوية مؤيدة لتركيا». ومع ذلك ، فإن تصريحات الزعماء الكرد العظماء توحي بأنهم كانوا «أكثر تعاطفاً مع العراق».

في هولير التي يبلغ عدد سكانها ١٩١٫٧٨٠ نسمة ، كان كرد كويسنجق في الغالب من نفس المكانة كما في السليمانية. كان عدد كبير من الكرد موالين لتركيا في وسط هولير ، كما كان الحال مع معظم الأتراك والعرب في هذه المنطقة. كان بعض الزعماء يؤيدون «دولة كردية حرة تحت حماية أوروبية - ويفضل أن تكون بريطانية -» وبعض الكرد الموالين للعراق مع «إطالة الانتداب البريطاني». كان هولير ككل «أغلبية مؤيدة لتركيا» ، مع العرب (١١٧٠٠) ، والكرد (١٧٠ ، ٦٥٠) ، والأتراك (٢٧٨٠) ، والمسيحيين (٣٩٠٠) ، واليهود (٢٧٥٠). كان الشعور القومي الكردي «أقل تطوراً» وفي بعض الأجزاء «غير موجود» بين الكرد في مدينة الموصل التي يبلغ عدد سكانها ٨٨ ألف كردي من أصل ٣٠٦ آلاف نسمة.

غالبية الكرد فضلوا تركيا وبعضهم مؤيد للعراق. كان اليزيديون الكرد «يؤيدون العراق بشكل أساسي بشرط أن يكون تحت الانتداب الأوروبي» (عصبة الأمم ١٩٢٥ ، ٧٦-٧٨).

تم تثبيت الشيخ محمود من قبل بريطانيا حاكماً في السليماني في أكتوبر ١٩١٨ (McDowall Reference McDowall٢٠٠٣، ١٥٨). في حاشية ٦٤ قام بتشكيل حكومة بعلمها وشعارها الوطني (Eppel Reference Eppel٢٠١٦، ١١٩). بسبب تاريخه في محاولته الجهاد لإنشاء كردستان الكبرى (Gunter Reference Gunter٢٠١٦، ٦٥) ، أطاحت به بريطانيا وقصفت مبانيه الحكومية بالطائرات في مارس ١٩٢٣. بعد إعادته إلى منصبه في يوليو ١٩٢٣ ، انقسم الكرد في السليمانية. رفض السلطات المقيدة التي اقترحتها بريطانيا ، وقصفت حكومته مرة أخرى من قبل سلاح الجو البريطاني في أغسطس وديسمبر ١٩٢٣ وفي مايو ١٩٢٤.

تم القبض عليه أخيرًا في ٦ سبتمبر ١٩٣٠ مما تسبب في أعمال شغب ورد فعل وحشي من قبل الجيش العراقي وتم ترحيله إلى الأبد من كردستان (Gorgas Reference Gorgas٢٠٠٨). لا يمكن لبريطانيا أن تتحمل تخصيص السيادة للكرد بأي شكل خارجي أو داخلي لتقرير المصير. وهكذا لم يكن دور الكرد أكثر من مجرد موازنة.

وأضافت لجنة التحقيق: «الطائر بين الكرد منقسم. المجموعة في السليمانية والمناطق المجاورة التي تطالب

بالحكم الذاتي داخل دولة العراق تضم ما يقرب من نصف إجمالي السكان الكرد «(عصبة الأمم ١٩٢٥ ، ٨٧). كان سكان ولاية الموصل قد دعموا ميولهم المؤيدة لتركيا بقمع وترحيل الكرد ، وبالتالي إنهاء حكم الخلافة الذي كان مقدسًا لكردستان ، وقاموا بتدوين السمات العلمانية والكمالية لتركيا الجديدة.

جدير بالذكر أن الدين لم ينفصل أبدًا عن الدولة في تركيا ، حيث سيطرت الأخيرة على الأولى خلال القرن الماضي. لذلك ، رفضت اللجنة ، وإن لم يكن بالكامل ، التركية حجة حول فصل ولاية الموصل عن العراق في اتفاق سايكس بيكو وسازونوف ووضعها في المنطقة الفرنسية كأجزاء من الأناضول. الحاشية ٦٥ مع غالبية العرب والكرد اليزيديين واليهود والمسيحيين في الموصل لصالح العراق بدلاً من تركيا ، وتحت وصاية أوروبية فعالة ، يجب أن تتخلى المفوضية عن عملها بشكل مشروط عن طريق «الاتحاد المشروط».

من الأمم لفترة قد تحدد بخمسة وعشرين عامًا ؛ (٢) يجب مراعاة الرغبات التي عبر عنها الكرد في وجوب تعيين مسؤولين من العرق الكردي لإدارة بلادهم ، وإقامة العدل ، والتدريس في المدارس ، وأن تكون اللغة الكردية هي اللغة الرسمية لجميع هذه الخدمات «. قبل التوصل إلى استنتاجها ، كانت اللجنة ترى أن إلحاق الولاية بالعراق هو «أفضل تسوية» (عصبة الأمم ١٩٢٥ ، ٧٢) ، من خلال مراعاة الجوانب الاقتصادية البحتة للنزاع ، بينما ، لأسباب غير اقتصادية ، كان تقسيم المناطق أمرًا مرغوبًا فيه.

بالإضافة إلى ذلك ، اقترح أن «(١) ستظل البلاد خاضعة لعصبة الأمم لمدة ٢٥ عامًا تقريبًا. (٢) ستؤخذ في الاعتبار رغبة الكرد في انتقاء الإداريين والقضاة والمعلمين في بلادهم من صفوفهم ، واعتماد اللغة الكردية كلغة رسمية في جميع أنشطتهم «(عصبة الأمم ١٩٢٥ ، ٨٨-٨٩). وشددت المفوضية على الحفاظ على الوضع الراهن أو الوحدة التاريخية لبغداد والموصل وعلى الانتداب البريطاني على العراق للحفاظ على وجود العراق رغم وضعه الداخلي غير المستقر وتسوية التوتر بين السنة والشيعة العرب.

كان هذا مخالفًا لادعاء المفوضية نفسها حيث تؤكد أن (أ) لدى الكرد وعيًا وطنيًا متزايدًا ، وهو بالتأكيد كردي وليس للعراق «، ولا يوجد» شعور وطني عراقي «أو تضامن مع المملكة العربية في المنطقة ، باستثناء أولئك الذين لديهم درجة معينة من التعليم ، و» المشاعر المؤيدة للعراق فاترة نوعًا ما «. حتى القوميين العرب «يفضلون تركيا على عراق تحت السيطرة الأجنبية» (عصبة الأمم ١٩٢٥ ، ٧٨). علاوة على ذلك ، كانت الاعتبارات الاقتصادية بالإضافة إلى الوصاية الأجنبية لفترة طويلة مهمة لمن يؤيدون العراق. بالنسبة إلى اللجنة ، فإن الأراضي التي احتلتها السلطات البريطانية والعراقية لا تزال بلا سيادة قانونية على الأراضي المحتلة لأن تركيا لم تتنازل عن حقوقها رغم أنها كانت على استعداد أحيانًا «للتخلي عن الأراضي العربية البحتة». كان العراق قد تأسس بالفعل ، وكان من حق اللجنة «أخلاقياً» أن تكون له حدود للبقاء والتطور سياسياً واقتصادياً (عصبة الأمم ١٩٢٥ ، ٨٤).

توصلت اللجنة إلى نتيجة غامضة. كما دحضت الحجة التركية بشأن تطلع الشعوب الذي لا جدال فيه إلى العودة إلى تركيا ، ودحض الحجة البريطانية كذلك بشأن الفصل بين المناطق والأعراق.

لم تؤخذ المشاعر المتغيرة للجماعات العرقية كأساس وحيد للوضع السياسي المستقبلي للعراق لأن المنطقة كانت مختلطة عرقيا. كان تقرير المصير يتحقق داخليًا فقط داخل الدول ، حيث يحق للأقليات الحفاظ على هوياتهم المنفصلة من خلال ضمان الحقوق اللغوية والثقافية والدينية ، ولكن لم يتم منحهم السيادة الكاملة. تم تقليص تقرير المصير

السيادي إلى هذا التراجع ، والذي تم تضمينه في ميثاق العصبة في شكل حقوق الأقليات. والواقع أن مبدأ تقرير المصير لم يتم تناوله على الإطلاق في العهد.

تقسيم كردستان

ووفقًا للجنة ، «سيكون من الأفضل أن تظل الأرض تحت سيادة تركيا» إذا انتهى الانتداب قبل أن يُنظر إلى العراق على أنه «ناضج للحكم الذاتي دون دعم من العصبة» (عصبة الأمم ١٩٢٥ ، ٨٥). فضل أهالي ولاية الموصل تركيا على العراق (Olson Reference Olson١٩٨٩، ١٤٨) إذا لم تتحقق الشروط المذكورة أعلاه ، على الرغم من أن اللجنة قصدت تجاهل الشرط الأول الذي يفترض عضوية العراق في العصبة لمدة ٢٥ عامًا. ومع ذلك ، لم تُمنح أي حقوق سياسية أو ثقافية للكرد ، على الرغم من تعهدات المفوضية.

ظلت الالتماسات الكردية دون إجابة من قبل بريطانيا ، التي فرضت انتدابها على العراق في معاهدة يناير ١٩٢٦. وكانت محاولات تركيا لاستعادة التنازل عن امتيازات النفط مقابل الحصول على حق الولاية دون جدوى (O'Shea Reference O'Shea٢٠٠٤). . وأحيل حكم المجلس إلى المحكمة الدائمة للعدل الدولي ، في حين أن تركيا لم تعترف باختصاص المحكمة (Beck Reference Beck١٩٨١، ١٤٤). بناءً على طلب الجامعة ، أغلق الرأي الاستشاري للمحكمة النزاع في ١٦ ديسمبر ١٩٢٥ (تقرير PCIJ ١٩٢٥) ، معلناً أن قرار اللجنة والمادة ٣ (الفقرة ٢) من معاهدة لوزان ملزمتان للطرفين.

عندما تنكرت حرب الاستقلال التركية معاهدة سيفر ، وبمجرد حل نزاع الموصل لصالح بريطانيا ، كانت بريطانيا تزن تكاليف وفوائد التحالف مع الكرد مقابل التحالف مع النخبة العربية السنية ، المنظمة حول الأسرة الهاشمية في العراق. خسر الكرد بشكل متزايد في هذا الصراع الدبلوماسي. أعطت بريطانيا الأولوية بشكل متزايد للمصالح الأخرى وقلصت من التزاماتها تجاه الكرد. احتل تقرير المصير الكردي المقعد الخلفي لمخاوف القوى العظمى الأخرى.

لم تلتزم الولايات المتحدة ولا أي دولة أخرى بالانتداب الكردي على الرغم من أن بعض السياسيين في الحكومة البريطانية كانوا متحمسين لبعض الوقت لإنشاء دولة أو محمية كردية (المرجع Simon and Tejirian Tejirian ، Tejirian٢٠٠٤ ؛ Simon and Tejirian٢٠٠٤ ، Izady Reference Izady ، ١٠٠).

في ٢٢ و ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٢ ، أعلن المؤتمر الأنجلو-فرنسي حول تركيا أنه «لا يوجد تفويض ، سواء أكان ذلك باللغة الإنجليزية أو الفرنسية أو الأنجلو-فرنسية ، ممكنًا أو مرغوبًا فيه لكردستان ككل ، باستثناء ربما المناطق الأكثر استقرارًا في جنوب كردستان» (Dockrill Reference Dockrill١٩٩١c، ٢٦٧). كانت بريطانيا ، في بروتوكولها (٢٣ أبريل ١٩٢٣) مع العراق (McDowall Reference McDowall٢٠٠٣ ، ١٦٨) قد تنصلت من سياستها السابقة ، وبعد أقل من أربعة أشهر من معاهدة لوزان (إعلان ديسمبر ١٩٢٣) ، تجاوزت عن قصد القضية الكردية مرة واحدة وإلى الأبد.

وإدراكًا للتأثير الضار للانتفاضة ، تعهد الأتراك بمنح الكرد نظامًا خاصًا للحكومة ورأفة. ومع ذلك ، شن الأتراك هجومًا جديدًا لاعتقال القادة الكرد. تم إعلان الأحكام العرفية ، وبموجب قانون استعادة النظام ، تم إنشاء «محاكم الاستقلال» ، التي تتمتع بالحق في استخدام عقوبة الإعدام ضد المتهمين. في ٢٧ مايو ١٩٢٥ ، حُكم على الشيخ عبد القادر بالإعدام (مرجع أوزوغلو Özoğlu٢٠٠١). فشلت «القومية الكاملة في الزي الديني» بقيادة الشيخ سعيد (سليماني

مرجع سليماني ٢٠١٤ ، ٢٤١-٢٧٦).

تم القبض عليه في ١٥ أبريل ١٩٢٥ (Mango Reference Mango١٩٩٩a ، ٢٥١) وتم إعدامه مع العديد من الأشخاص الآخرين في ديار بكر في ٢٩ يونيو (Olson and Tucker Reference Olson and Tucker١٩٧٨ ؛ Olson Reference Olson١٩٨٩) ، الحاشية ٦٩ التي تشير إلى ظهور «الكمالية العنيفة» ، أتراك في المحافظات الكردية. السياسة الجديدة كان لها تأثير محو الهوية الكردية. انتشرت القومية التركية أو «التتريك» في المقاطعات لتحويل الكرد إلى «أتراك صالحين» (McDowall Reference McDowall٢٠٠٣ ، ١٩٤-٢٠٢) من خلال إنشاء منازل الشعب (Kurban Reference Kurban٢٠٢٠، ٨٩). بعد ذلك ، تم حذف المصطلح الجغرافي «كردستان» من الكتب (Van Bruinessen Reference Van Bruinessen١٩٩٢ ، ٢٨٢) ، وهي عملية استمرت حتى الوقت الحاضر.

أصبحت التغييرات الإقليمية على الأراضي الكردية غير محتملة بعد عام ١٩٢٣. ومع ذلك ، دشنت سلالة بديرخان الكردية الساخطين الاتجاهات المستقلة والانفصالية لكردستان. بإقناع علماني لكشف القضية الكردية داخل الحدود العثمانية. تحت قيادة جلادات (جلادات) وكاموران بديرخان (أبناء أمين علي) ، كان لرابطة شويبين (خويبون ، كن نفسك أو كن نفسك) ، كان للحاشية ٧٠ باعتبارها «ميثاقًا وطنيًا» لجميع طبقات الكرد دور حاسم في تعزيز الثقافة الكردية المشتركة وإنشاء مدرسة للقومية الكردية لتحرير «التراب الوطني الكردستاني» في بلاد الشام. تأسست في أكتوبر ١٩٢٧ ، مما أدى لاحقًا إلى تمرد أغري داغي (جبل أرارات) بقيادة إحسان نوري باشا في الثلاثينيات (Edmonds Reference Edmonds١٩٧١) ، وقد ثبت أن التعاون العسكري بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا بشأن العقوبات على تركيا حاسم. بعد قبولها لقرار الجامعة والشروط المرتبطة به ، أبرمت بريطانيا وتركيا والعراق معاهدة أنجورا الثلاثية في ٥ يونيو ١٩٢٦ ، لترسيم الحدود «المحددة والمحرمة» بين العراق وتركيا ، والتنازل عن الموصل للعراق ، وتخصيص حصة ١٠ في المائة من موارد النفط لتركيا لمدة ٢٥ عامًا (McDowall of the KurdFterote) في ٥ يونيو (حزيران). ولكن في معارضة تامة «لمصالح السكان» و «تطلعاتهم القومية المحددة» (Link Reference Link١٩٨٤، ٣٢٢-٣٣٣). لاحقًا ومع تفكك الاتحاد السوفيتي ، انقسمت الأقليات الكردية في الأراضي السوفيتية بين جمهوريتي أرمينيا وأذربيجان المنفصلتين.

رفض الدول القومية الحديثة لكردستان السيادية

عندما أصدر الزعيمان ، الرئيس الأمريكي فرانكلين ديلانو روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل ، إعلانًا مشتركًا غير ملزم لأهداف الحرب (ميثاق الأطلسي ١٩٤١) في ١٤ أغسطس ١٩٤١ ، كان تقرير المصير من بين أهدافه. الإعلان الذي يتضمن «بعض المبادئ المشتركة» رفض أي «تغييرات إقليمية لا تتفق مع الرغبات التي تعبر عنها بحرية الشعوب المعنية» (ميثاق الأطلسي ، المبدأ الثاني) ، والتي تعبر عن معايير ذاتية لتقرير المصير. أعلن الزعيمان عن مبدأ يسمح «لجميع الشعوب باختيار شكل الحكومة التي ستعيش في ظلها» (ميثاق الأطلسي ، المبدأ الثالث) ، والذي يشير في الممارسة العملية إلى تقرير المصير الداخلي بدلاً من تقرير المصير الخارجي.

في الواقع ، أوضح تشرشل في ٩ سبتمبر ١٩٤١ في مجلس العموم هذا المفهوم بإعلانه أن تقرير المصير لا ينطبق على المستعمرات الأوروبية النائية الموجودة خارج أوروبا ، ولكن فقط على «دول وأمم أوروبا الآن تحت نير النازية»

(HC Deb ١٩٤١). غالبًا ما أصبحت عمليات إعادة التوطين والطرد سياساتهم الفعلية التي لا تتوافق مع الرغبات التي أعرب عنها بحرية الشعوب المعنية ، في حين تم رفض تقرير المصير في الممارسة اللاحقة (Fisch Reference Fisch٢٠١٥، ١٨٣–١٨٥). الحلفاء وافق على المبادئ الواردة في «إعلان [الأمم المتحدة]» في ١ يناير ١٩٤٢ بعدم عقد هدنة منفصلة أو سلام مع أعداء المحور. عززت الجمهوريات الأمريكية ميثاق الأطلسي ومبادئه في اجتماعهم الثالث لوزراء الخارجية في عام ١٩٤٢.

ويمكن اعتبار هذا أول التزام واسع للدول بمبدأ تقرير المصير. في عام ١٩٤٤ ، في اجتماع دومبارتون أوكس في واشنطن العاصمة ، شرعت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين في تأسيس منظمة عالمية تسمى «الأمم المتحدة». لم يتم تثبيت مبادئ تقرير المصير ونظام الوصاية في مشروع الميثاق على الرغم من أنه يتضمن العديد من التعليقات المتعلقة بتقرير المصير ووضع الشعوب التابعة (التي قدمتها أستراليا) ومبادئ ميثاق الأطلسي.

خاتمة

القومية (الوعي القومي) هي أساس تقرير المصير ، والذي يتم من خلاله التعبير عن الهوية اللغوية والدينية والثقافية حيث لا يوجد تطابق بين العرق وحدود الدولة. قدم اثنان من المروجين ، لينين وويلسون ، تقرير المصير للمجتمع الدولي كمفهوم مناهض للاستعمار وكمعيار لتحرير الشعوب تحت سيادة الإمبراطوريات المهزومة ، على التوالي.

بالنسبة للنسخة الشاملة لأوروبا الغربية والولايات المتحدة لتقرير المصير ، لم يكن للعرق دور بسبب تأكيده على الحكومة التمثيلية والحرية الفردية. ولكن بالنسبة للنسخة الحصرية من أوروبا الوسطى والشرقية (الاشتراكية) ، كان العرق قضية صالحة (Musgrave Reference Musgrave٢٠٠٠، ٢، ٥–١٤). تصورت الإصدارات السابقة لتقرير المصير إنشاء «دولة قومية متجانسة إثنوًا ثقافيًا» (McWhinney Reference McWhinney٢٠٠٢، ٢).

في القرن العشرين ، كان يُنظر إلى الكرد على أنهم شعب بالمعنى السياسي الويلسوني بعد الحرب العالمية الأولى ، ولكن في ذلك الوقت ، لم يتبلور مفهوم تقرير المصير إلى حق قانوني. بموجب معاهدة سيفر ، مُنح الكرد درجة كبيرة من الحكم الذاتي مع بند للاستقلال اللاحق ، لكن هذه المعاهدة لم تصدق عليها الدول الموقعة. تم استبدال الاتفاقية غير المنفذة بمعاهدة لوزان ، دون ذكر الكرد.

في معاهدات السلام ، لم يكن لدى الشعوب فرصة للتعبير عن أنفسهم ولم يصر الحلفاء أيضًا على الحكومات التمثيلية. تم تضمين بند في معاهدة لوزان لتبادل الأتراك واليونانيين بين تركيا واليونان ، والذي تم تنفيذه دون استشارة السكان المعنيين (Avebury Reference Avebury١٩٩٤). الحاشية ٨٠ حتى الأشكال الديمقراطية للحكم في الدول المنشأة حديثًا لم يفرضها الحلفاء بنجاح ، على الرغم من أن البعض اضطر إلى دعم وتأمين حقوق مجموعات الأقليات الخاصة بهم كما هو الحال في معاهدات السلام مع تركيا ، المجر ، النمسا ، بلغاريا ، بولندا بعد الحرب العالمية الأولى ، لم تهتم القوى بمطالب تقرير المصير بسبب الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية لمستعمراتها. كان مجرد شعار دعاية تم إفساده واستغلاله كأداة لتحقيق هدف التوسع. في الواقع ، أشرف مبدأ القوة على مصير الشعوب والأقاليم

وحدده. كانت موافقة القوى حاسمة لأي تغيير حدودي. في حقبة ما بعد الحرب ، أعاق الخروج من تقرير المصير القومي مبدأ تقرير المصير في الوضع الكردي.

إن سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية طغيان على المبدأ وتم تكريسهما. كان هذا النظام مخصصا للأحزاب المهزومة فقط ولم يطبق على مناطق المنتصر. نظرًا لأن تقرير المصير كان شعارًا فارغًا ، فقد تمت إعادة تشكيله لإعادة ترتيب العالم وتحقيق الأهداف الإمبريالية.

نجا تقرير المصير ، ولكن في شكل داخلي ضعيف وسط مناخ من القومية (Brownlie Reference Brownlie١٩٧٠، ٩٧). أخيرًا ، تم اقتطاع مبدأ تقرير المصير ولم يتم ترسيخه في أحكام ميثاق العصبة. أكدت المادة ١٠ من العهد على احترام السلامة الإقليمية ، حيث أن العديد من الدول ، وخاصة القوى الإمبريالية الأوروبية ، كانت متناقضة بشأن البديهية (Manela Reference Manela٢٠٠٧، ٦٠–٦١) على الرغم من إعلان نظام الانتداب للدول المتقدمة على أنه أمانة مقدسة للحضارة في المادة ٢٢ للشعوب التي لم تتمكن بعد من الوقوف بمفردها. في نهاية المطاف ، لعبت هيئتان من أعضاء العصبة المعينة في حالة جزر أولاند الفنلندية دورًا رئيسيًا في دراسة وتطوير مبدأ تقرير المصير ورفعها كنسبة نهائية وحل ممكن للسياسة القمعية للدول تجاه مجموعات الأقليات الداخلية.

على الرغم من النضال من أجل دولة قومية كردية ، لم يكن لوضع الكرد كأمة عواقب قانونية خلال الانقسام الإمبراطوري المتأخر للشرق الأوسط ، مدفوعًا بأهداف متنافسة. كان هناك تحديد للأجانب كحق للحلفاء ، وتحديد الفضائيين الذي يحدد كيفية تكوين المنطقة. لم يكن من الممكن التغاضي عن دور المصالح السياسية والاقتصادية لقوات الحلفاء ، وخاصة تلك الخاصة ببريطانيا وفرنسا والدولة الخلف السوفيتية لروسيا ، في فشل الكرد في تحقيق الدولة في هذه الفترة.

توثق المصادر التاريخية القانونية البريطانية والتركية ذات المصداقية ذات الصلة ، مع الاستشهاد بالتفاصيل ، مدى ضآلة المناشدات الكردية في نهاية المطاف بالنسبة للحلفاء. ظل تقرير المصير مجرد فكرة مثالية. لم تكن هناك تداعيات عملية تجبر القوى العظمى على دعم الموقف السياسي للكرد كأمة. في سياق القرن العشرين ، بذلت جهود لتأسيس كردستان مستقلة. ومع ذلك ، أثر الاستقلال الكردي سلبًا على دول الحلفاء ، كما تم إسقاط القضية باعتبارها اعتبارًا سياسيًا عقلانيًا من قبل العصبة.

أدت تداعيات الحرب العالمية الثانية وإنشاء الأمم المتحدة إلى تحول في الفكر من تقرير المصير الوطني إلى تقرير المصير للشعوب. كان هذا يعني أن الحق في تقرير المصير قد تم تضييقه ، ليتم الاحتجاج به من قبل كل شعب الدولة ، وليس من قبل أقلية متجانسة إثنو ثقافيًا. في نهاية المطاف ، تم تحديد تقرير المصير كأحد أغراض الأمم المتحدة دون إجبار أعضائها على تبني أحكام تحذيرية بشكل قانوني. اتخذ تقرير المصير شكل الحكم الذاتي. مع اعتماد المادة ١ المشتركة من عهود حقوق الإنسان في عام ١٩٦٦ ، تغير وضع وسياق تقرير المصير بشكل كبير ، من مبدأ استعماري إلى حق ما بعد الاستعمار.

العهود وهبت هذا الحق لجميع شعوب الدول الأعضاء. بلورت أحكام ميثاق الأمم المتحدة وثيقة الصلة بالشعوب التابعة. وتأمل الجماعات الوطنية في تحقيق هدفها من خلال ممارسة حق تقرير المصير الخارجي. ومع ذلك ، فإن هذا يعني في الممارسة العملية تقرير المصير الداخلي وليس تقرير المصير الخارجي. كان يُسمح للشعوب نظريًا باختيار

شكل الحكومة التي ستعيش في ظلها. بالنسبة للمجموعات القومية الأخرى في دول العالم الثالث ، فإن المفهوم القانوني السياسي لتقرير المصير يعني تحدي المحتل الإمبراطوري لأرضهم وإزالة هيمنة القوة الغريبة. كما مُنح حق تقرير المصير لشعوب الأراضي المستعمرة ويعني إنهاء الاستعمار بحكم الواقع. كما أن الكرد لم يندرجوا ضمن إطار إنهاء الاستعمار لأنهم لم يكونوا منطقة استعمارية منفصلة. نفذت الدول المضيفة لهم حق تقرير المصير الخارجي نيابة عنهم.

بعد تعرض الكرد للتقلبات السياسية ، تم تصنيف الكرد عدديًا كأقليات في أرمينيا وإيران والعراق وسوريا وتركيا ، وهم الآن أكبر دولة عديمة الجنسية في العالم. وهكذا تم تقسيم كردستان بشكل فعال ، وبدون المشاركة الكردية فُرضت عليها سيادة الدول القومية الجديدة.

لا يزال الكرد غير معترف بهم كأقلية-شعوب ولا يتم تمثيلهم من قبل معظم الحكومات. ابتكرت الدول المضيفة Staatsvolk حيث سيطرت مجموعة من الفرس والعرب والأتراك على هويتهم الفارسية والعربية والتركية. بعد ثمانية عقود من القمع من قبل الحكومة العراقية ، منح الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ الكرد إقليمهم الدستوري الوحيد المتمتع بالحكم الذاتي ، والذي تحكمه حكومة إقليم كردستان.

يؤكد الكرد في روجافا (كردستان الغربية) الآن شكلاً من أشكال الفيدرالية الديمقراطية الخالية من سيطرة الدولة السورية. ومع ذلك ، احتلت تركيا أجزاء من روج آفا منذ عام ٢٠١٨ نتيجة العمليات العسكرية ، ولا تزال المنطقة خاضعة للسيطرة التركية. اتبعت دول أخرى نموذج عدم الاعتراف بالاختلافات العرقية في الدول المتجانسة وهميًا. وبهذه الوسائل يُحرم الكرد من حق المشاركة الفعالة في الشؤون العامة وصنع القرار في الأمور التي تؤثر عليهم بشكل مباشر.

القانون المعاصر ، أو الطريقة التي لا يزال تقرير المصير المعياري يعمل بها «لجميع الشعوب» هو لغز. يجب أن يكون الكرد نموذجًا مثاليًا لشعب متميز يستفيد من تقرير المصير بسبب شعبته المحددة جيدًا. ومع ذلك ، فإن تقرير المصير الداخلي يحد من الكرد من حيث الاستقلال السياسي أو حتى الوحدة كأمة. تعتبر السلامة الإقليمية والحيازة الجارية ، أو التركيز الإقليمي على تقرير المصير ، عوائق أمام تنفيذ حقهم في تقرير المصير. انعكس الانسحاب من حق تقرير المصير خلال عشرينيات القرن الماضي في قرار الولايات المتحدة بالتخلي عن الكونفدرالية الديمقراطية لروج آفا في مواجهة التوغل التركي في الذكرى المئوية لمعاهدة سيفر. إن التخلي الغربي عن الشعب الكردي هو عادة جيوسياسية متأصلة منذ زمن طويل.

وحتى يومنا هذا ، لا يزال الكرد جماعة وحدوية لا تزال تفتقر ، ضمن الإطار المحدد لتقرير المصير ، إلى مكانة معترف بها ولا تزال محرومة من دولة ذات سيادة خاصة بها. إن المبدأ القانوني لتقرير المصير معيب في الأساس ، ومن الناحية العملية ، يمثل إشكالية في أحسن الأحوال. في الواقع ، يفشل النطاق الحالي لتقرير المصير في فهم كيفية معاملة الكرد في الواقع.

نشر البحث تحت عنوان: Kurdistan on the Sèvres Centenary: How a Distinct People Became the World's Largest Stateless Nation.

*الترجمة والإعداد باللغة العربية: فريق الجيوستراتيجي للدراسات

محمود خوشناو

الفاسد يبني والصالح يهدم

اكثر مايشغل المواطن في مايسمى دول العالم الثالث هو الفساد ،ويبدو انه اصبح مادة مهمة يُستثمر في تحييد هذا وذاك دون مواجهة حقيقية ومحاولة جدية لمناهضته ومكافحته بوسائل تفضي بتجفيف منابعه ومقاضاة فواعله دون التفكير بالنتائج المترتبة عن ذلك.

وبما اننا نتكلم عن الفساد لابد ان نُعرِج على الملف السياسي والامني ، لان للفساد شبكة انتفاع داخلية وخارجية ، والقليل منه مالي واقتصادي ،والكثير سياسي وامني ، فخلال السنوات الاخيرة تبين جلياً بأن دول واطـراف متعددة ترغب في استنزاف العراق بشرياً واقتصادياً ، وإنعاش بؤر الفساد فيه كنافذة رئيسية للإستنزاف معتقدةً بذلك أنها تضمن سلامة أمنها القومي

على المدى البعيد.

إذاً الفساد اصبح جزءاً لايتجزأ من استراتيجية النشاط المعادي ،الذي انتشر بسرعة وعشعش في مفاصل الدولة وتجذر في رؤية البعض مما ادى الى تغيير مسميات وتوصيفات اعتدنا عليها في العراق ،على سبيل المثال لا الحصر(محتال=سبع)-(منافق=شاطر)

هذه التغييرات إن دلت على شيء فهي تدل على تغيير اجتماعي سلبي وولادة جيل متأثر بالنشاط المعادي الذي مازال يعتقد بأن النافذة المؤثرة على القرار السياسي هي نافذة المجتمع وكيفية استدراج الافراد لتبني مفاهيم وتوصيفات جديدة تتناقض مع جيل الاباء والاجداد.

الخوض بدقة وموضوعية في ملف الفساد يبعدُنا عن المال وكيفية الحصول عليه بطرق غير مشروعة ،وينتقل بنا الى الجانب السياسي والامني وبالتحديد تطويق الخيرين والافراج المرح للأشرار بتشكيل ردهات(لوبي) تدعم الفاسدين وتطارد المصلحين بعنوانين مختلفة، ومن لايستسلم للتوجهات الشريرة سيرى نفسه وحيداً في أحسن الاحوال وفي اسوئها تكون المقابر مثواه الاخير.

اعتدنا ان نصف الفاسدين بسراق المال العام حصراً ، وهذا بحد ذاته من صناعة الفاسدين و صناع النشاط المعادي ،والهدف منه تأخير الصحوة الوطنية لفهم حقيقة الفساد....!

ويعتقدون بأن ضعف العراق بما ذلك اقليم كوردستان يبقيهم اقوياء وأسياد .

المفرح اننا خلال السنوات القليلة الماضية استشعرنا بصحوة وطنية تفهمت مخاطر الفساد الحقيقية وتبنت الحكومة خطوات اكثر جدية لمناهضته رغم التحديات والضغوطات الكبيرة ، وقدمت مشاريع قوانين مهمة في هذا المسار ،حيث قام رئيس الجمهورية السابق د.برهم صالح بتقديم مشروع قانون استرداد عائدات الفساد الى مجلس النواب العراقي بغية إقراره، ووصفته «بالآفة الخطيرة»...!

حقيقة انه آفة خطيرة ، ولايقدر شدة خطورته إلا بدراسة مجدية للاثار السلبية التي خلفته والتي ذكرنا جزءاً مهماً منها مبتعدين عن الاوصاف السطحية المصطنعة،هذه الآفة نخرت جسد الدولة، ومزقت النسيج الاجتماعي ومازالت المحاولات مستمرة لعرقلة الجهود الرامية لمكافحتها.

نعتقد ان قِوى الخير ستنتصر عاجلاً ام آجلاً بمؤازرة الخيرين ، دون الاعتكاز على الآمال والإنجرار خلف الشعارات المزيفة ، فالفاسد يبني عَرشَهُ فوق مآسي الفقراء والمغفلين ،ولاخيار للصالحين سوى هدم عرش الفاسدين ، ولايجوز ان نقبل بإهتزاز عروشهم فقط، فتمثال الفساد اصبح آلهةً تُعبد ،وعقل الإصلاح لايقبل بذلك حتى وإن كان طريقهم غير مُعبَّد ، فزوال الفاسدين يبدأ من فهم خطورة وجودهم والشجاعة في فضحهم ومواجهتهم حتى النهاية ، وهنا تكمن مسؤولية الدولة بدعم ومساندة التوجهات الاصلاحية بغض النظر عن انتسابهم الديني والعرقي والمذهبي وحتى السياسي ، هناك مؤشرات ايجابية مشجعة لخطوات السلطات في العراق لمواجهة الفساد رغم التحديات الكبيرة التي تواجههم ، نعم ليس بمستوى الطموح لكن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة .

> **زوال الفاسدين يبدأ من فهم خطورة وجودهم والشجاعة في فضحهم ومواجهتهم**

الدعم الشعبي والتعويل على مؤازرته يفضي بتراجع نسب الفساد وإبعاد الفاسدين وتجفيف منابعهم.

أخيراً ، نجزم بأن الارهاب والفساد وجهان لعملة واحدة ، وطباعة هذه العملة تكون في مبنى النشاط المعادي.

عبر الاستثمار ونفوذه الاقتصادي.. منافسة خليجية إيرانية في العراق

*وورلد بوليتيكس ريفيو

يشهد العراق منافسة على الاستثمار فيه والنفوذ الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، ولاسيما السعودية والإمارات وقطر، وإيران، لكن الجماعات والمليشيات العراقية الموالية لطهران تعيق بعض تلك الاستثمارات الخليجية، بحسب جوناثان هارفي، وهو صحفي وباحث.

هارفي لفت، في تحليل بموقع «وورلد بوليتيكس ريفيو» (WPR)»، إلى أنه في ٣ يوليو / تموز الجاري، توصلت السعودية والإمارات إلى اتفاق مع بغداد لاستثمار ٣ مليارات دولار لكل منهما في العراق، «مما يشير إلى توسع في استثمارات دول الخليج، في وقت يواصل فيه العراق السعي إلى الحصول على تمويل لإعادة إعمار ما بعد الحرب (ضد تنظيم الدولة) وتطويره بنيته التحتية».

واعتبر أن «هذا يمثل تغييرا كبيرا، فعلى مدى العقدين الماضيين، استخدمت إيران (جارة العراق الشرقية) نفوذها السياسي في بغداد، بتمكين من الميليشيات المدعومة من طهران، لترسيخ مكانة قوية في مختلف قطاعات الاقتصاد العراقي، وخاصة الطاقة (...) لكن الآن المنافسة على الاستثمار في العراق والتأثير الاقتصادي المصاحب له، أصبح شديدا مع السعودية (جار العراق الغربي) والإمارات في المقدمة».

وأشار هارفي إلى أنه «خلال فترة الحرب الأهلية بالعراق، تعثرت علاقات الرياض مع بغداد بسبب علاقات الأخيرة الوثيقة مع طهران، واتهمت

> يشهد العراق منافسة على الاستثمار فيه والنفوذ الاقتصادي

الحكومة العراقية السعودية بدعم التمرد السني في البلاد».

وأضاف أن «العلاقات الدبلوماسية، التي قُطعت خلال حكم (الرئيس) صدام حسين (١٩٧٩-٢٠٠٣)، أُعيدت فقط في ٢٠١٥، لكن التوترات اللاحقة أدت إلى استدعاء السفراء».

و»تعود أصول الدفع الاستثماري الحالي للرياض إلى ذوبان الجليد الذي بدأ مع تطبيع العلاقات في مايو/ أيار ٢٠٢٠، وتلاه في نوفمبر/ تشرين الثاني من ذلك العام إعادة فتح معبر عرعر الحدودي بعد نحو ثلاثة عقود من الإغلاق»، كما تابع هارفي.

وأردف: «منذ ذلك الحين، سعت السعودية والإمارات بنشاط لضخ استثمارات في العراق، وتسارعت وتيرة هذا الجهد في العام الجاري، إذ خصصت الرياض أموالا لدعم الاستثمارات في البنية التحتية والتعدين والزراعة والتطوير العقاري والخدمات المالية، كما وجهت بغداد دعوة إلى (عملاق النفط) أرامكو السعودية للاستثمار وتطوير حقل عكاس للغاز في غربي العراق، الذي يمكن أن ينتج ٤٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز يوميا».

و»في فبراير/ شباط الماضي، هدف اجتماع بين رئيس الوزراء السوداني محمد السوداني ورئيس الإمارات الشيخ محمد بن زايد آل نهيان إلى تعزيز المحفظة الاستثمارية لأبوظبي أيضا. ووقّعت بغداد لاحقا صفقات مع شركة نفط الهلال الإماراتية، إلى جانب شركتين صينيتين، لتطوير حقول النفط والغاز في شمال شرقي العراق»، بحسب هارفي.

وتابع: «بالإضافة إلى السعودية والإمارات، زادت قطر أيضا من التزامها بالاستثمار في العراق، وفي يونيو/ حزيران الماضي، وافقت الدوحة على ضخ ٩٫٥ مليار دولار في مشاريع مختلفة، ينها محطة للطاقة (...) كما ستشمل استثمارات قطر قطاعات الرعاية الصحية والضيافة».

الموالون لطهران

لكن «في إشارة إلى احتمال أن تثير هذه المبادرات (الاستثمارية الخليجية) توترات، انتقدت الجماعات (الشيعية) العراقية المدعومة من إيران (ذات أغلبية شيعية) نشاط السعودية (ذات أغلبية سنية)

على عكس الرياض، اتبعت أبو ظبي نهجا مختلفا

ووصفته بـ «الاستعمار السعودي»، مع اتهامات خاصة باحتمال حشد الاستثمارات ضد المناطق الشيعية»، وفقا لهارفي.

وأوضح أنه «يكمن وراء هذا الانتقاد اعترافهم بأن الاستثمارات السعودية يمكن أن تقوض نفوذ إيران. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٠، اضطرت المملكة للتخلي عن خطط للاستثمار في القطاع الزراعي العراقي بسبب معارضة مماثلة، ثم اقترحت استثمارات زراعية جديدة في مارس/ آذار الماضي، لكن توجد مخاوف من أن المعارضة داخل العراق قد تعيقها مرة أخرى».

وزاد بأن «استثمارات الإمارات أثارت أيضا انتقادات مماثلة وحتى مخاطر أمنية، كما يتضح من هجوم بطائرة بدون طيار على أبوظبي في فبراير/ شباط ٢٠٢٢ ادعى فصيل عراقي أنه رد على «التدخل» الإماراتي في العراق واليمن».

«لكن على عكس الرياض، اتبعت أبو ظبي نهجا مختلفا، إذ تعاملت مع الفصائل العراقية المسلحة، مثل كتائب حزب الله وعصائب أهل الحق، من خلال القوة الناعمة والدبلوماسية، بهدف خفض التصعيد لتأمين الاستثمارات الإماراتية، بدلا من التركيز على تهميش النفوذ الإيراني»، بحسب هارفي.

وأردف أن «طهران لا تزال تحتفظ بنفوذها في العراق من خلال دعمها للسياسيين والميليشيات، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات على السيادة العراقية، وبالنظر إلى النفوذ الإيراني، لا يزال العراق بعيدا عن الاندماج مرة أخرى في حظيرة العرب».

وبوساطة الصين، استأنفت السعودية وإيران علاقتهما الدبلوماسية بموجب اتفاق في ١٠ مارس/ آذار الماضي، ما أنهى قطيعة استمرت ٧ سنوات بين دولتين يقول مراقبون إن تنافسهما على النفوذ في أجج العديد من الصراعات في أنحاء المنطقة.

و«على الرغم من أن الانفراج الأخير بين طهران والرياض، فضلا عن الحوار المستمر بين إيران ودول الخليج، قد يخفف التوترات، إلا أنه سيتعين على السعودية والإمارات الإبحار بعناية في المشهد السياسي والاقتصادي في العراق لضمان نجاح استثماراتهما، لكن حقيقة أن خططهم الاقتصادية لها أفق زمني طويل الأجل تشير إلى تفاؤلهم بإمكانية تحقيق ذلك»، كما ختم هارفي.

* ترجمة وتحرير الخليج الجديد

اوراق من الغزو الصدامي للكويت

في ذكرى الغزو الصدامي وخيانة الطاغية

*المرصد /فريق الرصد والمتابعة

في صباح الثاني من أغسطس (آب) من عام ١٩٩٠، وقبل أن تكتمل إشراقة شمس ذاك اليوم الصيفي بدولة الكويت، اندلعت شرارة الغزو الصدامي الذي ظل محفوراً في ذاكرة من عاصروه. ويوم (الثلاثاء) ، تمر الذكرى الـ٣٣ على ذاك الخميس الأسود، ليعود فتح ملفه وإرهاصاته الباقية إلى اليوم؛ إذ شكّل منعطفاً لا يمكن تجاوزه في تاريخ المنطقة ومعطياتها السياسية والجيوستراتيجية .

ولكن مع تعاطف بعض دول المنطقة مع الطاغية صدام وزمنه البائد عبر اعلامها الظل يدفعنا الى تسليط الضوء على

بعض من اوراق هذا الغزو الصدامي كشاهد على الحقائق .

فيما ياتي نعيد حوار قائد القوات المشتركة ومسرح العمليات الأمير خالد بن سلطان مع جريدة «الشرق الأوسط» في عددها الـ ٤٧٤١ في ١٩٩١/١١/٢١اضافة الى مواقف ابرز الدول حول هذا الغزو :

الشرق الاوسط: الحرب .. ما قبلها، أثناءها، وما بعدها

كتبت الحوار: هدى الحسيني:وصل الأمير خالد بن سلطان إلى لندن، من أجل أن يتقلد وساماً من رتبة فارس، من ملكة بريطانيا، قبل أن يتوجه، في الخامس من الشهر المقبل، إلى باريس، ليتسلم وساماً فرنسياً، وبعد ذلك، يستعد للسفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لإلقاء عدة محاضرات في جامعاتها. كان يتمنى ألاّ يتأخر عن تلبية دعوة كلية الأركان السعودية، التي طلبت منه إلقاء محاضرة فيها.

وفي المناسبة، تجدر الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية، هي الدولة العربية الوحيدة، التي وجهت إلى قائد القوات المشتركة ومسرح العمليات ، الأمير خالد بن سلطان، الدعوة لإلقاء محاضرة، بينما يستعد للتنقل في أوروبا وأمريكا، من أجل إلقاء ما يقارب خمس عشرة محاضرة.

في لندن، خطرت له فكرة إنشاء مؤسسة إنسانية، يكون مقرها في الرياض، ويتألف مجلس أمنائها من القادة العسكريين، الذين شاركوا في حرب الخليج. وتكون مهمتها الاهتمام، المعنوي والمادي، بعائلات الشهداء، والمعوقين، الذين أصيبوا في معركة تحرير الكويت. وقد تبرع، لتأسيسها بمبلغ مليوني دولار. وسيبدأ الاتصالات من أجل الانطلاق في هذه المؤسسة وإنجاحها. ويأمل أن تنفذ الشروط، التي تسمح بإلغاء المقاطعة للعراق، كي تهتم المؤسسة بعائلات الشهداء العراقيين أيضاً.

وكان اسم الجنرال الأمير، قد برز، قبل حرب تحرير الكويت وأثناءها، إلى جانب أسماء كبار الجنرالات الأجانب.

وفي لندن، عتب الأمير الجنرال على الإعلام العربي، الذي أصرّ، أثناء الاستعدادات لتحرير الكويت وإباء تحريرها، على ذكر اسمه، دون مهامه، «وكأنكم لم تصدقوا أن عربياً مسلماً، يستطيع أن يقوم بهذه المهام».

وسام الشرف برتبة فارس، الذي قلدته الملكة أليزابيث الثانية للأمير خالد، يعد الوسام الأرفع، بالنسبة إلى الأجانب، ونادراً ما يمنح. ومن الحاصلين عليه الجنرال الأمريكي نورمان شوارتزكوف، والرئيس الأمريكي رونالد ريجان.

المملكة والكويت ربتا الجيش العراقي، فإذا به يحتل الكويت، ويهدد المملكة

عن الحرب، نبدأ الحديث مع الجنرال خالد بن سلطان، من لحظة تسلمه مهام التنسيق العسكري بين مئات الألوف من الجنود (٩٥٠ ألفاً)، الذين كانوا ينتمون إلى عدة دول. فيقول إن مجرد التفكير في هذا العدد الضخم، ووجوده في بلد، لم يتعامل حتى في تدريب كتيبة واحدة، ليست تابعة له، يجعل الإنسان يتهيب الموقف.

إذاً، كيف يكون الأمر عندما تتطلب المهمة أكثر من تجميع القوات في مسرح العمليات، بل تتطلب، كذلك، ألاّ تتعارض تصرفات هذه القوات مع العادات والتقاليد، خاصة أن هذه القوات، أتت إلى بلد هو قِبلة المسلمين، ويضم مقدساتهم؟ «لم يراودني رفض هذه المهمة ولو للحظة واحدة.

فقد أقسمت على القرآن الكريم، أن أؤدي الأمانة، حتى لو استشهدت. وقد كنت مستعداً لذلك. لكن المفاجأة كانت في أن المواجهة هي مع العراق، إذ لم يكن الأمر وارداً، كما قال الملك فهد بن عبد العزيز، أن يكون العدو هو العراق؛

فالمملكة والكويت ربتا الجيش العراقي، حتى اشتد عوده، فإذا به يحتل الكويت، ويهدد المملكة. وأمام هذا الفرق الهائل، بين عدد القوات والعدد المواجه، كان أول قرار اتخذ، أنه في حال قيام العراقيين بهجوم، تنقل القيادة من الرياض إلى رأس مشعاب فوراً، وتلتزم القوات كلها بعدم الانسحاب من رأس مشعاب، حتى آخر جندي».

** ولكن، هل كانت الحرب ستقوم، لو أن صدام حسين أمر قواته بالدخول إلى منطقة النفط في المملكة؟ وزير الدفاع الأمريكي، ريتشارد تشيني، كان قد قال إنه لو حصل هذا الأمر، لتغير الوضع، ولربما طالت المفاوضات، وتأخر نشوب الحرب، أو لأخذت مساراً آخر؟

-خالد بن سلطان، يستبعد هذا الأمر، لأن الحرب كانت ستقوم، كما يقول، وستنتهي بالانتصار، إنما بخسائر أكثر: «احتلال موقع حساس، لا يعني حسم الأمور لمصلحة المحتل، لأن أمامه كيفية المحافظة عليه». كما حصل في مدينة الخفجي؟ يجيب: كلا. ويضيف الأمير خالد، ،ن من حسن الحظ في معركة الخفجي، أن صدام حسين خطط لها، فبرز «جهله برسم الخطط العسكرية. لقد كانت الخفجي منطقة خالية، ولا أهمية عسكرية لها، كنا نتوقع أن يشن هجوماً عليها، ولهذا، أخليناها من سكانها، من طريق البر ومن طريق إرسال السفن لنقلهم. لكن احتلال أرض سعودية، ليس بالبساطة التي تصورها صدام.

وقد نفذنا الخطة، وأدركت أنه وقع في مصيدة. لم يكن في استطاعة أحد الخروج أو الدخول. كان المهم، في نظري، توقيت دخول قواتنا، مع أقل الخسائر. لو أطلنا الانتظار، لكانت الخسائر أقلّ. لكن من أجل أن تظل الحالة النفسية عند جنودنا مرتفعة، وبسبب «البروباجندا»، التي طبّل لها صدام حسين، قررت الدخول. انتظرنا، عن قصد، يوماً قبل صد الهجوم. وقد استفدنا كثيراً من هذا اليوم، إذ إنه حرك قواته المحصنة من الكويت في باتجاه الخفجي. وأثناء تحركها، حطمنا ثلاث فرق.

ولم نتأكد من عدد الخسائر، لأنها سقطت داخل الكويت، وأمام حفر الباطن، إذ إنه حرك فرقتين من أمام حفر الباطن، وفرقتين من جنوب مدينة الكويت.

بعد انتهاء المعركة، أعطينا الأعداد الحقيقية للخسائر، منذ البداية، وكان القرار، أن لا نذكر أي عدد من الخسائر، إذا لم نكن متأكدين تماماً من الرقم. وهذا لم يحصل أبداً في حرب الشرق الأوسط».

حرب المائة ساعة

ورداً على السؤال التالي: إنه في حرب المائة ساعة، كان من المفروض، أن تبدأ الهجوم القوات الخليجية والعربية، لكن حصل تغيير فوري، للحظة، ولم تكونوا أنتم البادئين! يقول الأمير خالد بن سلطان: «هذا ليس صحيحاً، الخطة كانت بالدخول في آن واحد، إنما مع اختلاف في الساعات، بسبب طوبوغرافية الأرض. فأخرنا قوات عن قوات، لكن خططنا الدخول واحتواء الكويت لكل من الخفجي إلى رفحة. ومن المستحيل تغيير خطة عسكرية في آخر لحظة، وهناك ٧٥٠ ألف جندي».

وفي الكتاب، الذي يعدّه الأمير خالد بن سلطان حول حرب تحرير الكويت، يذكر عدد الخطط العسكرية، التي أعدت، ثم تم تغييرها. لكنه يقول، في حديثه إلى «الشرق الأوسط»، إن كل خطة تبدأ بعشرات التصورات، ترسم على الورق وتمزق: «الخطط والخرائط العسكرية، كانت بيتي وكانت عائلتي». وأتوقف عند ذكر العائلة، فيؤكد الأمير، أنه كان يتصل هاتفياً بعائلته، كل يوم، ليطمئن إليها، وكان يمر، في الأسبوع، ساعة واحدة لرؤية أولاده، فهو مع اهتمامه بتفاصيل الحرب، وتوزيع القوات، كان يسمح لنفسه أن يشتاق إلى الذين يحبونه، وهم أفراد عائلته.

دخلنا لنسمع نعم التنفيذ من قبل الطرف العراقي

وتنتهي الحرب، ويذهب الجنرال خالد بن سلطان، والجنرال نورمان شوارتزكوف إلى لقاء قادة عسكريين عراقيين، في خيمة صفوان، فوق الأراضي العراقية. عندما دخل الجميع، أغلقت الخيمة، وسط حراسة مشددة. وظل السؤال عن الذي حصل في داخلها. يجيبني: «التفاصيل وضعتها في كتابي»... ويضيف أنه لا يستطيع أن يزيد على الذي قيل أثناءها: «لم نذهب للمناقشة، توجهنا لنكرر ما قلناه، ولنسمع نعم التنفيذ من قبل الطرف العراقي. ذهبنا لتحديد عدة نقاط، وتنظيم وجود القوات العراقية في المنطقة، التي كنا قد احتويناها، في البصرة وما يحيط بها، ومن أجل تثبيت وقف إطلاق النار، وكي نطّلع من الطرف العراقي على الأشراك الخداعية والألغام المزروعة وخرائطها. وأخذنا كل ما طلبناه. كما أبلغناهم عد الأسرى وكيفية تبادلهم، وما زالت عملية التبادل مستمرة حتى الآن.

الذي اعتدى عليّ، هو عربي شقيق ساعدته على محنته

كلا، عندما دخلنا الخيمة، أنا لم أصافح الوفد العراقي، لم يتبادل أفراد الطرفين المصافحة، إنما في النهاية، وقبل عودتهم إلى العراق، أدوا التحية العسكرية، فرددت بتحية عسكرية».

وهل كان أمر وضع شروط وقف إطلاق النار مع دولة عربية، سهلاً؟ يقول الأمير السعودي: «نقطة الضعف الوحيدة، التي آلمتني، منذ بداية الحرب حتى نهايتها، أن الذي اعتدى عليّ، هو عربي شقيق ساعدته على محنته، أعرف علاقة صدام حسين بالملك فهد. وأعرف علاقة الملك فهد بشعب العراق ومحبته لهم. أعرف محبتي أنا لشعب العراق».

وماذا عن صدام حسين؟ هل استمرار بقائه، تم على أساس أن «الشر، الذي تعرفه، أفضل من الخير الذي تتعرف عليه» ويشير الأمير خالد إلى أن الإجابة عن هذا السؤال، ليست من اختصاصه، بل من اختصاص السياسيين. ويذكر بأن مهمة العسكريين، جاءت تنفيذاً لقرار من مجلس الأمن، وكانت تحرير الكويت، وليس إسقاط صدام. ومن ناحية أخرى، إن المبدأ الذي تسير عليه المملكة باستمرار، هو عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى. وصدام هو رئيس عراقي، إذا أراده الشعب العراقي، فإننا نحترم خيار الشعب. وإذا رفضه، فإن الأمر من مسؤوليته، أمر إسقاطه. «وأنا مع أن يرفضه الشعب العراقي. ويبقى أن أؤكد أنني أتكلم بصفتي الشخصية».

صدام حسين خان شعبه

ويستعيد العادات والتقاليد العربية، ويقول كانت مهمتنا أيضاً حماية العراقيين في المناطق، التي شملتها الحرب. أكرمناهم إلى درجة أنهم تألموا عندما انسحبنا. وما آلمنا نحن، هو أن صدام حسين خان شعبه. طموحاته الشخصية دمرت شعبه. أحاول كثيراً أن أحلل الأسباب، التي دفعته إلى غزو الكويت، وتهديد الخليج، فأجد أنه لا يعرف كيف يسير العالم. صدّق الذين جعلهم حوله ويعدون كلامه درراً، فاعتقد أن أعماله حق، لا يمكن للعالم أن يستوعبها، إلى درجة أنه ظن بأن العالم سيسكت عن احتلاله للكويت.

لقد كان يعتقد أنه كلما ازداد عدد القوات المشتركة، صعب التنسيق، وازدادت الخلافات، وتفرقت الكلمة. وضع نصب عينيه ما جرى في حروب ١٩٤٨و١٩٥٦و١٩٦٧ و ١٩٧٣، حين اختلفت الدول في ما بينها، على قلة عددها، إذاً، كيف يكون الأمر بمشاركة برية من ٢٤ دولة، ومشاركة شاملة من ٣٧ دولة!».

وماذا لو استعمل صدام حسين أسلحته الكيماوية؟

يجيب الأمير بأن الأسلحة، ما كان في استطاعتها أن تصل بقوة مدمرة. ثم «لأنه جبان، ويخاف على نفسه، ويعرف أنه إذا استعمل هذه الأسلحة، سيكون الرد عليه قاسياً، ويؤدي إلى قتل جماعي، فيفقد هو حياته». ويضيف الأمير أنه لو قامت القوات المشتركة بالهجوم، لكان صدام حسين استعمل الغازات السامة، عبر المدفعية وصواريخ فروج، وليس بالطائرات لأنه تم القضاء على الطيران العراقي، منذ اللحظة الأولى للحرب الجوية.

وعن نتائج الغارات، التي قامت بها طائرات القوات المشتركة، وما إذا أدت بالقوات العراقية إلى ترك خنادقها، والاستسلام، يوضح الأمير أن التحصينات والخنادق، التي أقامها صدام حسين لجيشه، كانت لغرضين أهمها: «ألاّ تستطيع قواته العبور مستسلمة لنا. وكنا أثناء الحرب النفسية نفكر في كيفية فتح ثغرات، تسمح لهذه القوات بالعبور، لكن تطور الأوضاع، كان أسرع من رسم خطط لاستسلام الجيش العراقي.

أثناء الحرب، كنا نعرف نقاط ضعفنا ونقاط قوّتنا. لو قمنا، منذ البداية بالهجوم البري، لتكبدنا خسائر كبيرة، فقواته أكثر عدداً من قواتنا. لذا، قمنا بالحرب الجوية، التي استمرت أكثر من خمسة أسابيع. ولو لم تكن القوات جاهزة للتحرك، كانت الخطة تسمح بأن نستمر في الغارات الجوية لمدة شهر وشهرين. وعندما اكتفينا بخمسة أسابيع، واجهنا أزمة كيفية تصريف المحروقات المخزونة لدينا».

ويتوقف قليلاً، عند الحديث عن الحرب الجوية، التي كان يمكنها أن تؤدي المهام كلها، لو سحب صدام حسين قواته، ضمن المهلة التي حددت له. لكن، عندما رفض وبما إن القوات الجوية لا تستطيع السيطرة على الأرض، تحركت القوات البرية.

ونسأل الأمير، هل صحيح أن القوات المشتركة، سمحت للحرس الجمهوري العراقي بالانسحاب مع أسلحته من الكويت، بسبب دخـول قـوات إيرانية إلى جنوبي العراق، وصل عددها إلى ٣٠ ألف جندي إيراني؟ يجيب بأن لا علم له بالدخول الإيراني. والحرس الجمهوري، انسحب عندما طلبت منه القيادة العراقية الانسحاب. وانسحبت القوات من دون أسلحتها. وذلك قبل التفاف القوات المشتركة.

وبعد سؤاله ما إذا كانت القوات، الأمريكية والفرنسية والبريطانية، دخلت إلى العراق من دون إعلان ذلك، قبل البدء بتنفيذ الخطة؟ يقول الأمير خالد إنه يفضل ترك التفاصيل، ليشرحها في كتابه.

صدام ترك ثلاث فِرق من قواته في مواجهة البحر

ويذكر الفريق الركن خالد بن سلطان بالتمرينات، التي قامت بها القوات البرمائية في عُمان، مما جعـل صدام حسـين، يترك ثلاث فِرق من قواته في مواجهة البحر. «في الوقت نفسه، قمنا بتحريك القوات، التي في أقصى الغرب، مع القوات، التي في أقصى الشرق. وتركنا القوات، التي في الوسط، على حالها. وبعد حوالي ١٢ ساعة. بدأنا بالهجوم».

فيما يتعلق بالعراق، يؤكد الأمير خالد بن سلطان، أن المملكة ضد تقسيم العراق. ويصر بين وقت وآخر، على القول

إنه يتكلم بصفته الشخصية، كقائد متقاعد، وإنه لا علاقة له بالسياسة ولا بالعسكرية ولا باتخاذ القرارات.

ونسأله إذا كان على علم بما يعانيه الشعب العراقي، بسبب المقاطعة الاقتصادية، وإذا كان هناك حل آخر، غير إسقاط صدام حسين؟ فيجيب: «أنا لا أعرف حلاً لإنهاء معاناة الشعب العراقي ولا للقضاء على ذلك الطاغية.

المشكلة أنه إذا رفع الحصار، من يضمن أنه لن يجلب الأسلحة؟ أو إذا جلب الغذاء، من يضمن أن يستفيد منه الشعب العراقي كله، وليس المقربين من صدام فقط؟ لكن ماذا نستطيع أمام هذه المعاناة؟ إنها حكمة الله».

قوة واجب

عن تحرير مدينة الكويت ودولة الكويت، يقول الأمير خالد بن سلطان: كثيرون تكلموا عن الذين دخلوا الكويت وساهموا في تحريرها، وعن الذين لم يدخلوها. للحقيقة وللتاريخ، واضطلاعاً بأمانة القائد، واستبعاداً للّبس في من حرر مدينة الكويت، أوضح أننا شكلنا ما أسميناه «قوة واجب». انطلقت إحدى فرقها من جنوب مدينة الكويت، وأخرى من غربها، وشكلت فرقها من قوات مختلطة تمثل كل الدول المشاركة في الحرب، ودخلتاها في وقت واحد. ولهذا يحق للجميع، أن يفتخروا بمشاركتهم في تحرير الكويت.

تسلسل الأحداث المهمة

٢ أغسطس ١٩٩٠:الغزو العراقي للكويت

٢ أغسطس ١٩٩٠: أصدر مجلس الأمن قراره الرقم ٦٦٠، بإدانة الغزو العراقي للكويت.

٣ أغسطس ١٩٩٠:أصدر مجلس جامعة الدول العربية قرار الرقم ٥٠٣٦، والمؤرخ في ٢ أغسطس، بإدانة الغزو العراقي للكويت.

٣ أغسطس ١٩٩٠:أصدر المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، المنعقد في القاهرة، بيان بإدانة الغزو العراقي للكويت.

٤ أغسطس ١٩٩٠:أصدر مجلس وزراء خارجية الدول الإسلامية، المنعقد في القاهرة، بيانه بإدانة الغزو العراقي للكويت.

٦ أغسطس ١٩٩٠:أصدر مجلس الأمن قراره الرقم ٦٦١، بإدانة الغزو العراقي للكويت.

٧ أغسطس ١٩٩٠:أصدر المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، المنعقد في جدة، بيان بإدانة الغزو العراقي للكويت.

١٠ أغسطس ١٩٩٠:أصدر مؤتمر القمة العربية الطارئة، المنعقد في القاهرة، قرار بإدانة الغزو العراقي للكويت.

ا. موقف الولايات المتحدة الأمريكية، وردّ فعلها

مساء الأول من أغسطس ١٩٩٠، وفور إعلان نبأ الغزو العراقي للكويت، أرسل الأدميرال «بيل أوينز Bill Owenz»، قائد الأسطول السادس الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط، إشارة إلى وزير الدفاع الأمريكي، «ريتشارد تشيني Richard

Chiny»، ومفادها: «العراقيون اخترقوا».

وفور وصول الإشارة، دعا الجنرال «كولين باول »، رئيس هيئة الأركان المشتركة، كلاً من نائبه، الجنرال «ديفيد جيرميا »، ومساعده، الجنرال «توم كيلي »، إلى الاجتماع معه، لتقدير الموقف. وفي الوقت عينه، أبلغ «برينت سكوكروفت Brent Scowcroft»، مستشار الأمن القومي، ليبلغ، بدوره، الرئيس جورج بوش نبأ الغزو العراقي للكويت.

وفي الساعة التاسعة، مساء الأول من أغسطس ١٩٩٠، (توقيت واشنطن، أي الساعة ٠٤٠٠، يوم ٢ أغسطس، توقيت المملكة)، عقد الرئيس جورج بوش، اجتماعاً عاجلاً، في البيت الأبيض، مع عدد من المستشارين، ضمّ كلاً من برينت سكوكروفت، مستشار الأمن القومي، و«جون سنونو John Sununu»، رئيس هيئة مستشاري البيت الأبيض، وريتشارد تشيني، وزير الدفاع، والجنرال كولين باول، رئيس هيئة الأركان المشتركة، والجنرال ديفيد جيرميا، نائب رئيس هيئة الأركان، و«بول ولفوفيتز Paul Wolfowitz»، نائب وزير الدفاع الأمريكي للشؤون الدولية، و «روبرت كيميت Robert Kimmitt»، مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية، لوجود «جيمس بيكر James Baker»، وزير الخارجية في الاتحاد السوفيتي، و«وليم وبستر William Webster»، مدير وكالة الاستخبارات المركزية، ومساعده للعمليات، «ريتشارد كير Richard Kerr»، والمستشار القانوني للبيت الأبيض، «بويدن جراي Boyden Gray».

وفي الساعة الحادية عشرة وعشرون دقيقة، مساء الأول من أغسطس ١٩٩٠ (توقيت واشنطن، أي الساعة ٠٦٢٠، يوم ٢ أغسطس، توقيت المملكة)، صدر عن مكتب الرئيس جورج بوش، مجموعة من القرارات. أبرزها:

أ. بيان يدين الغزو العراقي، ويطالب بسرعة الانسحاب، بلا قيد أو شرط، ولا يقبل بديلاً من ذلك (أُنظر وثيقة البيان الأمريكي الصادر عن البيت الأبيض، في الساعة ٢٣٠٠، يوم ١ أغسطس ١٩٩٠ (بتوقيت واشنطن)، في شأن إدانة الغزو العراقي للكويت.

ب. إرسال قوة من الطيران إلى المملكة العربية السعودية، من الفور (٢٤ طائرة مقاتلة قاذفة من نوع F-١٥).

ج. تجميد كل الأموال والودائع، الكويتية والعراقية، في كافة المصارف والمؤسسات التابعة للولايات المتحدة الأمريكية (أُنظر وثيقة الأمر التنفيذي الرقم ١٢٧٢٢ الصادر من الرئيس الأمريكي، في ٢ أغسطس ١٩٩٠، في شأن تجميد ممتلكات الحكومة العراقية، وحظر المعاملات التجارية معها

د. تشكيل لجنة طوارئ دائمة، لمتابعة الأزمة، تعمل تحت رئاسة مستشار الأمن القومي، برينت سكوكروفت، تضم كلاً من روبرت كيميت، وديفيد جيرميا، وولفوفيتز، وريتشارد كير.

في نهاية الاجتماع، طلب الرئيس بوش من المجتمعين، الحضور، صباح اليوم التالي، لدراسة الخيارات المستقبلية المتاحة، وأن ينضم إليهم الجنرال «نورمان شوارتزكوف »، ومعه وثائق خطة العملية (١٠٠٢ ـ ٩٠):

أ. اجتماع مجلس الأمن القومي الأمريكي (٢ أغسطس ١٩٩٠)

في الساعة الثامنة، من صباح ٢ أغسطس ١٩٩٠، اجتمع الرئيس بوش مع مجلس الأمن القومي الأمريكي، في غرفة الاجتماعات الرسمية، في البيت الأبيض. وحضر الاجتماع «ريتشارد تشيني»، وزير الدفاع، و«جيمس واتكنز »، وزير الطاقة[٢]، و«روبرت كيميت»، مساعد وزير الخارجية، والجنرال «كولين باول»، رئيس هيئة الأركان المشتركة، والجنرال «نورمان شوارتزكوف»، قائد القوات المركزية، و«نيكولاس برادي »، وزير الخزانة، و«وليم وبستر»، مدير وكالة الاستخبارات المركزية، و«ريتشارد دارمان »، مدير الميزانية.

وحدد الرئيس جورج بوش موقفه بثلاث نقاط:

(١) عدم قبول ما حدث. ولا مجال للتفاوض أو قبول حلول وسط.

(٢) وجوب تعبئة الرأي العام، الأمريكي والدولي، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

(٣) مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية عن «العمل» والتحرك لمواجهة العدوان.

ثم طلب من الحاضرين اقتراح خطط عمل.

وأكد المجتمعون النقاط التالية:

(١) إن احتلال الكويت سيسبب فوضى في أسواق النفط (أسعاراً وإمداداً وتوزيعاً).

(٢) لن تسمح واشنطن للعراق بالاستيلاء على ثلثَي إنتاج النفط في الشرق الأوسط، و٢٠٪ من احتياطي النفط في العالم، يمكن أن تزيد إلى نسبة ٤٠ ٪، لدى استيلائه على نفط المملكة العربية السعودية.

(٣) ضرورة فرض حصار اقتصادي شامل، ضد العراق.

وعرض الجنرال شوارتزكوف، أثناء الاجتماع، خيارَيْن اثنين، هما:

الأول: تنفيذ ضربة جوية قوية. إلاّ أنها، في تقديره، مهْما بلغت من القوة، لن تكون مؤثرة.

الثاني: التدخل العسكري الشامل، على أوسع نطاق، طبقاً لخطة القيادة المركزية الأمريكية الرقم (١٠٠٢ ـ ٩٠).

وهو الخيار الحقيقي المؤثر، شريطة أن يتهيأ له قاعدة لحشد القوات، لا يمكن أن تكون إلاّ في المملكة العربية السعودية.

وكان من الواضح، أن الرئيس الأمريكي، قد آثر الاحتمال الثاني.

وبانتهاء الاجتماع، توصل المجتمعون إلى ثلاث نقاط محددة، هي:

(١) الاتصال بالملك فهد، للحصول على موافقته على إنشاء القاعدة الوحيدة الممكنة، وانتشار القوات الأمريكية، لتنفيذ الخطة.

(٢) الاسراع، من الفور، إلى إغلاق خطوط أنابيب النفط العراقية، عبْر تركيا، وعبْر المملكة العربية السعودية.

(٣) اتخاذ الإجراءات الخاصة، بتحمل العرب المنتجون للنفط، بمقتضاها، نفقات الخطة العسكرية؛ إذ إن ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية، لا تحتمل عجزاً فوق ما تعانيه من عجز، فضلاً عن أن المستفيد من أي عمل، عليه أن يتحمل نفقاته.

ومن الفور، وتنفيذاً للنقطة الأولى، عمد الرئيس جورج بوش إلى الاتصال بالملك فهد، للحصول على موافقته على نزول القوات الأمريكية في المملكة العربية السعودية.

وإثر الاتصال، لخص الرئيس بوش ما سمعه من الملك، فقال للمجتمعين:

(١) الملك فهد غاضب إلى أقصى درجة، من الغزو العراقي للكويت.

(٢) وهو يطالب بضرورة إجبار صدام حسين، على الخروج من الكويت.

(٣) عدم موافقة المملكة على السماح للقوات الأمريكية بالنزول في أراضيها.

وبذلك، أصبحت كل المسائل معلقة على موافقة جلالة الملك فهد.

ب. الرئيس بوش يتصل بالملك حسين، في الإسكندرية (٢ أغسطس ١٩٩٠)

أثناء اجتماع الزعيمَين العربيَّين، الرئيس حسني مبارك، والملك حسين، في قصر رأس التين، في الإسكندرية، جاءت مكالمة هاتفية من الرئيس الأمريكي، جورج بوش، من طائرته الخاصة، وهو متجه إلى مدينة آسبن، في ولاية كولورادو. وطلب أن يتحدث إلى الملك حسين.

وأكد الرئيس بوش، خلال الاتصال الهاتفي مع الملك حسين، ما يلي:

(١) إن غزو العراق الكويت، يُعَدّ عملاً من أعمال العدوان. ولا يمكن الولايات المتحدة الأمريكية أن تقبله.

(٢) إن الرئيس صدام حسين، بغزوه للكويت واحتلالها، يتحدى واشنطن.

(٣) إن الغزو العراقي، يُعَدّ تهديداً مباشراً لأمن الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها. والكونجرس والرأي العام الأمريكي، يطالبان بعمل عسكري يحمي الأمن الوطني الأمريكي.

(٤) إن موقف العالم العربي يدعو إلى الدهشة؛ إذ لم يسمع، حتى الآن، إدانات صريحة للعدوان.

(٥) إن الولايات المتحدة الأمريكية، ستتصرف، وحدها، ولن تنسق مع غيرها من الدول، إذا لم تكن هي مستعدة للتنسيق.

وطلب الملك حسين من الرئيس بوش منحه فرصة لتسوية الأزمة، وحددها بثمانية وأربعون ساعة. وأبلغه أنه سيتوجّه إلى بغداد، لإقناع الرئيس العراقي بالانسحاب من الكويت.

ج. لقاء الرئيس بوش ومارجريت تاتشر في آسبن (٢ أغسطس ١٩٩٠)

بعد اجتماع الرئيس بوش إلى أعضاء إدارته، غادر واشنطن، بعد ظهر ٢ أغسطس ١٩٩٠، (توقيت واشنطن)، لمقابلة مارجريت تاتشر، في مدينة آسبن، في ولاية كولورادو. وقبل أن يصعد طائرته العمودية، قال الرئيس للمراسلين: «إننا لن نناقش التدخل في الكويت. فأنا لا أفكر في مثل هذا العمل».

وفي منتجع آسبن، التقى الرئيس بوش، رئيسة الوزراء البريطانية، مارجريت تاتشر، حيث عقدا اجتماعاً مطولاً. وفي بدايته، سأل الرئيس بوش ضيفته عن تصوراتها، في خصوص الغزو العراقي للكويت. وكانت الإجابة جاهزة لديها، فلخصتها في نقطتَين هما: عدم مسايرة المعتدي وملاينته، ووقف العدوان، من الفور؛ لأنه إذا قُيِّض لصدام حسين، أن يجتاز الحدود إلى أراضي المملكة العربية السعودية، فإنه سيشق طريقه إلى امتداد ساحل الخليج، في غضون أيام. ومن ثَم، سيسيطر على ٦٥٪ من احتياطي النفط العالمي، مما سيمكنه من ابتزازنا.

وأخبر الرئيس بوش رئيسة الوزراء البريطانية، أنه تحادث مع الرئيس حسني مبارك والملك حسين. وكانت فحوى المحادثة أن على الولايات المتحدة الأمريكية الإخلاد إلى السكينة، ومنح فرصة لحل عربي. وأنه رد عليهما بالموافقة، شريطة أن يشمل انسحاباً عراقياً، وإعادة الحكومة الشرعية الكويتية. وفي الوقت نفسه، فإنه أوصى بمقاطعة السلع العراقية، ووقف الإقراض، وتجميد الأرصدة، العراقية والكويتية، إضافة إلى إصدار أوامره إلى قطع الأسطول الأمريكي، بالتحرك شمالاً، من المحيط الهندي في اتجاه الخليج.

ثم تركز البحث حول ما ينبغي فعله، في المرحلة القادمة. ووضحت رئيسة الوزراء البريطانية، مارجريت تاتشر، أنه في حال رفض صدام حسين الانسحاب من الكويت، يجب على مجلس الأمن الدولي، فرض حظر تجاري كامل على

العراق. ويجب على الجميع الالتزام به، بلا استثناء، لكي يؤتي ثماره، إضافة إلى إغلاق خطوط الأنابيب، داخل أراضي تركيا والمملكة العربية السعودية، في وجه نفط العراق، وهي الأنابيب التي يصدر عبرها معظم نفطه. واستطردت رئيسة الوزراء، قائلة: «هذه القرارات لن تكون سهلة التنفيذ.

ولذا، فإن ثمة سؤالاً حاسماً، لا بدّ من معرفة جوابه، وهو: هل ستكون للدول العربية، وتركيا، قوة الإرادة، لأداء المهمة المطلوبة؟ فالمملكة العربية السعودية خاصة، قد تخشى أن يستغل العراق تصرفاً من هذا القبيل، كذريعة تسوغ له مهاجمة أراضيها. وسيكون في إمكاننا إرسال قوات عسكرية للدفاع عنها، ولكن بناء على طلب محدد من الملك.

د. اجتماع الرئيس بوش مع مجلس الأمن القومي، صباح يوم ٣ أغسطس ١٩٩٠.

بعد عودة الرئيس بوش من آسبن، صباح ٣ أغسطس ١٩٩٠، اجتمع، من الفور، في غرفة الاجتماعات الرسمية، في البيت الأبيض، مع مجلس الأمن القومي. وفي بداية الاجتماع، وجّه الرئيس الأمريكي نظر المجلس إلى ضرورة الإجابة عن سؤالين وهمين، هما:

الأول: ما هي مصالحنا؟

الثاني: ما هي الخيارات العسكرية أمامنا؟

ثم لَخصَ مستشار الأمن القومي، برينت سكوكروفت الموقف، في عدة نقاط، هي:

(١) يُعدّ الغزو العراقي للكويت، أمراً غير مقبول. ولكن من الصعب أن نفعل الكثير، الآن.

(٢) إن هناك أسباب شتى، تجعل من الصعب أن نفعل شيئاً. ولكن هذا واجبنا.

(٣) إن الولايات المتحدة الأمريكية، لا تستطيع أن تتسامح في هذا العدوان.

(٤) على الرغم من امتلاك المملكة العربية السعودية أحدث المقاتلات، وجيشاً، قوامه ٦٥ ألف مقاتل، إلاّ أنها لا تستطيع أن تواجه جيش صدام حسين، الذي يمكنه أن يستولي، خلال أيام، على آبار النفط السعودي.

وأشار بعض الأعضاء إلى أهم التحديات، التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة لذلك، وهي تتلخص في الآتي:

(١) أصبح إمداد الدول الغربية بالنفط، في خطر بَيّن.

(٢) أصبحت اقتصاديات بعض دول أوروبا الشرقية، هي الأخرى، في خطر.

(٣) أصبح أمن إسرائيل، كذلك، مهدداً.

(٤) لدى صدام حسين أسلحة، كيماوية وبيولوجية، في الوقت الحاضر. ويستطيع، خلال سنوات قليلة، أن يمتلك السلاح النووي.

(٥) إن بعض القادة في العالم، ينظرون إلى الولايات المتحدة الأمريكية، على أنها القوة العظمى الوحيدة، التي تستطيع أن تتعامل مع هذا الحدث، وتوقف العدوان وتردعه.

(٦) أصبحت المصالح، القومية والدولية، بصفة عامة، في خطر شديد.

وأوضح تشيني، أن الهدف هو وضع الخطة الرقم (١٠٠٢ ـ ٩٠)، موضع التنفيذ. ويمكن تقسيم الخطة إلى ثلاث مراحل

هي:

المرحلة الأولي:

تستهدف ردع القوات العراقية عن أي تفكير في غزو المملكة العربية السعودية. وهذا الجزء من الخطة، يستغرق شهراً، ويقتضي إرسال فِرقة مدرعة، ومجموعة حاملات طائرات، مزودة بصواريخ «توماهوك كروز»، وعشرة أسراب جوية من المقاتلات والقاذفات (١٨٠ ـ ٢٠٠ طائرة).

المرحلة الثانية:

تستطيع تحرير الكويت، كهدف محدود. وهذه المرحلة، تستغرق فترة ما بين ٣ ـ ٤ شهور. وبها تكون في السعودية قوات، تعدادها مائة ألف جندي، غير الطيران والأسطول.

المرحلة الثالثة:

تستطيع ضرب العراق، كهدف مفتوح. وهذه المرحلة، تستغرق ما بين ٦ ـ ٨ شهور. وبها تكون القوات في المملكة العربية السعودية، قد وصلت إلى ٢٠٠ ألف جندي، غير الطيران والأسطول. إضافة إلى ما يمكن أن تساهم به في الحرب دول، حليفة وصديقة.

وحـدد قائد القوات المركزية الأمريكية، الجنرال شوارتزكوف، طبقاً للخطة، بشيء من التفصيل، حجم القوات الأمريكية، التي ستستخدم في المملكة العربية السعودية، والمتمثلة في ٣ فرق، وعدد من الوحدات الأخرى، إضافة إلى أكثر من ٥٠٠ طائرة قتال، والعديد من مجموعات قتال سفن البحرية وسفن القيادة والنقل، وهي تقدر بنحو ١٥٠ألف جندي.

وعَلّق أحد الحاضرين على ما أوضحه الجنرال شوارتزكوف أن تنفيذ الخطة يتوقف على موافقة الملك فهد على وجود قوات أجنبية على أرض المملكة. وأن على الولايات المتحدة الأمريكية بذل أقصى الجهود لإقناعه بضرورة انتشار هذه القوات، دفاعاً عن المملكة، في المقام الأول.

وفي نهاية الاجتماع، طلب الرئيس بوش من تشيني وباول، أن يجتمعا، في اليوم عينه، مع الأمير بندر بن سلطان، ليلخصا له الموقف، ويوضحا الأخطار المحيطة بالمملكة العربية السعودية وإقناعه بأهمية انتشار القوات الأمريكية على أراضيها.

ردود الفعل العربية

في الساعة الخامسة من فجر يوم الخميس، الثاني من أغسطس ١٩٩٠، أيقظ السفير عبدالعزيز السديري، سفير المملكة العربية السعودية لدى الكويت، خادم الحرمَين الشريفَين من نومه، وأخبره بنبأ دخول القوات العراقية الأراضي

الكويتية. ومن هول المفاجأة، ظن الملك فهد، أن العراقيين احتلوا الجُزُر الكويتية، وحقول النفط الحدودية المتنازع فيها. ولكن السفير السعودي، أكد له أن القوات العراقية تزحف في اتجاه مدينة الكويت، وأصبحت قريبة منها. وحينئذٍ، طلب الملك فهد من أحد مستشاريه، أن يؤمن اتصالاً مع الرئيس العراقي. وجاءه الجواب، من أحد مستشاري الرئيس العراقي، وهو أحمد حسين خضير[١]، الذي كان موجوداً، آنئذٍ، في مكتب الرئيس العراقي، أن الرئيس غير موجود، وسيبلغه مكالمة جلالة الملك، ويطلب إليه الاتصال مع جلالته، من الفور.

كان الرئيس العراقي، يراقب آخر التطورات العسكرية، بنفسه، من المقر العام لقيادة القوات المسلحة. ولما طال انتظار الملك فهد، اتصل بالملك حسين، موقظاً إياه من نومه، في الساعة الخامسة والربع. وأبلغه، بانفعال شديد، خبر الغزو العراقي للكويت واجتياحه لأراضيها، حتى باتت القوات العراقية على مقربة من مدينة الكويت. وطلب منه الاتصال بصدام حسين، ودعوته إلى سحب قواته، قبْل أن تتفاقم المشكلة. وقال له الملك فهد: «اِفْهَم من صدام ما هي الحكاية؛ فنحن لا نريد مشاكل». وقد طلب الملك حسين من الملك فهد إعطاءه فرصة، كي يستوضح الأمر، ويتصل بالرئيس العراقي، وقال له: «أنا أعتقد أنها عملية محدودة، ويمكن علاجها. سأتصل بالأخ صدام حسين، وأعود إليك في غضون دقائق.

وراح الملك حسين يحاول الاتصال بالرئيس العراقي في بغداد، الذي كان لا يزال مجتمعاً مع كبار ضباطه، يتابع، باللاسلكي، تقدُّم القوات العراقية داخل الكويت. وأُبلغ الملك حسين، أن الملك فهداً على الخط، مرة ثانية، وجاءه صوت الملك فهد قائلاً، بانفعال: «لا. إنها ليست عملية محدودة. إنني سمعت، الآن، أنهم داخل قصر جابر».

وتمكن الملك حسين من إجراء اتصال ببغداد. لكنه لم يوفَّق في الوصول إلى الرئيس العراقي. فقد تلقى المكالمة طارق عزيز، وزير الخارجية العراقي، قائلاً: «آسف، يا جلالة الملك. فالرئيس صدام ما زال بعيداً من هنا، وقد رأيت أن أتلقى مكالمتكم، سيدي». عندئذٍ، سأله الملك حسين عمّا يجري على الحدود مع الكويت. وفهم من الحديث أنها ليست عملية محدودة، كما قدَّر، من الوهلة الأولى. وأخبره أن الرئيس، سيشرح له الأمر بنفسه، عندما يتصل به، في ظرف دقائق قليلة.

كان رد الملك عنيفاً: «إذاً، لماذا جئتني اليوم؟

وصباح ٢ أغسطس، تلقّى خادم الحرمَين الشريفَين مكالمة من الرئيس العراقي. وطلب الملك فهد من الرئيس العراقي، أن يتدارك الأمر، ويأمر بسحب قواته. ورد الرئيس العراقي قائلاً: «لا تقلق، يا جلالة الملك، سأبعث إليك عزة إبراهيم، ومعه رسالة، فيها كل التفاصيل».

وصباح اليوم التالي، ٣ أغسطس، أقلعت طائرتان عراقيتان، كلٌّ في اتجاه، واحدة تقلّ طه ياسين رمضان، نائب رئيس مجلس الوزراء، إلى صنعاء وعدد من العواصم العربية، لشرح وجهة النظر العراقية. بينما كانت الطائرة الثانية، تحط في جدة، وتقلّ وفداً، برئاسة عزة إبراهيم، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، إلى المملكة العربية السعودية، الذي

جاء ليشرح للملك فهد دوافع العراق، وما حصل في لقاء جدة الأخير، مع الشيخ سعد العبدالله، والمشاكل الناجمة عن التعنت الكويتي، في خصوص الحدود والديون وأسعار النفط.

كان الملك فهد مندهشاً من الطريقة الانفعالية، التي انتهجها عزة إبراهيم في وصفه موقف الكويت؛ إنها تريد خنق العراق. إنها مؤامرة محبوكة. إن هناك خطة لإماتة الشعب العراقي. وسأله الملك فهد، بهدوء، عن كيفية الخروج من هذا المأزق. وكان الرد على غير المتوقع، إذ قال: «بصراحة، سيدي، إن الكويت هي جزء من العراق، وقد عاد الفرع إلى الأصل». وكان رد الملك عنيفاً: «إذاً، لماذا جئتني اليوم؟ وفيمَ كنّا نتحدث، طوال هذا الشهر؟ أنتم اعترفتم باستقلال الكويت، عام ١٩٦٣، وتعاملتم معها، كدولة مستقلة. وأمس كان أميرها عندكم، يمثّل دولته المستقلة». وانتهى اللقاء عند هذا الحد من النقاش، الذي لم يأتِ بنتيجة.

وما أن انتهى هذا اللقاء، حتى اتصل الأمير بندر بن سلطان بن عبدالعزيز، سفير المملكة العربية السعودية لدى واشنطن، هاتفياً، بخادم الحرمين الشريفين، من العاصمة الأمريكية، يسأله، بدوره، عن التعليمات الجديدة، التي يمكن أن يناقشها مع الأمريكيين. وقد جاءه الرد، على جناح السرعة، من قِبل الملك: «لا بدّ للجماعة عندك، أن يكونوا حازمين». ورد عليه الأمير بندر قائلاً إنه لم يرَ أحداً من المسؤولين الكبار بعد. ولكنه سمع وشعر، أن الأمريكيين ثائرون. و»إنني قصدت أن أتصل بجلالتك، قبْل أن أقابل أحداً، حتى أكون على بيّنة».

احتمالات اجتياز الحدود إلى المملكة العربية السعودي

ثم عاود الأمير بندر الاتصال بالملك فهد، ليقول: «سمعت مصدراً، هنا في البيت البيض، يؤكد أن قوة عراقية مدرعة، تتقدم في اتجاه المنطقة المحايدة». وكان ذلك أول إيحاء من الولايات المتحدة الأمريكية للأمير بندر، أن العراق، قد يجتاز الحدود إلى المملكة العربية السعودية. وقد أبلغ الأمير بندر خادم الحرمَين الشريفَين، أن وزير الدفاع الأمريكي، أكّد له، «أن انتشار القوات الأمريكية في المملكة، هو أمر في منتهى الضرورة. وأن جماعة الكويت، لم يبلّغونا، رسمياً، المساعدة، إلاّ بعد دخول القوات العراقية عاصمتهم. فهل هذا ما تريد المملكة العربية السعودية أن تقتفي أثره؟». وكان رد الملك فهد على الأمير بندر: «انتظر، لنرى كيف ستسير الأمور».

ومن القاهرة، كان الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي، على اتصال مع خادم الحرمَين الشريفَين، بعد انتهاء الجلسة الصباحية لمؤتمر وزراء الخارجية، يسأله عن التعليمات، التي سيتصرف بمقتضاها. ولكن جلالة الملك فهداً، بادر إلى سؤاله عمّا إذا كان للعراق شركاء، مثل إيران، أو منظمة التحرير الفلسطينية، أو الأردن، أو اليمن.

ولما جاء رد الأمير سعود مطمئناً، من هذه الناحية، عاد الملك فهد ليؤكد له: «عليكم بالتنسيق الكامل مع المصريين والسوريين. وأعلِم الجميع أن الموقف خطير جداً. ويمكن أن تنفتح معه أبواب جهنّم.

بيان وزراء الخارجية العرب

وعقب إعلان بيان وزراء الخارجية العرب، مساء ٣ أغسطس، اتصل الملك حسين بخادم الحرمَين الشريفَين، هاتفياً، وأبلغه نتائج مباحثاته مع الرئيس العراقي في بغداد، ثم ما جرى بينه وبين الرئيس حسني مبارك، بعد تلك المباحثات. وعندما قال الملك حسين للملك فهد: «إن الرئيس صدام حسين، وافق على عقد قمة مصغّرة في جدة، يوم الأحد ٥ أغسطس»، لم ينتظر الملك فهد حتى يكمل الملك حسين حديثه، بل قاطعه قائلاً: «أي قمة مصغّرة؟ وهل بقي لدينا وقت للقمم؟ وما هي الفائدة؟». وتابع الملك حسين حديثه قائلاً: «إن العراقيين، وافقوا على الانسحاب. وإن الرئيس صدام، قد أبلغه، بعد مغادرته بغداد بساعة، أن مجلس قيادة الثورة، وافق على مبدأ الانسحاب. وإنه قرأ،

بعد عودته إلى عمّان، تصريحاً رسمياً، باسم مجلس قيادة الثورة العراقي، يشير، صراحة، إلى نية الانسحاب». وقال له الملك فهد، إنه لم يطلع على مثل هذا البيان، وإنه سيطلبه ليقرأه. وعلى فرض أن هناك مثل هذا البيان، فإنه يخشى أن يكون في الأمر خدعة جديدة.

صباح ٤ أغسطس، اتصل الأمير بندر بن سلطان، بالملك فهد، يستأذنه في الحضور إلى جدة، ليشرح له ما رآه من صور الأقمار الصناعية، عن حشود عراقية، تتحرك في المنطقة المحايدة، بين المملكة والكويت، وعرْض بعض الأمور المهمة، التي سمعها من الرئيس الأمريكي، بوش، والجنرال برينت سكوكروفت، مستشاره للأمن القومي، ومن الجنرال كولين باول، رئيس هيئة الأركان المشتركة، عن التهديد الذي تواجهه المملكة. وقد وافق الملك فهد على حضور الأمير بندر، نظراً إلى خطر الموقف.

وبعد أن أكمل الملك فهد مكالمته مع الأمير بندر، اتصل بالملك حسين. وقال له، لدى سماعه صوته: «إنك كنت تحدثني، أمس، عن قبول الإخوان في العراق فكرة عقد مؤتمر قمة مصغّر، وقبولهم مبدأ الانسحاب. وقبْل قليل، أبلغني بندر، من واشنطن، أن الأمريكيين، أطلعوه على صور أقمار صناعية، تكشف وجود قوات عراقية، تتحرك في المنطقة المحايدة، بيننا وبين الكويت، وتقترب من حدود المملكة». وكان رد الملك حسين، أنه وقد رأى صدام حسين وسمع منه، بالأمس، يستبعد مثل هذا الكلام، وأنه سيتصل بالرئيس صدام حسين، ويسأله عن الأمر مباشرة.

القطار الأمريكي يتحرك

وفي ٦ أغسطس ١٩٩٠، بدأ القطار الأمريكي يتحرك، متجهاً إلى منطقة الخليج. فقد هبطت طائرة الرئاسة الرقم (٢)، في مطار جدة، ونزل منها وزير الدفاع الأمريكي، «ريتشارد (ديك) تشيني «، يرافقه الجنرال «نورمان شوارتزكوف «، قائد القيادة المركزية الأمريكية، والجنرال «بول ولفوفيتز « ، نائب وزير الدفاع للشؤون الدولية، و»روبرت جيتس Gates»، نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، في ذلك الوقت، والجنرال «تشارلز هورنر «، قائد القوات الجوية للقيادة المركزية الأمريكية، والجنرال «جون يوساك «، قائد القوات البرية للقيادة المركزية الأمريكية. ويصحبهم خبير بقراءة وتحليل صور الأقمار الصناعية، من الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA)، وبعض كبار المساعدين. وكان في استقبالهم، في المطار، الأمير بندر بن سلطان.

ومساء اليوم نفسه، كان وزير الدفاع، وأعضاء الوفد الأمريكي، إضافة إلى السفير «تشارلز فريمان «، سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى المملكة، يقابلون خادم الحرمَين الشريفَين، ومعه الأمير عبدالله، وليّ العهد، النائب الأول لرئيس الوزراء، والأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية، والأمير عبدالرحمن بن عبدالعزيز[٤]، نائب وزير الدفاع، وعثمان الحميد، مساعد وزير الدفاع، والفريق الأول الركن محمد صالح الحماد، رئيس هيئة الأركان العامة، والأمير بندر بن سلطان، الذي تولى الترجمة للملك فهد.

بدأ الملك فهد حديثه باستعراض علاقاته الشخصية بالرئيس الأمريكي، جورج بوش، منذ سنوات طويلة، وبإعجابه بمواقفه ومميزاته. وافتتح تشيني كلامه، بأن الولايات المتحدة الأمريكية، تعدّ المملكة العربية السعودية شريكاً، وصديقاً رئيسياً لها في المنطقة، وأنها وقفت إلى جانبها في كل الظروف، خاصة حينما واجهت المملكة خطر وجود القوات المصرية في اليمن، عام ١٩٦٢، ثم إبّان الحرب العراقية ـ الإيرانية، وما تعرضت بسببه الملاحة، والذي تصدت له البحرية الأمريكية، وكفلت حرية الملاحة في الخليج.

وبعد هذا العرض الذي قدمه تشيني، عن المساعدات التي قدَّمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية، في الأزمات التي هددت أمنها، دخل الوزير الأمريكي في صميم موضوع أزمة الخليج، مباشرة، وقال

إن الرئيس الأمريكي، بوش، يقترح إستراتيجية، على مستويَين:

المستوى الأول: تعاون الولايات المتحدة الأمريكية مع المملكة العربية السعودية على الدفاع عن المملكة، ضد أي هجوم محتمَل.

المستوى الثاني: العمل على حصار العراق بالوسائل الاقتصادية (على أساس قرار مجلس الأمن، الرقم ٦٦١، الذي تلقّى تشيني نصه، أثناء تحليقه في الجو، في طريقه إلى جدة).

وتابع الوزير الأمريكي اقتراح الرئيس الأمريكي، وقال: «إن العقوبات الاقتصادية، وحدها، من وجهة نظر الرئيس بوش، لن تكون كافية لأداء الغرض. لكن تقديره أنه عندما يستشعر صدام حسين الضغط، فقد يجد مخرجه في شن هجوم على المملكة. ولهذا، فإن من المهم، أن نكون مستعدين على المستويَين: مستوى الدفاع، ومستوى الحصار...».

صدام قد يهاجم المملكة، في غضون ٤٨ ساعة

وبعد أن انتهى الوزير الأمريكي من شرح اقتراح الرئيس بوش، استأذن الملك فهد، في أن يترك الكلام للجنرال نورمان شوارتزكوف، الذي راح يتحدث عن مسرح العمليات، وخلص إلى القول: «إننا نعتقد، أن صدام حسين، يمكن أن يهاجم المملكة، في غضون ٤٨ ساعة. ولا نعرف، على وجه التحديد، ما الذي يدور في رأسه». ثم أضاف: «إننا نعلم، أن هناك ٢٢ طائرة عراقية، موجودة في إحدى القواعد الجوية القريبة. ومعها طائرات التزود بالوقود في الجو، لكي تسمح لها بمدى عمل أبعد. ولكننا لا نعرف الهدف من وراء ذلك. ومن المحتمَل أن يكون مقصوراً على مهاجمة الأسطول الأمريكي».

حاول شوارتزكوف أن يكون متوازناً في عرضه. فلم يشأ أن يقول، إن هذه القوة الجوية العراقية موجَّهة ضد المملكة، حتى لا يخطر ببال الملك فهد، أن الجنرال الأمريكي، يحاول تخويفه. ولكن الملك فهداً، فهم الإيماءة، ورد عليه بقوله: «كنا نعتقد أن صدام حسين رجل صادق. ولقد قال لنا، ولكم، ولـ مبارك، إنه لن يهاجم الكويت، وحدث العكس». ولقد وصل الملك إلى نقطة أساسية في حديثه عندما قال: «إننا، الآن، على بيّنة من نياته. وما دام الاستعداد كافياً، والقوة متوافرة، فإننا في وضع، يسمح لنا بدفع هذه العملية العراقية. وإنني لممتن، أن هذا يحدث».

واستكمل شوارتزكوف حديثه، فتكلم على حجم القوات العراقية، ودرجة استعدادها. وبيّن أن قدراتها، ليست على درجة عالية من الكفاءة؛ إذ إنها لا تتقن الهجوم. وضعفها الرئيسي في نظام القيادة المركزي. وضباطها لا يستطيعون التصرف، إلاّ إذا صدرت إليهم الأوامر. لكنها، في النهاية، خصم صلب. ثم انتقل إلى القوات الأمريكية، المخصصة للعملية (١٠٠٢ ـ ٩٠) ١٩٩٠ .

وقد دارت عدة مناقشات فرعية. قال الملك، في نهايتها، لوزير الدفاع الأمريكي: «نحن موافقون على المبدأ. والله يساعدنا على أن نقوم بالعمل الذي يلزم». وأضاف الملك قائلاً: «إن المهم، الآن، أن نحمي بلدنا، بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد فكرنا في دعوة دول عربية صديقة أخرى، إلى الاشتراك معنا، ومعكم». ورد وزير الدفاع الأمريكي بقوله: «إن هذه فكرة رائعة». وعقّب الملك فهد على ذلك بقوله: «إن بعضهم أصدقاء لكم، ولنا». ثم استطرد الملك: «إن علينا أن نعمل معاً، بصرف النظر عمّا يمكن أن يقوله الآخرون».

وعند اقتراب اللقاء من اللحظات الختامية، قال الملك فهد لوزير الدفاع الأمريكي، ريتشارد تشيني: «في الختام، أقدّم شكري إلى الرئيس، وإلى نائب الرئيس، وإلى كل الوزراء، وإلى مجلسَي الكونجرس، وإليك شخصياً؛ فإنك جئت إلى هنا بهدف واحد، وهو هدف مساعدة المملكة.

إنني أرجو أن تنتهي المشكلة في المنطقة بسرعة، لكي أجيء إليكم في الولايات المتحدة الأمريكية، وأقدِّم

بنفسي شكري للجميع». وقال تشيني أنه سيسافر في صباح اليوم التالي (٧ أغسطس)، تاركاً فريق عمل في المملكة، لترتيب بعض الإجراءات الضرورية. وأضاف الملك فهد، ناصحاً لوزير الدفاع الأمريكي: «كلما تحدثت أقلّ إلى وسائل الإعلام، كان ذلك أفضل».

مهمة وساطة جديدة

وفي ٧ أغسطس ١٩٩٠، كان ريتشارد تشيني، لا يزال في المملكة العربية السعودية، ويستعد لمغادرتها، إلى جمهورية مصر العربية، بعد أن أنجز مهمته. وفي صباح هذا اليوم، وصل ياسر عرفات، ومعه صلاح خلف (أبو إياد) ، قادمَين من ليبيا، في مهمة وساطة جديدة. ولكنهما لم يتمكنا من مقابلة الملك فهد، الذي اعتذر عن عدم مقابلتهما، لانشغاله مع وزير الدفاع الأمريكي. وأبلغهما أحد مساعدي الملك فهد، أنه لن يتمكن من مقابلتهما، قبْل يوم غد. وغادرا المملكة، في طائرة سعودية خاصة، على أن يعودا في اليوم التالي.

وفي هذا الوقت، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية، أنها قررت إرسال قوات أمريكية إلى المملكة العربية السعودية، للدفاع عنها. وفيما كانت الطائرات الأمريكية المقاتلة، وطلائع الفِرقة ٨٢، المحمولة جواً، تصل إلى المملكة، صدر، في الرياض، قرار إغلاق أنابيب النفط العراقية، المارّة عبر الأراضي السعودية، إلى المرافئ المطلة على البحر الأحمر.

وفي يوم ٨ أغسطس، عاد إلى المملكة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وأبو إياد. واستقبلهما الملك فهد. وعرض ياسر عرفات على الملك مشروعاً، أعده هو والعقيد معمر القذافي، يمكن صدام حسين أن يوافق عليه. ويتضمن هذا المشروع، أن ينسحب العراق من الكويت، على أن تدفع إليه تعويضات، وأن يستأجر جزيرتَي وربة وبوبيان، وأن تحل قوات ليبية ـ فلسطينية محل القوات العراقية، وأن يبدأ الجانبان مفاوضات، لحل الخلافات بينهما. وكان رد الملك عليه، أن على صدام حسين، أن يرضخ، أولاً، لشروط المجتمع الدولي، ثم يمكن أن يناقَش أي شيء. وعندما اكتشف ياسر عرفات إصرار الملك فهد على ضرورة انسحاب العراق من الكويت، وعودة حكام الكويت، بدأ يشرح للملك المشاكل المالية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والعواقب التي يمكن أن تحدث لها، من جراء هذه الأزمة.

وقد استمر الحديث نحو ١٠ دقائق. وخُتِم بقول الملك فهد: «يؤسفني أنكم أنكرتم ما قدّمه إليكم الكويتيون. لقد جئتم تحملون وجهات نظر المعتدي، وتتجاهلون المعتدَى عليه، والذي عشتم على أرضه، وشاركتموه لقمته». وانتهى اللقاء عند هذا الحد، وغادر ياسر عرفات ومرافقه المملكة، إلى بغداد.

مؤتمر القمة العربية، يدين الغزو العراقي للكويت

وفي يوم الخميس، ٩ أغسطس ١٩٩٠، وجّه خادم الحرمَين الشريفَين، الملك فهد بن عبدالعزيز، كلمة، تحدث فيها عن مجريات الأحداث، وعن قراره التاريخي، الذي اتخذه لحماية أمن المملكة العربية السعودية من أي اعتداء عليها.

وشرح في كلمته، الجهود والمحاولات، التي بُذلت مع كلّ من الحكومتَين، في الجمهورية العراقية ودولة الكويت، من أجْل تطويق الخلاف الناشئ بين البلدَين. كذلك محاولات المملكة رأب الصدع، وتقريب وجهات النظر، والحيلولة دون تصعيد الأمور بينهما، إلى أن أقدَم العراق على غزو الكويت وما تلاه من أحداث، ثم حشد القوات العراقية على حدود المملكة، إذ قال: «وأمام هذا الواقع المرير، وانطلاقاً من حرص المملكة على سلامة أراضيها... أعربت المملكة العربية السعودية عن رغبتها في اشتراك قوات عربية شقيقة، وأخرى صديقة. فبادرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، كما بادرت الحكومة البريطانية، ودول أخرى، بحكم علاقات الصداقة التي تربط بين المملكة العربية السعودية وهذه الدول ـ إلى إرسال قوات، جوية وبرية، لمساندة القوات المسلحة السعودية على أداء واجبها الدفاعي عن الوطن والمواطنين، ضد

أي اعتداء، مع تأكيد أن هذا الإجراء، ليس موجَّهاً ضد أحد، وإنما هو لأغراض دفاعية محضة، تفرضها الظروف الراهنة، التي تواجهها المملكة العربية السعودية

وظُهر ١٠ أغسطس ١٩٩٠، كان الملك فهد بن عبدالعزيز، يرأس وفد المملكة إلى مؤتمر القمة العربية الطارئة، في القاهرة. وفي مساء اليوم نفسه، اختتم مؤتمر القمة العربية، بإصدار قرار، يدين الغزو العراقي للكويت، ويستنكر حشد العراق قواته المسلحة على حدود المملكة العربية السعودية ويؤيد الإجراءات، التي تتخذها المملكة، ودول الخليج الأخرى، إعمالاً لحق الدفاع الشرعي. ويستجيب لطلب المملكة نقْل قوات عربية، لمساندة قواتها المسلحة، دفاعاً عن أراضيها وسلامتها الإقليمية، ضد أي عدوان خارجي.

موقف دول الجوار الإقليمية، وردود أفعالها تجاه الغزو

١. موقف تركيا وردّ فعلها

لدى وقوع الغزو العراقي للكويت، تغير الموقف التركي حيال العراق، حين سارعت الحكومة التركية إلى إدانته، من خلال بيان صادر عن الخارجية التركية في ٢ أغسطس ١٩٩٠ وطالبت بغداد بانسحاب القوات العراقية، فوراً، من الكويت، وعودة الشرعية إليها. وذلك انطلاقاً من حرصها على عدم تعاظم قوة العراق، الاقتصادية والعسكرية.

وفي ٤ أغسطس، دار حديث هاتفي، بين الرئيس الأمريكي، جورج بوش، والرئيس التركي، تورجوت أوزال، حول الموقف. شرح الرئيس الأمريكي، خلاله، للرئيس التركي، أن التعاون الدولي، ضد بغداد سيعتمد، في الدرجة الأولى، على قطع صادراتها النفطية، التي تمثل ٨٠٪ من دخْل العراق. إلاّ أن الرئيس التركي، لم يعطِ وعداً قاطعاً، بل رد قائلاً: «سندرس الأمر ونرد عليكم».وبالتالي، لم تقدِم تركيا على اتخاذ أي إجراء ضد العراق، انتظاراً للحصول على المقابل من المجتمع الدولي، بصفة عامة، والولايات المتحدة الأمريكية، والدول الغربية، بصفة خاصة، من خلال المطالبة بتعويضها عن الخسائر الاقتصادية، التي ستعانيها من جراء ذلك.

وكنوع من الضغط على واشنطن، للإسراع في تقديم الدعم المقابل، عمدت تركيا إلى اتخاذ عدة خطوات:

(١) عدم المبادرة إلى اتخاذ قرار، بغلق خط أنابيب النفط العراقي، الذي يمر في أراضيها.

(٢) استقبال النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي، طه ياسين رمضان والتباحث معه في الموقف التركي من الأزمة، في محاولة عراقية لتحييد تركيا، ومنعها من إغلاق خط الأنابيب.

(٣) عدم الموافقة على السماح للقوات الأمريكية باستخدام قاعدتها العسكرية في تركيا، قاعدة أنجرليك، القريبة من الحدود التركية ـ العراقية، مؤكدة أن القاعدة لا تستخدم، إلاّ في خدمة أهداف حلف شمال الأطلسي، وهو ما لا تندرج مواجَهة العراق في إطاره.

ومع بدء تدفق القوات الأمريكية إلى المنطقة، بدأت واشنطن تكثيف المفاوضات مع أنقرة، للمشاركة في إحكام الحصار على العراق. وهي المفاوضات، التي جرت أثناء زيارة جيمس بيكر، وزير الخارجية الأمريكي، إلى أنقرة، في ٧ أغسطس ١٩٩٠، التي أسفرت عن حصول تركيا على العديد من المكاسب، ثمناً لتبنّي الموقف الذي أرادته الولايات المتحدة الأمريكية. ومن أهم تلك المكاسب:

(١) تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بتعويض تركيا عن عوائد مرور النفط العراقي عبْر أراضيها، بل التعهد بتقديم تعويضات تفوق تلك العوائد، إضافة إلى تعويضها عن وقْف التبادل التجاري الضخم مع العراق[٥].

(٢) رفع القيود العسكرية، المفروضة على تسليح تركيا، منذ غزوها جزيرة قبرص، عام ١٩٧٤، فضلاً عن منحها مساعدات عسكرية إضافية، زيادة على المخصص لها.

وما إن حصلت تركيا على هذه المكاسب، حتى قررت في ٧ أغسطس ١٩٩٠، إغلاق خطيَّ أنابيب النفط العراقي الممتدان من كركوك والموصل.ووقف العلاقات التجارية بالعراق، وجميع أعمال الاستيراد والتصدير، مع العراق والكويت، باستثناء المواد، الغذائية والطبية، تنفيذاً للعقوبات الاقتصادية الدولية. وسمحت للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام قاعدة أنجرليك العسكرية، بل بادرت تركيا إلى زيادة حجم قواتها، المتمركزة على الحدود مع العراق، من ٦٠ ألفاً إلى ١٠٠ ألف جندي.

وفي ٩ أغسطس، صرحت قيادة القوات الجوية التركية، بأن تركيا، وضعت قواتها الجوية في حالة تأهّب، وألغت جميع الإجازات لطياريها، لمواجهة أي توتر في الخليج.

وفي ١٤ أغسطس ١٩٩٠، استصدرت قراراً من البرلمان، يخول الحكومة التركية اتخاذ الإجراءات الملائمة، احتياطاً لاحتمال اندلاع الحرب. وما لبثت تركيا أن أصبحت طرفاً أصيلاً في مواجَهة العراق، إذ اتخذت إجراءات إضافية، زادت حصاره إحكاماً.

موقف إيران وردّ فعلها

خلال الأيـام الثلاثة الأولـى، التي أعقبت الاجتياح العراقي للكويت، اتخذت إيران موقفاً هادئاً إلى حدّ كبير. وكان أول رد فعل إيراني، هو وضع بعض وحدات البحرية الإيرانية، الموجودة في الخليج، في حالة تأهب، مع التأكيد أن ذلك ليس مؤشراً ولا تلميحاً إلى استئناف العمليات العسكرية ضد العراق. بل إن وسائل الإعلام الإيرانية، أخذت تقلّل من شأن التحرك العراقي، ووجهت انتقاداتها القاسية إلى الأُسرة الحاكمة في الكويت، ووصفتها بأنها مرتبطة بالدوائر، الصهيونية والإمبريالية.

وقد أثار هذا الموقف الظن بأن إيران والعراق، قد توصلتا إلى صفقة ما، في شأن مستقبل الأوضاع في الخليج، وإعادة صياغة التوازنات في المنطقة الخليجية، بما يحقق مصالحهما معاً، على حساب الأطراف الخليجية العربية الأخرى. وأن ذلك ناجم عن الاتصالات السابقة، التي كانت قد بدأت بين البلدَين، بصورة مباشرة، منذ ٢١ أبريل ١٩٩٠، حين أرسل الرئيس العراقي، صدام حسين، أول رسالة مباشرة إلى نظيره الإيراني، هاشمي رفسنجاني، ولم يُكشف عن مضمونها، في حينه.

يضاف إلى ذلك الغموض الذي شاب الموقف الإيراني، إزاء القرارَين الدوليَّين، اللذَين اتخذهما مجلس الأمن، في ٢ و٦ أغسطس ١٩٩٠. ففي ٣ أغسطس ١٩٩٠، أيدت إيران قرار مجلس الأمن، الرقم ٦٦٠، الصادر في ٢ أغسطس ١٩٩٠، ونددت باحتلال العراق الكويت، وطالبته بالانسحاب الفوري. وفي ٧ أغسطس، أيدت طهران فرض الحصار الاقتصادي على العراق، بل دعت إلى الالتزام به. وقُوبل هذا التأييد بارتياح، من جانب الدول العربية.

لقد أدى هذا الموقف الإيراني إلى تحركات عربية، ولا سيما من قِبل سورية، الدولة العربية ذات العلاقات الخاصة بإيران، والمتضررة، كذلك، من هذا التنسيق العراقي ـ الإيراني، في حالة وجوده. ولذلك، استقبلت دمشق وزير الخارجية الإيراني، علي أكبر ولايتي وباحثته في أوضاع الخليج.

وفي ٨ أغسطس، بدأ الوزير الإيراني يشدد على أن بلاده، لا تقبَل أي تغيير أو تعديل في الحدود الكويتية، سواء في البر أو في البحر. وواكب ذلك انتقادات، في الإعلام الإيراني، لغزو العراق الكويت، اتسمت بالشدة والوضوح.

وفي ٩ أغسطس، أعلنت إيران رفضها قرار العراق، ضم الكويت، تحت اسم الوحدة الاندماجية. وقال بيان إيراني: «إن إيران بوصفها دولة كبرى في منطقة الخليج، لن تسمح بتغيير جغرافية المنطقة السياسية».

وكانت الرؤية الإيرانية أشد وضوحاً، في تصريح الرئيس الإيراني، رفسنجاني، إذ قال: «إذا أسفر حل أزمة الخليج، سلمياً، عن احتفاظ العراق بجزيرة بوبيان، فإن القوات الإيرانية، ستبادر إلى احتلال هذه الجزيرة. وعليه، ترفض إيران أي حل سلمي، يتضمن تعديلاً للحدود الإقليمية، لأن أي تعديل حدودي، سيشكل تهديداً لأمن إيران».

وفي الوقت نفسه، حدّد المجلس الأعلى للأمن القومي، موقف إيران، بثلاثة مبادئ، هي:

(١) عدم قبول الاحتلال العراقي للكويت، بأي شكل من الأشكال.

(٢) الحل الوحيد، يبدأ بالانسحاب الفوري، غير المشروط، للقوات العراقية من الكويت.

(٣) استعداد إيران للدفاع عن مصالحها، في أي ظرف كان.

القرارات الدولية

خلال الفترة من ٢ إلى ٩ أغسطس ١٩٩٠، صدرت ثلاثة قرارات دولية عن مجلس الأمن، هي:

- القرار الرقم ٦٦٠، الصادر في ٢ أغسطس ١٩٩٠.
- القرار الرقم ٦٦١، الصادر في ٦ أغسطس ١٩٩٠.
- القرار الرقم ٦٦٢، الصادر في ٩ أغسطس ١٩٩٠.

وقد وقع الغزو، والنظام الدولي، يتحول من عصر الحرب الباردة إلى عصر الوفاق، إذ قررت الدول الكبرى أن تعمل سوياً في نطاق الأمم المتحدة، وأن تجسد نظام الميثاق، الذي عاقت الحرب الباردة تنفيذه، طوال نصف قرن. لذا، كان الغزو أول تحدٍّ لهذا التحول، وأول اختبار لفاعلية النظام الجديد.

١. القرار الرقم ٦٦٠، الصادر في ٢ أغسطس ١٩٩٠، ويتضمن (أُنظر وثيقة قرار مجلس الأمن، الرقم ٦٦٠، الصادر في ٢ أغسطس ١٩٩٠، في شأن إدانة الغزو العراقي للكويت

أ. إدانة الغزو العراقي للكويت.

ب. مطالبة العراق بسحب جميع قواته، من الفور، ومن دون قيد أو شرط، إلى المَواقع التي كانت توجد فيها، في

الأول من أغسطس ١٩٩٠.

ج. دعوة العراق والكويت إلى البدء، من الفور، بمفاوضات مكثفة، لحل خلافاتهما. ويؤيد جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد، ولا سيما جهود جامعة الدول العربية.

٢. القرار الرقم ٦٦١، الصادر في ٦ أغسطس ١٩٩٠، ويتضمن (أُنظر وثيقة قرار مجلس الأمن، الرقم ٦٦١، الصادر في ٦ أغسطس ١٩٩٠، في شأن فرض الحظر الاقتصادي على العراق :

-اتخاذ المجلس عدة تدابير، لضمان امتثال العراق الفقرة (٢)، من القرار الرقم ٦٦٠، وإعادة السلطة إلى الحكومة الشرعية في الكويت. وتقتضي تلك التدابير امتناع جميع الدول عن:

أ. استيراد أيٍّ من السلع والمنتجات، إلى أقاليمها، والمصدَّرة من العراق أو الكويت، بعد تاريخ هذا القرار.

ب. أي أنشطة لرعاياها، أو تجري في أقاليمها، من شأنها تعزيز التصدير أو الشحن العابر، لأي سلع أو منتجات من العراق أو الكويت. وكذلك أي تعامل، في أقاليمها، من قِبل رعاياها أو السفن التي ترفع أعلامها، في شأن أي سلع أو منتجات، يكون مصدرها العراق أو الكويت، وتكون مصدرة منهما بعد تاريخ هذا القرار، ولا سيما تحويل الأموال منهما، خدمة لتلك الأنشطة وذاك التعامل.

ج. أي عمليات بيع أو توريد، في أقاليمها، يعمد إليها رعاياها، أو تستخدم فيها السفن التي ترفع أعلامها، ولا سيما بيع أو توريد الأسلحة، أو أي معدات عسكرية أخرى، سواء كانت ناشئة في إقاليمها، أو لم تكن، عدا الإمدادات الطبية، أو المواد الغذائية، في ظروف إنسانية خاصة، لأي شخص أو هيئة، في العراق أو الكويت، أو لأي شخص أو هيئة، تضطلع فيهما بعمليات تجارية. وكذلك أنشطة رعاياها، أو الأنشطة في أقاليمها، التي يكون من شأنها تقوية عمليات البيع أو التوريد هذه، أو استخدام هذه السلع أو المنتجات.

د. توفير أي مشروعات، تجارية أو صناعية، أو أي مشروعات تتعلق بالمرافق العامة، في العراق أو الكويت.

وقرر المجلس أن تشرِف لجنة على تنفيذ هذا الحظر، تضم جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وهي، إلى جانب الدول الخمس الدائمة العضوية: فنلندا ـ كوبا ـ كولومبيا ـ إثيوبيا ـ ساحل العاج ـ رومانيا ـ زائير ـ ماليزيا ـ اليمن ـ كندا. ويرأس اللجنة مندوب فنلندا، وانتُخب مندوبا كولومبيا وكندا نائبَين له.

وبيّن المجلس، في قراره، نقطة مهمة جداً، تتعلق بمساعدة الحكومة الكويتية الشرعية. وتتمثل في، أنه لا يوجد في القرار، ما يمنع من تقديم المساعدة إلى الحكومة الشرعية في الكويت. وطلب المجلس، في هذا الصدد، من جميع الدول، اتخاذ ما يلي:

أ. اتخاذ تدابير ملائمة لحماية الأموال، التي تملكها حكومة الكويت الشرعية ووكالاتها.

ب. عدم الاعتراف بأي نظام، تقيمه سلطة الاحتلال.

وقد صدر هذا القرار بأغلبية ١٣ صوتاً، وامتناع دولتَين عن التصويت، هما كوبا واليمن.

٣. القرار الرقم ٦٦٢، الصادر في ٩ أغسطس ١٩٩٠ (أُنظر وثيقة قرار مجلس الأمن، الرقم ٦٦٢، الصادر في ٩ أغسطس ١٩٩٠، في شأن رفض قرار العراق ضم الكويت صدر هذا القرار، رداً على ضم العراق الكويت وأكد فيه المجلس حزنه الشديد لإعلان العراق اندماج الكويت فيه اندماجاً تاماً، وأبدياً. وكرر المجلس فيه، ما جاء في قرارَيه السابقَين، في شأن انسحاب كافة القوات العراقية، من الفور، ومن دون قيد أو شرط، إلى المَواقع التي كانت موجودة فيها، في الأول من أغسطس ١٩٩٠. واستعادة الكويت سيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وسلطتها الشرعية.

نداء صدام واتهامات للعاهل السعودي

ومع بدء عملية عاصفة الصحراء لتحرير الكويت صباح يوم الخميس، ١٧ يناير ١٩٩١ وجه رئيس النظام العراقي بيانا يعلن فيه الحرب على العراق وموجها اتهامات لاذعة الى العهل السعودي قائلا:

أَلاَ خسئ فهد، خائن الحرمَين الشريفَين، وخائن الأمة، العربية والإسلامية، الذي سيخسر هو، ومن على شاكلته، الدنيا بعد الآخرة. أَلا تبّاً له من مجرم غادر قبيح.

إن الله معنا، أيها الإخوة. إنه ـ سبحانه ـ مع المؤمنين الصابرين الصامدين المجاهدين، وإنه ناصرهم، لا محالة ـ إن شاء الله ـ.

ومع اشتداد المنازلة، وصمود المؤمنين، يقترب الفرَج، لينفتح أمام الأمة كلها، لتطيح بالكراسي والعروش، التي تأسست على الفساد، وتطيح بالخونة المارقين، بعد أن تتحطم إرادة الشر، والشيطان في البيت الأبيض، وكْر الكفر والتسلط؛ وفي وكْر الدبابير السامة، والعدوان، في تل أبيب المجرمة، فتتحرر فلسطين العزيزة، وأهلها الطيبون المجاهدون، وتتحرر الجولان ولبنان، ويتحرر الإنسان في أرض العرب، وفي كل مكان، ظلم فيه الظالمون المستكبرون الشعوب والأمم. يا محلى النصر ـ بعون الله ـ وليخسأ الخاسئون.

محاولة أخيرة لإقناع «صدام حسين»، بالرحيل عن العراق

وبعد حرب تحرير الكويت واشتداد الازمة مع النظام العراقي وفي محاولة أخيرة من جانب الدول العربية لإقناع «صدام حسين»، بالرحيل عن العراق وتجنيبه ويلات حرب جديدة، عُقدت قمة عربية في شرم الشيخ، في مارس ٢٠٠٣، طرح خلالها الشيخ «زايد آل نهيان» رئيس دولة الإمارات، مبادرة شُجاعة لتخلي صدام عن حكم العراق، واستضافته وعائلته في الإمارات. إلا أن حالة الاستقطاب التي كانت سائدة اجتماعات القمم العربية بين مؤيدين للنظام العراقي، على رأسهم سورية والجزائر والسودان والسلطة الفلسطينية، ودول عربية أخرى معارضة لهذا النظام تتمثل في مصر ودول الخليج العربية والأردن، أفشلت مبادرة الشيخ زايد، بل أجهضتها برفض مناقشتها.

ولقد أتاحت هذه المبادرة فرصة أمام «صدام حسين» لأن يرحل عن العراق خلال أسبوعين، مع ضمان دولي بعدم ملاحقته قضائياً، ومعه كل أسرته ومعاونوه ومساعدوه، وبذلك يُنزع فتيل الأزمة وتفوت الفرصة على بوش في شن الحرب على العراق. كما أعطت هذه المبادرة مبرراً قوياً لوقف جميع الاستعدادات العسكرية للحرب، وإيقاف آلتها التي كانت مندفعة بقوة نحو الاصطدام ببغداد، في النصف الثانى من مارس ٢٠٠٣.

كما أعطت هذا المبادرة أيضاً دافعاً مهماً للتفكير في مرحلة عراق ما بعد صدام، ولاسيما أنها كانت تحظى بدعم كل الدول الكبرى الرافضة للحرب، والتى شجعت على رحيل صدام، وهو ما عبر عنه الرئيس الفرنسى شيراك والرئيس بوتين، الذي طرح هذا الحل بواسطة مبعوثه بريماكوف الذي زار بغداد قبل اندلاع الحرب بشهر لنفس السبب، عارضاً مبادرة مماثلة، ولكن صدام رفضها. كما كان من مزايا مبادرة الشيخ زايد أنها وضعت العراق تحت وصاية الجامعة العربية والأمم المتحدة، بدلاً من القوات الأمريكية وحكم عسكري أمريكي مباشر لسنتين على الأقل، وبالتالى تمنع الولايات المتحدة الأمريكية من وضع يدها على مقدرات العراق سياسياً وأمنياً واقتصادياً.

كذلك نصت مبادرة الشيخ زايد على إصدار عفو شامل عن عراق الغد، وهو ما يؤمن نزع فتيل الصراعات العرقية والطائفية والسياسية، وتصفية الحسابات القديمة والحديثة بين مؤيدي النظام الصدامي ومعارضيه، ويؤمِن كذلك استقلال ووحدة أراضي العراق في ظل حكومة مركزية، تكفل حقوق وواجبات جميع أبناء العراق، بغض النظر عن اختلافاتهم العرقية والطائفية.

www.marsaddaily.com

الموسم الثاني للإنصات المركزي